الأمثال العربية القديمة

التي خالفت القواعد النحوية والتصريفية

أعدها الطالب

عصام بن عبد العزيز الخطيب

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤٢١/٩/١٥هـ وتم إجازتها

المشرف

الدكتور صالح بن سليمان العمير

أعضاء لجنة الحكم

الدكتور صالح بن سليمان العمير	مقرراً	....
الأستاذ الدكتور طاهر سليمان حمودة	عضواً	....
الدكتور محمد الباتل الحربي	عضواً	....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ؛

فإن هناك عدداً من الأصول التي يَعتمِدُ عليها علمُ النحو والتصريف ، والمنابع التي تُسْتقَى منها قواعدُه ، ومن بين أهم هذه المنابع ، وأعظم تلك الأصول : أمثال العرب ؛ إذ إنها من أقرب الأصول إلى واقع اللغة .

فإذا كان القرآن المثلَ الأعلى للغة في الفصاحة والبلاغة ، وكان الشعر خاصاً بطبقة عليا من الناس لها قدرات رفيعة ، فإن الأمثال تنبثق من عامة العرب ، معتمدين على السليقة التي يتمتعون بها ، مع الخلو من قيود الشعر ـ غالباً ـ ، مما يجعلها مرآة حقيقية للغة العربية الشائعة .

ومع ذلك فإن الباحث في كتب النحو والتصريف لا يجد من النحاة العنايةَ الكافية بالأمثال ، فلم يهتموا باستقرائها والاستشهاد بها لقواعدهم اهتمامَهُم بالشعر ـ مثلاً ـ .

ولذلك أحببت أن أتتبع أمثال العرب القديمة ، مستخرجاً منها ما خالف قواعد النحاة ، أو خالف آراء بعضهم ؛ محاولاً بذلك الإسهام في تطوير الدراسة النحوية ، من خلال المشاركة في ضبط بعض قواعدها ، وترجيح بعض آراء العلماء فيها .

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أنه محاولة للكشف عما لم يهتم به النحاةُ أو بعضُهم من أمثال العرب التي تخالف القواعد النحوية أو التصريفية ، ثم درسها درساً يسهم في ضبط قواعد النحو والتصريف .

وتكمن مشكلة البحث في مخالفة عدد كبير من أمثال العرب لقواعد النحو والتصريف ، مما يستدعي وجود دراسة فاحصة تبحث عن أسباب مخالفتها ، ومدى إمكان تأثر قواعد النحو والتصريف بها .

ومن هنا فإن هذه الدراسة تهـــدف إلى :

- تبيين أهمية أمثال العرب في استقاء قواعد النحـــو والتصريـــف .
- واستقراء هذه الأمثال؛ لاستخراج ما يخالف منها قواعـــدَ النحـــو والتصريـــف.
- ودراسة هذه الأمثال في ضوء القواعد النحوية والتصريفيـــة ؛ لمحاولـــة تقـــويم مـــا يمكن تقويمه من القواعد ، أو ترجيح بعض آراء العلمـــاء فيـــها .

وقد ظهر للباحث من أفق الدراسات السابقة لبعـــض البـــاحثين في هـــذا الموضـــوع ما أضاء له بعض معالم الطريـــق .

فقد تعرض الدكتور عبدالمجيد قطامش في أحد فصـــول كتابـــه (الأمثـــال العربيـــة) إلى دراسة لغوية للأمثال ، إلا أنه فصل قصير أطل إطلالـــة ســـريعة علـــى الموضـــوع ، ولم يهتم بما يهدف البحث للوصول إليه ؛ فلم يســـتقرئ الأمثـــال المخالفـــة للقواعـــد ، وجعل القواعد النحوية والتصريفية أصلاً انحرفت عنها الأمثـــال ، فلـــم يكـــن للأمثـــال عنده أثر على القواعد ، أما هذا البحث فسيجعل الأمثال أصـــلاً مؤثـــراً في القواعـــد .

وتناول الدكتور توفيق أبو علي في كتابه (الأمثـــال العربيـــة) الأمثـــالَ مـــن ناحيـــة اجتماعية ، وتناول اللغة منها على أساس أنها ظاهرة اجتماعية ، فخصـــص لهـــا مبحثـــاً من فصل . ومن أبرز ما وصل إليه : موافقـــة الأمثـــال للقواعـــد النحويـــة والتصريفيـــة غالباً ، وأثر رواياتها في معرفة كثير من لهجات العرب ، وهذا مـــا ســـيؤيده البحـــث .

ودرس الدكتور محمد جمال صقـــر في كتابـــه (الأمثـــال العربيـــة دراســـة نحويـــة) الأمثالَ دراسة أسلوبية ، حاول بها أن يجمع ويصنف أســـاليب الأمثـــال ، وقـــد توصـــل من خلالها إلى بعض مخالفات الأمثال التي استفاد منـــها هـــذا البحـــث كثـــيراً ، ولكنـــه لم يدرس هذه المخالفات دراسة تُلِمُّ بأوجه الخلاف النحوي وتؤثـــر فيـــه .

وقصر الدكتور عبدالفتاح الحموز بحثه في كتابه (الحـــذف في المثـــل العـــربي) علـــى الحذف في المثل ، سواء كان موافقاً للقواعد أو مخالفاً ، ومـــع ذلـــك فقـــد توصـــل إلى بعض مخالفات الأمثال للقواعد التي أفادت هـــذا البحـــث .

ولا شك أن لكل واحد من هذه الكتب وغيرهـــا موقفـــه الخـــاص في إفـــادة هـــذا البحث ، وإن كانت بعيدة عن الوفاء بأهدافـــه كلـــها .

وهذه الدراسة ـــ بعـــون الله تعـــالى ـــ دراســة اســتقرائية ، ثم تحليليــة نقديــة ؛ فقد اعتمد البحث فيها على استقراء الأمثـــال المخالفـــة لقواعـــد النحـــو والتصريـــف ، وعمل على تصنيفها بحسب المسائل النحوية والتصريفيـــة ، ثم انتقـــل إلى دراســـة تأثـــير هذه الأمثال في تلك القواعد أو الخـــلاف النحـــوي .

ونظراً لكثرة الأمثال العربية قصرت بحثي علـــى القـــديم منـــها ، وهـــو مـــا اعتنـــت بجمعه كتب الأمثال القديمة ، وعَبَّرَتْ عن غيره بــ(الأمثال المُوَلَّـــدَة) ، وهـــذا النـــوع من الأمثال هو الذي وُلِدَ في عصور اللغة العربيـــة الأولى المســماة بعصـــور الاحتجـــاج، وهي التي قَصَرَ النحاةُ استقاء قواعد النحو والتصريف علـــى شواهدهـــا .

ويتكون هذا البحث مما يلـــي :

المقدمة .

التمهيد :

تعريف المثل .

الفرق بين الأمثال والحكم وأقـــوال العـــرب .

الفصل الأول : أهمية الأمثال وحجيتـــها :

قاعدة (الأمثال لا تغير) ، وأثرها في الاحتجـــاج بالأمثـــال .

خروج الأمثال عن القياس ، وهل الضـــرورة واردة فيـــها .

تعدد الروايات في الأمثال : أســـبابها ، وفوائدهـــا .

الاستشهاد بالأمثال في كتب النحـــو .

الفصل الثاني : المسائل النحويـــة .

الفصل الثالث : المسائل التصريفيـــة .

الخاتمـــة .

الفـــهارس .

وقد سلكت في هذه الدراسة مسلكاً قصداً متوسطاً بين الإسهاب والإيجاز ؛ حاولت في الفصل الأول منها بيان أهمية الأمثال من بين شواهد اللغة العربية ، وما تميزت به عن غيرها ، وما يمكن أن يكون لها من أثر على القواعد النحوية والتصريفية .

ورتبت مسائل الفصلين الثاني والثالث كترتيبها في ألفية ابن مالك ؛ إذ إنها مع شروحها من أكثر كتب النحو والتصريف انتشاراً .

وبدأت كل مسألة بذكر رأي النحاة فيها ، مستشهداً ببعض نصوصهم ، ومحيلاً على عدد من كتب النحو أو التصريف التي يمكن الرجوع إليها فيها .

ثم أتبعت ذلك بما خالف القاعدة النحوية أو التصريفية من الأمثال العربية ، مبيِّناً وجه مخالفتها .

وجمعت بعد ذلك ما اطلعت عليه من الشواهد العربيةِ ، النثريةِ والشعريةِ ، الموافقة للأمثال العربية في مخالفة القاعدة النحوية أو التصريفية .

ثم حاولت دراسة هذه المشكلة العلمية بجمع آراء النحاة في المسألة ، وما حاولوا فيها من توجيه لتلك الشواهد أو ترجيح لبعضها على بعضها الآخر ، وبذلت طاقتي في اختيار الرأي الأقرب إلى شواهد اللغة ، أو الخروج برأي خاص تؤيده النصوص العربية .

وقمت مع ذلك بتخريج الأمثال العربية من أغلب كتب الأمثال المطبوعة ، ونقلت من شروحها ما يتصل بها من معنى أو قصة أو قائل أو مضرب للمثل .

كما أحلت الشواهد الأخرى إلى مظانها المعتمدة ، فخرجت الآيات القرآنية ، وبينت مواطن القراءات من كتب القراءات أو التفسير أو إعراب القرآن .

وخرجت الأحاديث النبوية والآثار من أمهات كتب الحديث المعتمدة ، واعتنيت بالبحث عن أصحها .

وأحلت الأبيات الشعرية إلى مظانها من دواوين الشعراء إن وجدت ، أو كتب التراث ، ولا سيما كتب النحو ؛ حتى يتمكن القارئ من الرجوع إلى ما قيل عنها في تلك الكتب ، وحاولت مع ذلك تبيين ما يحتاج إلى بيان من غريبها غالباً .

ولم أترجم للأعلام الذين وردت أسماؤهم في البحث ؛ لأنهم من المشاهير في الغالب .

ثم ختمت البحث بأهم ما توصلت إليه من نتائج .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأعظم الشكر والثناء ، على مولى العطاء ، وأهل المجد والثناء ، كريم الأرض والسماء ، ومعين الضعفاء ، على ما يَسَّرَ من هذا البحث ، فله الحمد والمنة والفضل .

ثم في الختام ، لا أنسى حق الكرام ، فأتقدم بوافر الشكر والامتنان ، وصادق التقدير والعرفان ، لمن يعجز عن شكرِه اللسان ، ويَكِلُّ عن بيان فضله البَنان ، من فتح لي صدره وبيته ومكتبه ، ولم يَضِنَّ عَلَيَّ بجهده ، وبذل لي الكثير من أوقات راحته ، فأشرف عَلَيَّ في هذا البحث ، وتَفَضَّلَ بقراءة ما أكتُبُه بكل سرور وتقدير ، فأرشدني إلى ما لا غنى لي عنه ، ولم يزل يحثني على الحرص على الوقت ، واقتناص الفرائد والفوائد ، والمضي قُدُماً لإنجاز هذا البحث على أحسن وجه : أستاذي الفاضل / الدكتور صالح بن سليمان العمير ، جزاه الله تعالى على ما بذل لي خير الجزاء ، وخَصَّه بوافر الفضل والعطاء ، وأدام له الصحة والعافية والخير والهناء .

وأتقدم قبل ذلك وبعده بالشكر الجزيل لإدارة وأساتذة هذه الجامعة العريقة ، التي لم تزل تولي اهتمامها بطلاب العلم والمعرفة ، وأخص من بينهم أساتذة قسم اللغة العربية بكلية الآداب ، الذين استفدت منهم بالدراسة عند بعضهم ، وبالاستشارة والاستنارة بعلوم ومعارف بعضهم الآخر .

ثم أتقدم بجزيل الشكر والثناء والتقدير لكل من مَدَّ لي يد العون والمساعدة في هذا البحث ، وأخُصُّ منهم الأساتذة الكرام : الدكتور أمين المبارك ، والدكتور محمد جمال صقر ، والأستاذ الدكتور إمام الجبوري ، والدكتور أحمد العرفج ، الذين لم يبخلوا عليَّ بما كنت أطلبه منهم من فوائد أو كتب كان لها كبير الفضل في إنجاز هذا البحث ، فأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في صحائف أعمالهم ، وأن يبلغهم آمالهم .

والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

وكتبه

عصام بن عبدالعزيز الخطيب

التمهيد :

- تعريف المثل .
- الفرق بين الأمثال والحكم وأقوال العرب .

تعريف المثل

تطلق كلمة (المَثَل) و(المِثْل) و(المَثِيل) في أصل الاستعمال اللغوي على الشبيه والنظير ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾(١) ، وقوله سبحانه : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ ﴾(٢) ، ولها مع ذلك معانٍ كثيرة ، اعتنت ببيانها كتب اللغة(٣) .

فمن معاني هذه المادة اللغوية : الصفة ، كقوله عز وجل : ﴿ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ﴾(٤) ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾(٥) ، ومنها : العبرة، كقوله سبحانه : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِلْآخِرِينَ ﴾(٦)، ومنها : الآية ، كقوله عز وجل : ﴿ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾(٧) ، ... وغيرها .

وأما المَثَل في الاصطلاح الأدبي فقد عني علماء اللغة والبلاغة منذ زمن مبكر بتعريفه ، وتحديد خصائصه ومقوماته ، وعباراتهم وإن اختلفت ، وتباينت في الدقة والوضوح ؛ إلا أنها تعطي صورة متكاملة عن المثل الأدبي(٨) .

---

(١) الشورى ١١ .

(٢) البقرة ١٣٧ .

(٣) انظر ــ مثلاً ــ مادة (مثل) عند : الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ٥٣٨هـ) : أساس البلاغة (دار صادر ــ بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م)، وابن منظور (محمد بن مكرم ٧١١هـ: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ) ، والفيروزآبادي (أبي طاهر محمد بن يعقوب ٨١٧هـ : القاموس المحيط، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط٥ ، ١٤٠٦هـ) .

(٤) الفتح ٢٩ .

(٥) محمد ١٥ .

(٦) الزخرف ٥٦ .

(٧) الزخرف ٥٩ .

(٨) وقد أسهب في ذكر عباراتهم ، واستيفاء المعاني اللغوية : أبو علي (محمد توفيق : الأمثال العربية والعصر الجاهلي (دراسة تحليلية) (رسالة دكتوراه) ، دار النفائس ــ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م) ٣٣ - ٤٣ .

قال المبرد ــ فيما نقل عنه الميداني ــ : « المثل : قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول . والأصل فيه التشبيه ، فحقيقة المثل : ما جعل كالعَلَمِ للتشبيه بحال الأول »(١) .

وقال الفارابي : « المثل : ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه ، حتى ابتذلوه فيما بينهم ، وفاهوا به في السراء والضراء »(٢) .

وقال المرزوقي ــ فيما نقل عنه السيوطي ــ : « المثل : جملة مقتضبة من أصلها ، ومرسلة بذاتها ، فتتسم بالقبول ، وتشتهر بالتداول ، فتنقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها ، من غير تغيير يلحقها في لفظها »(٣) .

وقال الراغب الأصفهاني : « المثل : عبارة عن قول في شيء يشبه قولاً في شيء آخر ، بينهما مشابهة ؛ ليبين أحدهما الآخر ويصوره »(٤) .

ونقل الميداني عن ابن السكيت قوله : « المثل : لفظ يخالف لفظ المضروب له ، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ ، شبهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره »(٥) .

وقال الزمخشري : « المثل : القول السائر الممثل مضربه بمورده »(٦) .

وقال القلقشندي : « الأمثال : كلمات مختصرة تورد للدلالة على أمور كلية مبسوطة مشهورة بين الناس معلومة عندهم ، فهي كالرموز والإشارات التي يلوح بها على المعاني تلويحاً »(٧) .

---

(١) الميداني (أحمد بن محمد ٥١٨هـ : مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ــ بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٢م) ١/ ٥ .

(٢) الفارابي (أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ٣٥٠هـ : ديوان الأدب ، تحقيق : أحمد مختار عمر ، نشر مجمع اللغة العربية ــ القاهرة ، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م) ١/ ٧٤ .

(٣) السيوطي : المزهر (في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق : محمد جاد وأبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية ــ بيروت ، ١٩٨٦م) ١/ ٤٨٦ .

(٤) الراغب (الحسين بن محمد الأصفهاني ٤٢٥هـ : مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق : صفوان داودي، دار القلم ــ دمشق ، ط١ ، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م) ٧٥٩ .

(٥) الميداني ١/ ٦ .

(٦) الزمخشري : الكشاف (دار المعرفة ــ بيروت ، د.ت) ١/ ١٩٥ .

(٧) القلقشندي (أحمد بن علي ٨٢١هـ : صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق : محمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) ١/ ٣٤٧ .

وعرفه الألوسي بأنه « الكلام البليغ الشائع الحسن ، المشتمل إما على تشبيه بلا شبيه ، أو استعارة رائقة ، أو حكمة وموعظة نافعة ، أو كناية بديعة ، أو نظم من جوامع الكلم الموجز »(١) .

ومن مجموع هذه العبارات وغيرها يمكن أن يقال في تعريفه باختصار :

« المثل : قول موجز سائر ، صائب المعنى ، تشبه به حالة حادثة بحالة سالفة »(٢) .

---

(١) الألوسي (شهاب الدين محمود ١٢٧٠هـ : روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، دار الفكر — بيروت ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م) ١/ ١٦٣ .

(٢) قطامش (عبدالمجيد : الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية ، دار الفكر — دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م) ١١ .

الفرق بين الأمثال والحكم وأقوال العرب

تروى عن العرب في كتب النحو أنواع من العبارات القصيرة غالباً ، مع التميز بينها أحياناً ، ومن غير تميز أحياناً أخرى ، وتلك العبارات هي : الأمثال والحكم وأقوال العرب ، ونظراً لاختصاص البحث بأحد هذه الأنواع من العبارات ؛ كان من اللائق توضيح تلك الأنواع، وتحديد الفروق التي تميز بعضها عن بعضها الآخر.

وقد اتضح من المبحث السابق معنى المثل ، فبقي لهذا المبحث توضيح قسيميه ؛ حتى تنجلي الفروق بينها .

الحكمة :

كما تعددت الاستعمالات اللغوية لكلمة (المثل) تعددت لكلمة (الحكمة)(١)، ومن أبرز معانيها :

العِلْم ؛ إذ يقول العرب : حَكُمَ فلان حُكْماً وحِكْمةً ؛ إذا صار حكيماً ، أي : عالماً وصاحب حكمة .

والإتقان ، كقول الأعشى(٢) :

وَغَرِيبَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ حَكِيمَةٍ ... قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

والمنع ، ومنه قيل للحاكم : حاكم ؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم(٣) .

ويمكن تعريفها في الاصطلاح الأدبي بأنها « تلك العبارة التجريدية التي تصيب المعنى الصحيح ، وتعبر عن تجربة من تجارب الحياة ، أو خبرة من خبراتها ، ويكون هدفها في العادة الموعظة والنصيحة »(٤) .

---

(١) انظر : الراغب ٢٤٨ – ٢٥٠، وابن منظور (حكم) ، واليوسي (الحسن بن مسعود ١١٠٢هـ : زهر الأكم في الأمثال والحكم ، تحقيق : محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الثقافة ـ الدار البيضاء ، ط١ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) ١/ ٢٥ – ٢٨ .

(٢) البيت له في ديوانه (شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) ١٤٤ ، وهو عند : ابن منظور (حكم) . حكيمة : متقنة .

(٣) انظر مزيداً من التفصيل عند : قطامش ١٦ – ١٧ .

(٤) المصدر السابق ١٨ .

ومن خلال هذا التعريف للحكمـة مـع مـا تقـدم مـن تعريـف للمثـل يمكـن استخلاص الفروق بينهما فيما يلـي(١) :

١. الشيوع ، فهو شرط في المثل ، أما الحكمة فلا يشـترط فيـها .
٢. أن المثل قائم على التشبيه (تشبيه مضربه بمورده)، أما الحكمة فعمادها إصابة المعنى.
٣. المضمون الفكري ، فالحكمة رأي سديد ، أو فكرة صادقـة أثبتـها التجربـة ، أما المثل فلا يشترط فيه اشتماله على ذلـك .
٤. الإيجاز ، وهو شرط في المثل ، أما الحكمة فتكون موجـزة وغـير موجـزة .
٥. أن المثل يمكن أن يصدر ـــ حين إنشائه ـــ عن أي فردٍ مـن النـاس ، بمختلـف طبقاهم ، أما الحكمة فلا تنبثق حين ولادها إلا من حكيـم مجـرب .
٦. أن الهدف من المثل الاحتجاج(٢) ، ومن الحكمة التنبيـه والإعـلام والوعـظ .

ومع ذلك فقد تختلط الحكمة بالمثل فيطلقان على عبـارة واحـدة ، وذلـك عندمـا تحظى كلمة موجزة بالشيوع والسير بين الناس ، فتسـمى مثـلاً .

ولذلك حفلت كتب الأمثال بكثير من الحكـم ، كقولهـم : (**العِـدَةُ عَطِيَّـةٌ**)(٣) ، و(**السِّرُّ أَمَانَةٌ**)(٤) ، و(**رُبَّ قَوْلٍ أَشَدُّ مِنْ صَـوْلٍ**)(٥) ، وغيرهـا .

---

(١) انظر : اليوسي ١/ ٢٩ - ٣٠ ، وقطـامش ١٨ - ١٩ ، وإميـل يعقـوب (موسـوعة أمثـال العـرب ، دار الجيـل ـــ بـيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـــ ـــ ١٩٩٥م) ١/ ٢٣ - ٢٤ .
(٢) أي : الاحتجاج بقصة المثل ـــ الحاضرة في ذهن المحتج والسامع ـــ علـى الحالـة المشـاهدة في الواقـع .
(٣) المثل عند : أبي عبيـد (القاسـم بـن سـلام ٢٢٤هـــ : الأمثـال ، تحقيـق : عبدالمجيـد قطـامش ، دار المـأمون ـــ دمشـق ، ط ١ ، ١٤٠٠هـــ ـــ ١٩٨٠م) ٧١ ، والبكـري (أبي عبيـد عبـدالله ابن عبدالعزيز ٤٨٧هـ : فصل المقال في شرح كتـاب الأمثـال ، تحقيـق : إحسـان عبـاس وعبدالمجيـد عابدين ، مؤسسة الرسـالة ـــ بـيروت ، ١٩٨٣م) ٨٤ ، والميـداني ٢/ ٢٩ ، والزمخشـري : المسـتقصى في أمثال العرب (دار الكتـب العلميـة ـــ بـيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـــ ـــ ١٩٨٧م) ١/ ٣٣٣ .
(٤) المثل عند : أبي عبيد ٥٧ ، والعسكريّ (أبي هلال الحسن بن عبد الله ٣٩٥هـ) : جمهرة الأمثال (تحقيـق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الجيل ـــ بيروت، ط ٢ ، ١٤٠٨هـــ ـــ ١٩٨٨م) ١/ ٥١٠ ، والبكري ٥٦ ، والميداني ١/ ٣٣١ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٢٥ .
(٥) المثل عند : أبي عبيد ٤١ ، والأصبهاني (حمـزة بـن الحسـن ٣٦٠هـــ : الـدرة الفـاخرة ، تحقيـق : عبدالمجيد قطامش ، دار المعارف ـــ القـاهرة ، ١٣٩٢ هـــ) ٢/ ٤٥٦ ، والعسـكري : جمـهرة الأمثـال ١/ ٤٧٢ و ٤٧٦ ، والبكري ٢٣ ، والميـداني ١/ ٢٩٠ ، والزمخشـري : المسـتقصى ٢/ ٩٨ .

أقوال العـــرب :

حفظ النحاة وغيرهم من العلماء عبارات عن العـــرب ، فـاحتجوا بهـا في كتبـهم ، وهي قســمان :

أ. **كلمات سائرة :**

وهي تلك العبارات التي تتردد على ألســنة العـرب في تحياتهم وتبريكـاتهم ونحـو ذلك ، كقولهم : أهلاً ومرحبـاً ، أو حنـانيك ، أو بالرفـاء والبنـين ، وغيرهـا مـن العبـارات .

وهذه العبارات تشبه الأمثال في شيوعها وتكررها علـى الألسـنة ، إلا أنها تخالفـها في أساس بناء المثل ، وهو التشبيه (أي تشبيه مضربـه بمـورده ــ كمـا تقـدم ــ) ، فلا تشبيه في هذه العبارات ، ولذلك لم تدخل في نطـاق الأمثـال .

ب. **كلمات غير ســائرة :**

وهي تلك العبارات التي سمعها النحاة عن الأعراب، فصَدَّرُوهـا في كتبـهم بنحـو : قالت العرب كذا ، أو سمع عن العرب كذا ، أو نحـو ذلـك .

وهذه بعيدة عن الأمثال جداً ؛ إذ لا شيوع فيـها ولا تشبيـه ، ومـع ذلـك فـإن كثيراً من المحققين يخلطون بينهما في فـهارس الكتـب ، وقـد لا يسـتطيعون التميـيز فيضمونهما في فهرس واحــد .

ومن خلال هذا العرض لأوجه الفرق بين هذه الأنواع من العبـارات الـتي حفظـت عن العرب يتضح مقصود الدراسة ، وهو الأمثـال ، وقـد يكـون معـها شـيء مـن الحكم الشائعة التي ذكرتها كتب الأمثال ؛ لأنهم اعتبروها حينئذ أمثـالاً ، بـل إنهـا قـد اختلطت بالأمثال فلم يمكن تمييزها ؛ لأن كثيراً مــن الأمثـال تشتمـل علـى الحكـم أيضاً ؛ فلا يمكن التميـيز .

الفصل الأول : أهمية الأمثال وحجيتها :

- قاعدة (الأمثال لا تغير) ، وأثرها في الاحتجاج بالأمثال .
- خروج الأمثال عن القياس ، وهل الضرورة واردة فيها .
- تعدد الروايات في الأمثال : أسبابها ، وفوائدها .
- الاستشهاد بالأمثال في كتب النحو .

قاعدة (الأمثال لا تغير)، وأثرها في الاحتجاج بالأمثال

تتبع علماء النحو شواهد اللغة العربية، فجمعوا منها الكثير، واستنبطوا منها قواعد النحو والتصريف، ولكن أصابع الاتهام بالنحل والإصلاح والتوليد استطاعت أن تتوجه إلى عدد من تلك الشواهد، فلم تملك ما تدفع به عن نفسها؛ ذلك أنها تعتمد على رواية الأفراد من الرواة والنحاة.

أما الأمثال العربية فإنها أعلى من أن تتوجه إليها تلك التهم؛ ذلك أنها تعتمد على الرواية الجماعية من أبناء المجتمع العربي، فإن المثل لا يكون مثلاً إلا إذا سار في أوساط الناس، وتناقله أبناء المجتمع، وهذا ما يجعل عملية نحله أو تغييره أمراً صعباً؛ لأن ذلك سينكشف بمجرد سماع الناس له.

ومن هنا شاعت القاعدة المشهورة (الأمثال لا تغير)، وهي تحمل في طياتها عدة معانٍ:

الأول: عدم إمكان تغييرها؛ لانتشارها في أوساط الناس، فما إن يحاول راوٍ أو نحوي إحداث أي تغيير فيها حتى ينكشف أمره.

الثاني: عدم إرادة العرب تغييرها؛ لنفاسة المثل عندهم وغرابته، فإحداث أيّ تغيير فيه قد يفقده كثيراً من قيمته الأدبية واللغوية والتاريخية.

قال الزمخشري: « ولم يضربوا مثلاً، ولا رأوه أهلاً للتسيير، ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حوفظ عليه، وحمي من التغيير »(١).

وقد بلغ من اهتمامهم بهذه الأمثال أن حافظوا على صيغها، وكيفية نطقها، وإن كانت ملحونة.

نقل السيوطي عن ابن دريد وابن خالويه قولهما: « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحوناً؛ لأن العرب تجري الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب »(٢).

---

(١) الزمخشري: الكشاف ١/ ١٩٥. وانظر: السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ٧٥٦هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ) ١/ ١٥٦.

(٢) السيوطي: المزهر ١/ ٤٨٧.

ونقل عن المرزوقي قوله : « من شرط المثل ألا يغير عما يقع في الأصل عليه ، ألا ترى أن قولهم : (**أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا**) تسكن ياؤه[١] ، وإن كان التحريك الأصل ؛ لوقوع المثل في الأصل على ذلك »[٢] .

الثالث : عدم صحة تغييرها عند التمثل بها ، فتلزم حالة واحدة ، هي التي جرت عليها أولاً ، مهما اختلفت الأحوال التي تضرب فيها بعد ذلك .

نقل ابن منظور عن أبي عمرو بن العلاء قوله : « والأمثال تؤدى على ما فرط به أول أحوال وقوعها ، كقولهم : (**أَطِرِّي إِنَّكِ نَاعِلَةٌ**)[٣] ، و(**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**)[٤] ، و(**أَطْرِقْ كَرَا**)[٥] يؤدى ذلك في كل موضع على صورته التي أنشئ في مبدئه عليها »[٦].

---

(١) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ٣٨ من هذا البحث .

(٢) السيوطي : المزهر ١/ ٤٨٨ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ١١٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٠ ، والبكري ١٦٩ ، والميداني ١/ ٤٣٠ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٢١ ، وابن منظور (طرر) . قال الميداني في شرحه : " الإطرار : أن تركب طرر الطريق، وهي نواحيه، وقال ابن السكيت : معناه أدلي ، وقال أبو عبيد : معناه اركب الأمر الشديد ؛ فإنك قوي عليه ، قال : وأصله أن رجلاً قال لراعية كانت له ترعى في السهولة وتدع الحزونة : أطري ــ أي خذي طرر الوادي ، وهي نواحيه ــ فإن عليك نعلين ، قال : أحسبه عنى بالنعلين غلظ جلد قدميها . يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد ؛ لاقتداره عليه " .

(٤) المثل عند : المفضل الضبي (المفضل بن محمد ١٦٨هـ : أمثال العرب ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي ــ بيروت ، ١٩٨١م) ٥١ ، وأبي عبيد ٢٤٧ ، وابن سلمة (أبي طالب المفضل ابن سلمة ٢٩٠هـ : الفاخر ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوي ، الهيئة المصرية ــ القاهرة ، ١٩٧٤م) ١١١، والأصبهاني ١/ ١١١، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٧٥ و ٣٢٤ و ٥٦٧، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٢٩ ، وابن منظور (صيف)، وهو برواية (في الصيف ...) عند الميداني ٢/ ٦٨ . قال الميداني : " خوطب به دختنوس بنت لقيط بن زرارة، كانت تحت عمرو بن عدس، وكان شيخاً كبيراً؛ ففركته؛ فطلقها، ثم تزوجها فتى جميل الوجه، وأجدبت، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلوبة، فقال عمرو : في الصيف ضيعت اللبن، فضربت يدها على منكب زوجها، وقالت : هذا ومذقة خير، أي : أن هذا الزوج مع عدم اللبن خير منك، فذهبت كلمتاهما مثلاً، فالأول يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه؛ والثاني يضرب لمن قنع باليسير إذا لم يجد الخطير، وإنما خص الصيف؛ لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيته صيفاً كان مضيعاً لألبانها عند الحاجة " .

(٥) انظر تخريج المثل في ص ١٣٩ من هذا البحث .

(٦) ابن منظور (زول) .

وقال أبو العلاء المعري: «وكذلك تجرى أمثال العرب، يكنون فيها بالاسم عن جميع الأسماء، فيقولون للرجل: (**الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبنَ**) ...»(١).

والعلة في ذلك – كما قال قطامش –: «أن المثل استعارة تمثيلية تستعار فيها الألفاظ الموضوعة للمشبه به للمشبه، بذواتها وأعيانها، فإذا غيرت هذه الألفاظ حسب المضارب المختلفة خرج الأسلوب من حظيرة الاستعارة»(٢).

وقد أشار إلى ذلك المبرد بقوله: «كما يكون ذلك في الأمثال، نحو (**الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبنَ**)؛ لأن أصل المثل إنما كان لامرأة، فإنما يضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل، فإذا قلتها للرجل فإنما معناه: أنت عندي بمنْزلة التي قيل لها هذا»(٣).

وأوضح ذلك الزمخشري بقوله: «فإذا قال للمفرط في طلب حاجته عند إمكانها، ثم طلبها بعد فواتها (**الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبنَ**)؛ فقد جعل قصة دختنوس مثل قصته، ونزلهما منْزلة واحدة، وتصورهما بصورة فردة، ولهذا ترك تاء (ضيعتِ) على كسرها، وهكذا جميع الأمثال لا يجوز تغييرها، ويجب أداؤها على طبِّها كما هي»(٤).

وجعلها أبو هلال العسكري من باب الحكاية حيث قال: «ويقولون: الأمثال تحكى، يعنون بذلك أنها تضرب على ما جاءت عن العرب، ولا تغير صيغتها، فتقول للرجل: (**الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبنَ**) فتكسر التاء؛ لأنها حكاية»(٥).

---

(١) المعري (أبو العلاء أحمد بن عبدالله ٤٤٩هـ): رسالة الغفران، تحقيق: عائشة عبدالرحمن، دار المعارف – القاهرة، ط٤، د.ت) ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢) قطامش ٢٠١. وانظر: التهانوي (محمد علي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربي: عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، مكتبة لبنان – بيروت، ط١، ١٩٩٦م) ٢/ ١٤٤٩ - ١٤٥٠.

(٣) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٦هـ): المقتضب (تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث – القاهرة، ١٣٨٨هـ) ٢/ ١٤٣.

(٤) الزمخشري: المستقصى ١/ هـ (من مقدمة الزمخشري لكتابه).

(٥) العسكري: جمهرة الأمثال ١/ ٧.

ومن أجل ذلك كُلِّهِ شُبِّهَتْ بعض الأساليب العربية التي يُلْتَزَم فيها بصورة واحدة بالمثل ، من ذلك (حَبَّذا) ، كما قال ابن مالك(١) :

وَأَوْلِ (ذَا) المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لا تَعْدِلْ بِـ(ذَا) فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلا

وتجمع كل هذه الأمور لتزيد من الاطمئنان إلى وصول هذه الأمثال بصيغها وصفاها كما نطقها العرب ، فتجعل الاحتجاج بها أقوى من الاحتجاج بكثير من الشواهد غيرها ؛ لما قد تتعرض له تلك الشواهد من التحريف والتغيير ؛ وفي ذلك قال ولفنسون : « وكذلك يمتاز القديم من الحكم والأمثال عن الشعر الجاهلي الصحيح في بحث موضوع نشأة اللغة العربية ؛ لأنها تحتفظ بصيغتها الأصلية أكثر من أي نوع آخر من الأساليب اللغوية ، فلا يدخلها شيء من التغيير والتحوير .

ويمكننا أن نطمئن إلى مقدار كبير منها على اعتبار أنه قديم ، بل على اعتبار أنه أقدم ما وصل إلينا من أساليب اللغة العربية .

والسبب في احتفاظ الحكم والأمثال بصيغتها الأصلية يرجع إلى صوغها في صيغة موجزة جداً ، مع وفاء دلالتها على المعنى المطلوب ، فهي تدل على المعنى الكبير باللفظ القصير ، وليس في غيرها من الأساليب شيء من ذلك ، ومن هنا كان جمالها وروعتها ، وكان سحرها وبلاغتها .

ولها ميزة أخرى فوق المحافظة على صيغتها الأصلية ، وهي المحافظة على كيفية النطق بها أيضاً ؛ لأن لكيفية النطق علاقة كبيرة بتأويل الحكمة وفهم معناها »(٢) .

---

(١) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله ٦٧٢هـ) : الألفية (مكتبة طيبة ـ المدينة المنورة ، ط١، ١٤٠٤هـ) ٦٤ . وانظر : المبرد : المقتضب ٢/ ١٤٣ ، وابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ابن عبدالرحمن ٧٦٩هـ) : شرح الألفية (تحقيق : محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) ٣/ ١٧١ .

(٢) ولفنسون (إسرائيل : تاريخ اللغات السامية ، مطبعة الاعتماد ـ القاهرة ، ط١ ، ١٣٤٨هـ ـ ١٩٢٩م) ٢١٢ .

وقال قطامش : « فالأمثال نصوص لغوية أصيلة ، تحمل الكثير من خصائص اللغات وصفاتها ، في مفرداتها وتراكيبها ، ولهذا يسوقها العلماء جنباً إلى جنب مع النصوص الأخرى شواهد على اللغة ، مفردات وتراكيب »(١) .

كما أن صدور هذه الأمثال عن جميع طبقات المجتمع العربي يجعلها مرآة صافية للغة العربية بجميع مستوياتها .

ولا يعني ذلك كلُّه خلوَّ الأمثال تماماً من جميع أشكال التغير ؛ لما سيتضح في المبحثين التاليين .

(١) قطامش ٢٥١ .

خروج الأمثال عن القياس ، وهل الضرورة واردة فيها

ورد عن العرب عدد كبير من الأمثال العربية المخالفة للقياس النحوي أو التصريفي ، صرح بذلك كثير من اللغويين والنحاة .

قال الأصمعي ــ فيما نقل عنه السيوطي ــ : « فإن الأمثال تحتمل ما لا يحتمل غيرها ، وتُزالُ كثيراً عن القياس »(١) .

ونقل الزجاجي عن الأخفش قوله : « والمثل يجيء على خلاف الباب »(٢) .

وقال ابن الحاجب(٣) والميلاني(٤) والأزهري(٥): « والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس ». وقد جعلوا سبب ذلك تحملها الضرورة كالشعر .

قال المبرد:« والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر؛ لكثرة الاستعمال »(٦).

وقال ابن جني : « على أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك »(٧) .

---

(١) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١هـ) : الأشباه والنظائر (تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ١/ ٢١٠ - ٢١١ ، وانظر : الزجاجيَّ (أبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٣٣٩هـ) : الإيضاح في علل النحو (تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ــ بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩ هـ) ١١٨ .

(٢) الزجاجي : مجالس العلماء (تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ــ القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م) ٨٢ .

(٣) ابن الحاجب (عثمان بن عمرو ٦٤٦هـ) : الإيضاح في شرح المفصل (تحقيق : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف ــ بغداد ، د.ت) ١/ ٥٤٥ .

(٤) الميلاني (محمد بن عبدالرحيم العمري ٨١١هـ : شرح المغني في النحو ، تحقيق : عبدالقادر الهيتي ، جامعة قاريونس ــ بنغازي ، ط ١ ، ١٩٩٨م) ١٣٩ .

(٥) الأزهري (خالد بن عبدالله ٩٠٥هـ : التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة ، د.ت) ٢/ ٣١٣ .

(٦) المبرد : المقتضب ٤/ ٢٦١ .

(٧) ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ) : المحتسب (في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبدالحليم النجار ، وعبدالفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ــ القاهرة ، ١٣٨٦هـ) ٢/ ٧٠ .

وقال الأعلم الشنتمري : « لأن المثل يحتمل فيه ـ لكثرة استعمالهم له ـ من التغيير ما يحتمل في الشعر »(١) .

وقال أبو علي الفارسي ـ فيما نقل عنه ابن جني ـ : « لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير ، كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه »(٢) .

ونقل السيوطي عن المرزوقي قوله : « واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز في سائر الكلام »(٣) .

وقال ابن عصفور : « وألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر ، لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم ، دليل ذلك قولهم : (**شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرْعَى**)(٤) »(٥) .

ولا يخفى أن سببَ تحمُّلِ الشعر للضرورةِ وقوعُه تحت وطأة قيود الوزن والقافية ، التي ترغم الشاعر على مخالفة القياس ، أما الأمثال فإنها نثر غالباً ، فهي خالية من هذه القيود ، ولذلك علل النحاة ـ من خلال كلامهم السابق ـ ورود الضرورة فيها بعدة أمور ، هي :

١. كثرة الاستعمال ، وهو ما نبه عليه المبرد والأعلم الشنتمري، وذلك أن الأمثال لكثرة دورانها على الألسنة قد تفقد بعض أجزائها أو صفاتها ، كما قال المبرد : « والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه »(٦) .

وهذا ما يسميه اللغويون المحدثون بالبلى اللفظي .

قال فندريس : « فكثرة الاستعمال تبلي الكلمات في معناها وفي صيغتها »(٧) .

---

(١) الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان ٤٧٦هـ) : تحصيل عين الذهب (من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م) ٥٤٥ .

(٢) ابن جني : المحتسب ٢/ ٧٠ .

(٣) السيوطي : المزهر ١/ ٤٨٧ .

(٤) المثل عند : البكري ١١٩ ، والميداني ١/ ٣٧٠ ، وابن منظور (ثرى) .

(٥) ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن) : ضرائر الشعر (تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ـ بيروت ، ط ٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) ١٣ .

(٦) المبرد : المقتضب ٢/ ١٤٦ .

(٧) فندريس (اللغة ، تعريب : عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو ـ القاهرة، ١٩٥٠م) ٢٧٤ .

وقال أيضاً : « هذه بوجه خاص هي الحال بالنسبة للكلمات كثيرة الاستعمال ، ومن ثم يمكن فهمها قبل النطق بها ، إلى حد أن المتكلم يستطيع أن يعفي نفسه من توضيح النطق بها ، مكتفياً بنطقها في صور مختصرة »(١) .

٢. التسيير ، وهو ما ذكره أبو علي الفارسي فيما نقل عنه ابن جني ، ولعل مراده منه محاولة تخفيف المثل بحيث يتسع سيره في الناس ، أو محاولة تشويهه ليستغرب فيشيع بينهم ، وهذا ما ذكره ابن برهان ، حيث قال : « والأمثال تشذ كثيراً وتُشَوَّه ؛ لتسير »(٢).

٣. التقيد بالمحسنات اللفظية ، كالسجع والازدواج ونحوهما ، وهو ما يشبه قيود الوزن والقافية في الشعر ، وهذا عام في النثر المسجوع ، مثلاً كان أو غيره ؛ كما قال السيرافي : « وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجوع ــ وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر ــ بالشعر »(٣) .

ومن شواهد الأمثال التي يمكن أن تكون خاضعة لهذه القيود ما أشار إليه ابن عصفور في نصه السابق بقوله : « دليل ذلك قولهم : (**شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرْعَى**) ، فحذفوا التنوين من (ثرى) و(مرعى) إتباعاً لقولهم (ترى) ؛ لأنه فعل »(٤) .

٤. وزاد بعض النحاة المعاصرين على ذلك : احتمال اقتطاع المثل من شعر ؛ فالمثل (**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**)(٥) يمكن أن يكون مقتطعاً من بيت من بحر الكامل أو الرجز(٦) .

وهذا ما جعل النحاة يردون الاحتجاج بكثير من الأمثال العربية المخالفة للقواعد النحوية أو التصريفية بحجة خضوعها للضرورة .

---

(١) المصدر السابق ٨٩ .

(٢) ابن برهان (عبدالواحد بن علي الأسدي العكبري ٤٥٦هـ : شرح اللمع ، تحقيق : فائز فارس ، وزارة الثقافة ــ الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م) ١/ ٧٨ .

(٣) السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبدالله ٣٦٨هـ : شرح كتاب سيبويه، تحقيق : رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ، ١٩٩٠م) ٢/ ١٠٠ .

(٤) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٣ – ١٤ .

(٥) تقدم تخريج المثل قريباً ص ١٨ .

(٦) انظر : حماسة (محمد حماسة عبداللطيف : الضرورة الشعرية في النحو العربي ، مكتبة دار العلوم ــ القاهرة ، د.ت) ٢٠٢ – ٢٠٣ .

ويمكن أن يقف الباحث عند هذه النصوص ونتائجها عـــدة وقفـــات :

أولاً : إن عدد الأمثال العربية المخالفة للقياس ـــ وإن كان كبـــيراً ـــ إلا أنـــه قليـــل جداً بالنسبة لمجموع الأمثال الواردة عن العرب ، فقد زاد مـــا يحويـــه كتـــاب (مجمـــع الأمثال) على أربعة آلاف وخمسمائة مثل ، لم يعـــثر البـــاحث فيـــها إلا علـــى مـــائتي مثلٍ تقريباً مخالفة للقواعد النحوية أو التصريفية ، ولذلـــك فـــالأصل في الأمثـــال موافقـــة القواعد ، والمخالف منها قليل ، لا كما توهمه بعـــض النصـــوص الســـابقة .

ثانياً : إن الحكم على الأمثال بتحمل الضـــرورة لا يصـــح أن يكـــون عـــاملاً علـــى إهمال الاستشهاد بها وإضعاف الاحتجـــاج بهـــا ؛ لأنهـــا في أدنى صورهـــا كـــالشعر ، فيجب النظر حينئذ ـــ بعد استقراء الأمثال ـــ في عـــدد الأمثـــال المخالفـــة للقـــاعدة ، وما يوافقها من الشواهد اللغوية الأخرى ، فقد يجتمع منـــها مـــا لا يصـــح أن ينســـب بمجموعه إلى الضرورة أو الشذوذ ، وقد يكون دليلاً على لغـــة مـــن لغـــات العـــرب ، أو على استعمال قد اندثر من استعمالات اللغة العربية ، كما قـــال المـــبرد : « الأمثـــال تجري على الأصول كثيراً »[١] ، بل قد يجتمـــع مـــن الشواهـــد مـــا يؤثـــر في ســـلامة إطلاق القاعدة ، فتحتاج معه إلى ضبـــط أو تقييـــد .

ثالثاً : إن كثرة الاستعمال إن أثرت في الأمثـــال فتأثيرهـــا فيـــها بـــالحذف غالبـــاً ، وليست مخالفات الأمثال محصورة في الحـــذف .

بل إن القاعدة المتقدمة (الأمثـــال لا تغـــير) تجعـــل التغـــير بهـــذا شيئـــاً نـــادراً ، كما تقدم في المبحث السابق ، وله بقية في المبحـــث التـــالي .

رابعاً : إن التسيير الذي ذكره أبو علي وابن برهـــان يمكـــن أن يقبـــل في الأجنـــاس الأدبية التي تحتاج في إنتاجها إلى عمل واختيار ، أما الأمثال فـــلا يمكـــن أن يقبـــل فيـــها ذلك ؛ لأنها كلمات عابرة تنبثق ـــ في أغلبها ـــ من قائلـــها بـــلا تكلـــف ، فتســـير في الناس ، ويتمثلون بها ، وليس لقائلـــها اختيـــار في ذلـــك ، ولا يســـتطيع أن يعلـــم أي كلامه سيكون مثلاً ، فقد يتمثل الناس بالكلام العـــادي ، ويـــتركون الحكـــم .

---

(١) المبرد : المقتضب ٣/ ٢٨٠ .

قال العسكري : « وقد يأتي القائل بما يحسن أن يتمثل به، إلا أنه لا يتفق أن يسير ، فلا يكون مثلاً »(١) .

خامساً : إن خضوع الأمثال لقيود المحسنات اللفظية قد يؤثر في انضباط قواعد النحو أو التصريف فيها، بل إن بعض الأمثال تكون أبياتاً شعرية، فيحكم على مخالفتها بالضرورة، ولكن ذلك لا يصح أن يتجاوز الأمثال الخاضعة لهذه القيود إلى غيرها ، فما خلا منها يعامل معاملة الشواهد النثرية الأخرى ، إلا ما اتضح فيه تأثير كثرة الاستعمال .

سادساً : إن احتمال اقتطاع المثل من شعر لمجرد موافقة الوزن لا يزيد على أن يكون مجرد ظن بعيد عن التحقيق العلمي ، فإن مطابقة الكلام النثري للأوزان الشعرية موجود في كل كلام ، حتى في القرآن الكريم ، ولا يجعله ذلك مقتطعاً من شعر، فلا يصح أن يحكم على المثل بذلك إلا إذا ثبت وجود ذلك البيت الشعري ، بل وثبت سَبْقُه للمثل ، فكما يحتمل اقتطاع المثل من شعر ؛ يحتمل اقتباس الشعر من الأمثال ، ولا مرجح لأحد الاحتمالين على الآخر ، فلا يصح الحكم بأحدهما إلا عن علم .

سابعاً : إن كثيراً من النحاة يعللون شذوذ المثل المخالف للقاعدة بمجرد كونه مثلاً . وهذا التعليل بعيد عن الدقة العلمية ؛ لأن المثل حين مولده ليس إلا كلمة عربية جرت على لسان عربي يتكلم بسليقته العربية الفصيحة .

ويمكن التمثيل لذلك بتعليل الأشموني شذوذ (**اسْقِ رَقاشِ إنها سَقَّايَةٌ**)(٢) بأنه مثل ، والأمثال لا تغير(٣). ولذلك رد عليه الصبان بقوله : « فيه عندي نظر ؛ لأنه يصلح تعليلاً بعد صيرورة هذا التركيب مثلاً ، لا في النطق به أولاً »(٤) ، أي أن ذلك تعليل لعدم تغيير هذا المثل ، أما في سبب نطق العربي به أولاً فلا يصح هذا التعليل .

---

(١) العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٧ .

(٢) انظر تخريج المثل في ص ١٩٢ من هذا البحث .

(٣) الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ٩٠٠هـ : شرح ألفية ابن مالك ، دار فيصل البابي الحلبي ـ القاهرة ، د.ت) ٤/ ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٤) الصبان (أبو العرفان محمد بن علي ١٢٠٦هـ : حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، دار فيصل البابي الحلبي ـ القاهرة ، د.ت) ٤/ ٢٨٦ .

ورد الحسن اليوسي الاحتجاج بمثل تلك العلة في مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة ، فقال : « إذ لا يصير مثلاً إلا بعد حين ، وهو مفتقر أول وهلة إلى المسوغ »(١) .

ويمكن للباحث من خلال هذه المناقشات أن يخلص بعدة نتائج :

١. عدم جواز التعميم في الحكم بالضرورة أو غيرها على الأمثال العربية المخالفة للقواعد ، بل ينظر في كل شاهد بدقة وروية ، ويحكم عليه بالحكم اللائق به .

٢. الأصل في الأمثال العربية ــ كغيرها من شواهد اللغة العربية ــ موافقة القواعد النحوية والتصريفية .

٣. ما خالف القواعد النحوية أو التصريفية من الأمثال قسمان :

أ. خاضع للضرورة ، فلا يصح الاحتجاج به في مخالفة القاعدة .

ب. غير خاضع لها ، فيعامل معاملة غيره من شواهد اللغة العربية ، ويؤثر على القواعد النحوية والتصريفية ، فيشارك مع غيره من الشواهد في ضبط تلك القواعد ؛ لتزداد به دقة وتماماً .

---

(١) اليوسي ٢/ ١٨٥ .

تعدد الروايات في الأمثال

أسبابها وفوائدها

حاول العرب العناية بصيغ الأمثال وأشكالها ، وساعدهم على ذلك سعة انتشارها بينهم ـ كما تقدم إيضاحه ـ، ولكن كل ما كان حفظه إلى غير الله تبارك وتعالى لا يمكن أن يسلم تماماً من التغيير، ولذلك قال سبحانه مُبَيِّناً ميزةَ كتابه الكريم : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾(١)، فنال الأمثالَ ما نال غيرَها من تعدد الروايات .

وقد شارك في تغير الأمثال وتعدد رواياتها عدة عوامل(٢) :

أحدها : أمية العرب، مما يجعلهم يعتمدون في نقل أدبهم على السمع ثم الذاكرة.

وحاسة السمع ـ وإن قويت ـ قد يفوتها بعض الشيء ، ولاسيما عند تقارب مخارج الحروف ، ومن ذلك ما حدث في قولهم : (**أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الغُرابِ**) ، فقد روي (**مِنْ حَلَكِ الغُرابِ**)(٣) ، وقولهم : (**لم يُحْرَمْ مَنْ فُصِدَ لَهُ**) ، روي (**فُزِدَ**)(٤) ، وقولهم : (**الكِلابَ عَلَى البَقَرِ**) ، روي (**الكِرَابَ**)(٥) .

---

(١) النساء ٨٢ .

(٢) انظر : قطامش ٢١٦ - ٢٢٦ ، فقد تحدث عنها بإسهاب وتمثيل .

(٣) انظر : ابن منظور (حلك) و(حنك) .

(٤) المثل عند : السدوسي (مؤرج بن عمرو ١٩٥هـ : الأمثال ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية ـ القاهرة ، ١٩٧١م) ٥٠ ، وأبي عبيد ٢٣٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣ ، والميداني ٢/ ١٩٢ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٩٤ ، وابن منظور (فزد) و(فصد) . قال الميداني في شرحه : " الفصيد : دم كان يجعل في مِعىً مِنْ فَصْدِ عرق البعير ، ثم يشوى ، ويطعمه الضيف في الأزمة ، يقال : من فصد له البعير فهو غير محروم . يضرب في القناعة باليسير " .

(٥) المثل عند : أبي عبيد ٢٨٤ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ١٦٩ ، والبكري ٤٠٠ ، والميداني ٢/ ١٤٢ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٤١ ، وابن منظور (كرب) و(كلب) . قال الميداني في شرحه : " يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ؛ يعني : لا ضرر عليك فخلهم ؛ ونصب الكلاب على معنى أرسل الكلاب ، ويقال : الكراب على البقر ، هذا من قولك : كربت الأرض إذا قلبتها للزراعة . يضرب في تخلية المرء وصناعته " .

والذاكرة لا تخلو من النسيان ، فتتغير بعض كلمات الأمثال – بلا شعور من الناطق – إلى ما يقاربها معنى ، كقولهم : (**آخِرُ الدَّوَاءِ الكَيُّ**) ، روي (**آخِرُ الطِّبِّ الكَيُّ**)(١) ، وقولهم : (**أَذْرَقُ مِنْ حُبَارَى**) ، روي (**أَسْلَحُ**)(٢) ، وقولهم : (**عَلَى أَهْلِهَا تَجْنِي بَرَاقِشُ**) ، روي (**عَلَى أَهْلِهَا دَلَّتْ بَرَاقِشُ**)(٣) .

ثانيها : كثرة الاستعمال – كما تقدم(٤) – ، فتشترك مع السبب الأول في إسقاط بعض ألفاظ الأمثال .

ثالثها : اختلاف لهجات العرب ، وهو من أكثر العوامل التي تؤثر في تعدد روايات الأمثال ، فإن العربي مع محافظته على صيغة المثل قد ينطقه بلهجته الخاصة ، كما حدث في قولهم : (**حُبِّبَ إلى عَبْدٍ سُوءُ مَحْقِدِهِ**) ، فقد روي (**مَحْكِدِهِ**)(٥) ، فنص الميداني على أن المحقد لغة كلاب ، والمحكد لغة عقيل(٦) ، وقولهم : (**شَرٌّ مَا أَجَاءَكَ إلى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ**) ، فقد روي (**أَشَاءَكَ**)(٧) ،

---

(١) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٣ ، وابن منظور (كوى) .

(٢) المثل عند : الأصبهاني ١/ ٢٣٣ ، وابن منظور (حبر) و(ذرق) .

(٣) المثل عند : المفضل الضبي ٥١ ، وأبي عبيد ٣٣٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٥٢ ، والبكري ٤٥٩ ، والميداني ٢/ ١٤، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٦٥، وابن منظور (برقش) . قال الميداني : " كانت براقش كلبة لقوم من العرب ، فأغير عليهم ، فهربوا ومعهم براقش ، فاتبع القوم آثارهم بنباح براقش ، فهجموا عليهم فاصطلموهم . يضرب لمن يعمل عملاً يرجع ضرره إليه " .

(٤) انظر ص ٢٣ – ٢٤ من هذا البحث .

(٥) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٤١ و ٣٧٥، والميداني ١/ ٢٠٠، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٥٦ . قال الميداني : " المحكد : الأصل . يضرب لمن يحرص على ما يشينه ، وقيل : معناه أن الشاذ يحب أصله وقومه ، حتى عبد السوء يحب أصله " .

(٦) الميداني ١/ ٢٠٠ .

(٧) المثل عند : أبي عبيد ٣١٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٣٧ و ٥٤٩ ، والبكري ٤٣٤ ، والميداني ١/ ٣٥٨ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٣١ . قال الميداني : " يقال : أجاءه إلى كذا : أي ألجأه ، والمعنى : ما ألجأك إليها إلا شر ، أي فقر وفاقة ، وذلك أن العرقوب لا مخ له ، وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شيء . يضرب للمضطر جدا " .

فبين الميداني أن (**أَشَاءَكَ**) لغة تميم[١] ، وقولهم : (**دَغْراً لا صَفًّا**) ، فقد روي (**دَغْرَى لا صَفًّى**)[٢] ، فنص الميداني على أن (**دَغْرَى**) لغة الأزد[٣] .

وهذا التعدد في روايات الأمثال كان قبل تدوين الأمثال ، وذلك يعني حدوث تلك التغييرات في عصر الاحتجاج ، ولذلك فإن كل رواية من روايات الأمثال يمكن الاحتجاج بها .

وهذا يمكن أن يعد من فوائد تعدد الروايات ؛ إذ إنه يزيد في مادة الاحتجاج اللغوي أنواعاً من الصيغ أو الكلمات .

كما يمكن الاستفادة الكبيرة من تعدد الروايات في التعرف على لغات العرب ، ولو أن علماء اللغة ومدوني الأمثال نسبوا إلى كل قبيلة أمثالها ؛ لنشأ منها مادة كبيرة في معرفة لغات العرب ، ولكنهم ــ في أغلب الأحيان ــ كانوا يكتفون بقولهم : ويروى كذا ، أو : ويقال فيه كذا ، أو نحو ذلك .

---

(١) الميداني ١/ ٣٥٨ .

(٢) المثل عند : الميداني ١/ ٢٧١ ، وابن منظور (دغر) . قال الميداني : " المعنى : ادغروا عليهم ، أي احملوا ، ولا تصافوهم . يضرب في انتهاز الفرصة " .

(٣) الميداني ١/ ٢٧١ .

الاستشهاد بالأمثال في كتب النحو

على الرغم من هذه الأهمية الكبيرة للأمثال العربية في استقاء قواعد النحو والتصريف منها ، إلا أننا لم نجد من النحاة ما يليق بها من الاهتمام .

فمع أن كتاب (مجمع الأمثال) للميداني — مثلاً — يحتوي على أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة مثل ، لا يوجد منها في كتاب سيبويه إلا نحوٌ مِن اثنين وعشرين مثلاً ، كما لا يوجد في كتاب المقتضب للمبرد إلا نحو خمسةٍ وثلاثين مثلاً ، ولم يحو كتاب الأصول لابن السراج إلا نحواً من عشرة أمثال ، وليس في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور إلا واحد وعشرون مثلاً .

إلا أن هذا العدد يزيد قليلاً في كتب بعض المتأخرين من النحاة ، فيصل عدد الأمثال في شرح المفصل لابن يعيش إلى تسعين مثلاً ، ويقارب الخمسين في كل من شرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لأبي حيان .

ومع ذلك تبقى النسبة ضئيلة جداً بين هذا العدد وبين عدد الأمثال ، بل وبينها وبين الشواهد الشعرية ، التي زادت في كتاب سيبويه — مثلاً — على ألف بيت ، مع أنها قد تخضع للضرورة .

ولعل السبب من وراء هذا الإهمال هو ما تقدم ذكره من نصوص النحاة التي تصف الأمثال بكثرة الشذوذ ، والخروج عن القياس ، وتحملها الضرورة(١) .

وقد تقدم رأي الباحث في ذلك .

هذا مع أن النحاة قد اضطروا إلى الاقتصار على الاستشهاد بالأمثال في بعض المسائل ، كمسألة تصغير الترخيم لغير الأعلام(٢) ، فقد احتج النحاة على جواز ذلك — رداً على الفراء — بمجموعة من الأمثال دون غيرها(٣) .

---

(١) انظر ص ٢٢ - ٢٣ من هذا البحث .

(٢) انظر المسألة في ص ١٨٦ من هذا البحث .

(٣) انظر مثلاً : الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي ٦٨٦هـ) : شرح الشافية (تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م) ١/ ٢٨٣ ، وأبا حيان (أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ٧٤٥هـ) : =

ويمكن أن يلاحظ الباحث اضطراباً في الاستشهاد بالأمثال عند النحويين ، فإنها إن وافقت القاعدة استشهدوا بها ، كتأييدهم لغةَ القصر في الأسماء الخمسة بقول العرب في المثل : (**مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ**)(١) ، واستدلال البصريين على الكوفيين في جواز تقديم الحال على عامله بقول العرب في المثل : (**شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ**)(٢)، واقتصارهم على الأمثال في رد رأي الفراء في عدم تصغير الترخيم لغير عَلَم(٣) ، واستدلال المبرد برواية الرفع في المثل : (**ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ**) ، على عدم عمل (ما) مع تقدم خبرها(٤) .

أما إذا خالفت القاعدة فهي عندهم أمثال ، والأمثال تخرج عن القياس كثيراً ، وتتحمل الضرورة كالشعر ، وهذا ما يراه الباحث عند ردهم لأمثال العرب : (**مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ**)(٥) ، و(**أَصْبِحْ لَيْلُ**)(٦) ، و(**هَالِكٌ في الهَوَالِكِ**)(٧) ، و(**اسْقِ رَقَاشِ إنها سَقَّايَةٌ**)(٨) .

وقد اهتم هذا البحث بجمع الأمثال التي ينبغي ألا تخلو منها كتب النحو والتصريف ؛ لما يمكن أن يكون لها من التأثير في قواعد هذا العلم ، وهي الأمثال المخالفة للقواعد .

= ارتشاف الضرب (من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان ، مراجعة : رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ــ القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م) ١/ ٤٠٠ ، وابن عقيل : المساعد (تحقيق : محمد بركات، جامعة أم القرى ــ مكة ، ١٤٠٠ هـ) ٣/ ٥٣٠ ، والأشموني ٤/ ١٧٠ ، والسيوطي : همع الهوامع (في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ــ الكويت ، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م) ٦/ ١٥٢ . وقد يكون سبب هذا الاقتصار على الأمثال عدمُ وجود غيرها في هذه المسألة .

(١) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ٣٤ من هذا البحث .

(٢) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ١٠٥ من هذا البحث .

(٣) انظر تفصيل المسألة وتخريج المثل في ص ١٨٦ من هذا البحث .

(٤) انظر : المبرد : المقتضب ٤/ ١٩٠ .

(٥) انظر : ابن الحاجب : شرح المفصل ٢/ ٦٥ .

(٦) انظر : المبرد : المقتضب ٤/ ٢٦١ .

(٧) انظر : ابن الحاجب : شرح المفصل ١/ ٥٤٥ ، والمبلاني ١٣٩ ، والأزهري ٢/ ٣١٣ .

(٨) انظر : الأشموني ٤/ ٢٨٦ .

الفصل الثاني

المسائل النحوية

إعراب الأسماء الخمسة

تنطق الأسماء الخمسة بالواو في حالة الرفع ، وبالألف في حالة النصب ، وبالياء في حالة الجر ، واختلف النحاة بعد ذلك في علامات إعرابها في هذه الحالات الثلاث اختلافاً كبيراً يطول ذكره(١) .

والذي يُهِمُّ الباحثَ من ذلك كيفيةُ نطقها ، فقد خالفها المثل العربي المشهور :

مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلٌ(٢)

---

(١) انظر : ابن يعيش (يعيش بن علي الصنعاني ٦٤٣هـ) : شرح المفصل (عالم الكتب ـ بيروت ، د.ت) ١/ ٥٢ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي (تحقيق : فواز الشعار ، إشراف : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م) ١/ ٥١ - ٥٢ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٦ - ٨٣٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١٢٣ - ١٢٧ .

(٢) المثل عند : المفضل الضبي ١١٢ ، وأبي عبيد ٢٧١ ، وابن سلمة ٦٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٢٤٢ ، والميداني ٢/ ٣١٨ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٣٤٧ . والرواية في جميع هذه المصادر بالواو (مكره أخوك لا بطل) ، ورواه بالألف الجاحظ (عمرو بن بحر ٢٥٥هـ : البيان والتبيين ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مؤسسة الخانجي ـ القاهرة ، ط٣ ، د.ت) ١/ ١٦٢ و ٤/ ١٧، والبغدادي (عبدالقادر بن عمر ١٠٩٣هـ) : الخزانة (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) ٧/ ٢٩٩ ، والنحاة في كتبهم ، ومنهم : الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد الأزدي ٦٤٥هـ) : شرح الجزولية (شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تحقيق : تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م) ١/ ٣٧٦ ، وابن أبي الربيع (عبدالله بن أحمد القرشي الأشبيلي ٦٨٨هـ : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : عياد الثبيتي ، دار الغرب ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) ١/ ١٩٠، والنيلي (أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين الطائي : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تحقيق : إمام الجبوري ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة ، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م) ١٦٤ ، والموصلي (عبدالعزيز بن جمعة القواس ٦٩٦هـ) : شرح ألفية ابن معطي (تحقيق : علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) ١/ ٢٥٧ ، وأبو حيان : التذييل والتكميل (شرح التسهيل ، مكتبة السعادة ـ القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٨ هـ) ١/ ٨٢ ، وابن الوردي (عمر بن مظفر ٧٤٩هـ : شرح التحفة الوردية ، تحقيق : عبدالله علي الشلال ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م) ١٢٨ ، وابن هشام (أبو محمد عبدالله ابن يوسف الأنصاري ٧٦١هـ) : المغني (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد حمد الله ، مكتبة الرياض الحديثة ، دار الفكر ـ بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩م) ٢٨٦ .

فقد ورد بالألف من (أخاك) مع أنه مرفوع بالابتداء .

وقد وافق هذا المثلَ العربيَّ في مخالفةِ هذه القاعدة، قولُ صحابيّ، وبيتٌ شعري .

فالقول هو ما ورد في الحديث الصحيح عن أنس ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ يَومَ بَدْرٍ : « **مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبو جَهْلٍ** » فانطَلَقَ ابنُ مَسْعُودٍ ﷺ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْراءَ حَتَّى بَرَدَ ، فقال : **أَنْتَ أَبا جَهْلٍ** ؟ (قال ابنُ عليةَ: قال سليمانُ : هكذا قالها أنس ﷺ ، قال : أنت أبا جهل)(١) .

نطق أنس ﷺ قوله (أبا جَهلٍ) بالألف ، مع أنها في الظاهر خبر (أنتَ) ، ولذلك تعجب الراوي ، فصرح بسماعها على هذه الحالة من ناطقها الصحابي العربي .

وأما البيت الشعري فهو قول أبي النجم العجلي(٢) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَباهَا ... قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

فقد ورد بالألف من (أباها) في آخر الشطر الأول ، مع أنها مجرورة بالإضافة .

ولم يحاول النحاة تأويل هذه الشواهد ؛ لأنهم أثبتوا أن من العرب من يقصر الأسماء الخمسة، فينطقها بالألف دائماً ، ونسبها بعضهم إلى قبيلة (بلحارث)(٣)، فحملوا على هذه اللغة ما تقدم من الشواهد .

قال الفراء — فيما نقل عنه أبو حيان — : من العرب من يقول : (هذا أباك) بالألف على كل حال(٤) .

---

(١) رواه البخاري (محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ : الجامع الصحيح المختصر ؛ تحقيق : مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير — بيروت ؛ ط٣ ، ١٤٠٧هـ) ٤/ ١٤٧٤.

(٢) البيت له في ديوانه (صنعه وشرحه : علاء الدين أغا ، النادي الأدبي — الرياض ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م) ٢٢٧ ، وهو عند : الأنباري (أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ٥٧٧هـ) : الإنصاف (في مسائل الخلاف ، تحقيق : محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية — بيروت ، ١٤٠٧ هـ) ١/ ١٨ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٥٣؛ والشلوبين : شرح الجزولية ١/ ٣٧٧؛ وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٨٨ ، والعيني (بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد ٨٥٥هـ : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية؛ دار الثقافة — بيروت؛ ط١؛ (مصورة عن الطبعة البولاقية) ؛ د.ت) ١/ ١٣٣ .

(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٥٣ .

(٤) أبو حيان : التذييل والتكميل ١/ ٨٢ .

ونقل أبو حيان أيضاً عن أبي عبيد والأصمعي أنهما حكيا قصر (حم) ، ومنه قيل للمرأة : حماة(١) .

بل قال أبو حيان : « إن قصر هذه الأسماء هو الأصل ؛ لأنه من حيث وزنها (فَعَلٌ) كان يلزم القصر فيها سواء أضيفت أو لم تضف ، تقول : قام حماك وأباك وأخاك ، وقام أبا وأخا وحما »(٢) .

وزاد ابن أبي الربيع ذلك إيضاحاً ، فقال : « الأصل (أخَوُكَ) في الرفع ، و(أخَوَكَ) في النصب ، و(أخَوِكَ) في الجر ، فلو بقي على هذا لانبغى أن تقلب الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتكون من الأسماء المقصورة ، فيقال : (أخاك) في الأحوال الثلاثة ، وقد قيل ذلك – وإن كان قليلاً – ، وعليه جاء (مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ) »(٣) .

ومع ذلك فقد حاول شراح الحديث توجيه الأثر السابق بعدة توجيهات ، ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله : « قوله (أنتَ أبا جَهْلٍ) صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطق بها أنس ﷺ ، وقد وُجِّهَت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة ، كقوله : (إن أباها وأبا أباها) ، وقيل : هو منصوب بإضمار (أعني) ، وتعقبه ابن التين بأن شرط هذا الإضمار أن تكثر النعوت ، وقال الداودي : كأن ابن مسعود ﷺ تعمد اللحن ليغيظ أبا جهل ، كالمصغر له ، وما أبعد ما قال ! وقيل : إن قوله (أنت) مبتدأ محذوف الخبر ، وقوله (أبا جهل) منادى محذوف الأداة ، والتقدير : (أنتَ المقتول يا أبا جهل) وخاطبه بذلك مقرعاً له ، ومتشفيا منه ؛ لأنه كان يؤذيه بمكة أشد الأذى »(٤) .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ، وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٥٣ .

(٣) ابن أبي الربيع ١/ ١٩٠ .

(٤) ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ؛ ترقيم وتصحيح : محمد فؤاد عبدالباقي و محب الدين الخطيب ، دار المعرفة – بيروت ؛ ١٣٧٩م) ٧/ ٢٩٥ .

والأفضل حمل المثل والبيت على لغة القصر ، أما الأثر فلا يحسن حمله عليها ؛ لأن قائله صحابي معروف اللغة ، فكيف يُحمَل كلامه على لغة غيره ، وقد روى كثيراً من الأحاديث ولم تظهر فيها هذه اللغة ؟ ! وأقرب توجيهاته التوجيه الأخير ؛ فإنَّ بقية الحديث تدل له ، فقد رد أبو جهل على ابن مسعود ﷺ بقوله : « **فَلَو غَيرُ أَكَّارٍ قَتَلَني** »(١) ، وهذا يدل على أن ابن مسعود ﷺ سخر منه ، وكأنه يقول له : ها قد قتلتك يا أبا جهل . والله أعلم .

---

(١) البخاري ٤/ ١٤٧٤.

إعراب الاسم المنقوص :

تقدر الضمة والكسرة على الياء من الاسم المنقوص إذا كان متصلاً بالألف واللام ، وينون مع حذف الياء إذا كان مجرداً عنهما ، وتثبت الياء وتظهر عليها الفتحة في الحالتين .

قال سيبويه : « اعلم أن كل شيء كانت لامه ياءً أو واواً ، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم ، فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين ، واواً كانت أو ياءً ... ، فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسور قولك : هذا قاضٍ ، وهذا غازٍ ، وهؤلاء جوارٍ ، وما كان منهن ما قبله مضموم فقولك : هذه أدلٍ وأظبٍ ، ونحو ذلك .

وجميع هذا في حال النصب بمنْزلة غير المعتل »(١) .

وقال المبرد : « والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع ؛ لثقل ذلك ، نحو (ياء) القاضي ، **ويدخلها الفتح في قولك : رأيت القاضيَ** »(٢) .

ولكن المثل العربي المشهور :

أعْطِ القَوْسَ بارِيْها(٣)

قد خالف هذه القاعدة فورد بسكون الياء من (باريها)(٤) ، ولم تظهر عليها الفتحة ، مع أن (باريْها) مفعول به لـ(أعطِ) .

---

(١) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ : الكتاب، تحقيق : عبدالسلام هارون، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٩٨٨م) ٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩ ؛ وانظر : الصيمري (عبدالله بن علي : التبصرة والتذكرة ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر ـ دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) ٢/ ٥٧٠ ، والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١٨٢ .

(٢) المبرد : المقتضب ٤/ ٢٤٨ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٢٠٤، وابن سلمة ٣٠٤، والعسكري : جمهرة الأمثال ٧٦ ؛ والبكري ٢٩٨ ؛ والميداني ٢/ ١٩ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٤٧ . قال الميداني : " أي : استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه " ؛ وقال الزمخشري : " يضرب في وجوب تفويض الأمر إلى من يحسنه ويتمهر فيه " .

(٤) انظر : الزمخشري : المستقصى ١/ ٢٤٧ .

وقد وافق هذا المثلَ في سكون الياء في حالة النصب عــــددٌ مـــن القـــراءات القرآنيـــة والأبيات الشعريـــة .

فمن القـــراءات : قـــراءة جعفـــر الصـــادق ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ ﴾(١) بسكون الياء(٢) ، وقراءة ﴿ ثَانِيْ اثْنَيْنِ ﴾ (٣) بسكون اليـــاء أيضـــاً(٤) .

ومن الأبيات الشعرية قول زهـــير(٥) :

وَمَنْ يَعْصِ أَطْـــرَافَ الزِّجَـاجِ فَإِنَّـهُ ... يُطِيْعُ العَـوَالِيْ رُكِّبَـتْ كُـلَّ لَـهْذَمِ

بسكون الياء من (العواليْ) مع أنه مفعول به ، وكقـــول الآخـــر(٦) :

---

(١) المائدة ٨٩ .

(٢) الفراءة عند : ابن جني : المحتسب ١/ ٢١٧ ، والزمخشري : الكشاف ١/ ٣٦١ ، والقرطبيّ (أبي عبد الله محمد
ابن أحمد الأنصاري ٦٧١هـ : الجامع لأحكام القرآن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القـــاهرة ، ١٩٨٧م)
٦/ ٢٧٩ ، وأبي حيان : البحر (المحيط ، دار الفكر ـ بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) ٤/ ١٠ .

(٣) التوبة ٤٠ .

(٤) الفراءة عند : ابن جني : المحتسب ١/ ٢٨٩، والعكبريّ (أبي البقاء عبـــد الله بـــن الحسـين ٦١٦هـــ) :
التبيان (تحقيق : علي البجاوي ، مطبعة عيســى البــابي الحلبــي ـ القــاهرة ، ١٣٩٦ هــ ـ ١٩٧٦م)
٢/ ٦٤٤ ، والقرطبي ٨/ ١٤٤ ، وأبي حيـــان : البحـــر ٥/ ٤٣ .

(٥) البيت له في ديوانه (بشرح ثعلـــب ، مصـــورة عـــن طبعـــة دار الكتـــب ـ القـــاهرة ، ١٣٦٣هـ ـ
١٩٤٤م) ٣١ ، وهو عند : أبي بكر ابن الأنباري (محمـــد بـــن القاسـم ٣٢٨هـــ) : شـــرح القصـــائد
السبع الطوال الجاهليات (تحقيق : عبدالســلام هـــارون ، دار المعـــارف ـ القـــاهرة ، ط٤ ، ١٤٠٠ هـ
ـ ١٩٨٠ م) ٢٨٠ ، والعسكري : الصناعتين (تحقيق : علي البجـاوي ومحمـد أبـو الفضـل إبراهيـم ،
مطبعـة عيســى البــابي الحلبــي ـ القــاهرة ، د.ت) ٣٦٧ ، وابـــن عصفـــور : ضرائـــر الشعـــر ٩٣ .
والمعنى : من عصى الأمر الصغير صار إلى الأمر الكبـــير ، واللـــهذم : الماضي .

(٦) نسب البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه (تصحيح وترتيب : ولـــيم بـــن الـــورد البروســـي ، مصـــورة عـــن
طبعة برلين ، ١٩٠٣م) ١٧٩ ، وهـــو عنـــد : المـــبرد : الكـــامل (في اللغـــة والأدب ، تحقيـــق : محمـــد
أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضـــة ـ القـــاهرة ، د.ت) ٣/ ٢١ ، وابـــن جـــني : الخصـــائص (تحقيـــق :
محمـــد علـــي النجـــار ، دار الكتـــاب العـــربي ـ بـــيروت ، د.ت) ١/ ٣٠٦ و ٢/ ٢٩١ ، والقـــيروانيّ
(أبي علي الحسن بن علي بن رشيق ٤٦٣هـ : العمدة في محاسن الشعـــر وآدابـــه ، تحقيـــق : محمـــد محيـــي
الدين عبدالحميـــد ، دار الجيـــل ـ بـــيروت ، ط٤ ، ١٩٧٢م) ٢/ ٢٤٩ ، وابـــن الشجـــري (هبـــة الله
ابن علي الحسني ٥٤٢هـ : الأمالي ، تحقيق : محمـــود الطنـــاحي ، مكتبـــة الخـــانجي ـ القـــاهرة ، ط ١ ،
١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) ١/ ١٠٥ ، والبغـــدادي : الخزانـــة ٨/ ٣٤٧ .

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

بسكون الياء من (أيديْهن) مع أنها اسم (كأن) ، وقول رؤبة(١) :

سَوَّى مَسَاحِيْهِنَّ تَقْطِيْطَ الحُقَقْ تَقْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ

بسكون الياء من (مساحيْهن) مع أنها مفعول به ، وقول الحطيئة(٢) :

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاَّ أَثَافِيْهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيْهَا

بسكون الياء من (أثافيْها) مع أنها مستثنى ، وقول الآخر(٣) :

وَكَسَوْتِ عَارِيْ لَحْمِهِ فَتَرَكْتِهِ جَذِلاً يُسَحِّبُ ذَيْلَهُ وَرِدَاءَهُ

بسكون الياء من (عاريْ) مع أنه مفعول به ، وقول طرفة(٤) :

رَأَيْتُ القَوَافِيْ يَتَّلِجْنَ مَوَالِجاً تَضَيَّقَ عَنْها أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ

بسكون الياء من (القوافيْ) مع أنه مفعول به .

وهذا عند كثير من النحاة لا يجوز إلا في ضرورة الشعر(٥) ، إلا أن بعضهم جعلها من الضرورات الحسنة .

قال ابن عصفور : « وتسكين الياء في حال النصب من الضرورات الحسنة »(٦) .

---

(١) البيت له في ديوانه ١٠٦ ، وهو عند : المبرد : المقتضب ٤/ ٢٢ ، وابن جني : المنصف (شرح التصريف ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ) ٢/ ١١٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٠/ ١٠٣ .

(٢) البيت له في ديوانه (المكتبة الثقافية ـ بيروت ، د.ت) ٢٤٠ ، وهو عند : سيبويه ٣/ ٣٠٦ ، وابن جني : الخصائص ١/ ٣٠٧ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٠/ ١٠٢ ، والبغدادي : شرح شواهد الشافية (تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م) ٤/ ٤١٠ .

(٣) انظر البيت عند : السيوطي : همع الهوامع ١/ ١٨٢ .

(٤) البيت له في ديوانه (دار صادر ـ بيروت ، د.ت) ٤٧، وهو عند : الجاحظ ١/ ٨٨ ، وابن جني : الخصائص ١/ ١٤ ، وأبي حيان : البحر ٢/ ٤١٦ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٠٧ .

(٥) انظر : سيبويه ٣/ ٣٠٦ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٦/ ٥١ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٩٣ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٩ و ٥/ ٢٤٠٦ ، والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١٨٢ .

(٦) ابن عصفور : ضرائر الشعر ٩٣ .

وجعلها ابن يعيش من المستعملة بكثرة، فقد قال : « وإنما أسكن الياء ضرورة ، جعله في الأحوال الثلاثة بلفظ واحد كالمقصور ، وقد جاء ذلك كثيراً »(١) .

بل جعلها المبرد من أحسن الضرورات ، حتى إنه لو جاء به في النثر لكان قياساً(٢) ، وقال : « وهذا كثير جداً »(٣) .

وزاد الرضي سكونها في السعة ، فقال : « ويقدَّر أيضاً في السعة كثيراً »(٤) .

وعلل ذلك الخوارزمي بقوله : « أصل السكون في هذا إنما هو للألف ؛ لأنها لا تتحرك أبداً، ثم شبهت الياء بالألف لقربها منه، فجاء عنهم مجيئاً كالمستمر »(٥).

وذهب أبو حاتم إلى أنه ليس بضرورة ، وأنه يجوز في الاختيار ، وخرَّج عليه القراءات السابقة ، وقال : إنه لغة فصيحة (٦) .

وممن ذهب إلى أنه لغة من لغات العرب : أبو بكر ابن الأنباري ، وابن جني(٧)، وابن مالك ، والأشموني(٨) ، وغيرهم .

قال ابن الأنباري ـــ تعليقاً على بيت زهير السابق ـــ : « وسكن الياء على لغة من يقول : رأيت الجواري بتسكين الياء ، واللغة الجيدة فتحها ، ويقول أصحاب هذه اللغة : رأيت قاضٍ ، وداعٍ ، والكلام الجيد : رأيت قاضياً وداعياً »(٩) .

وقال ابن مالك : « وهي لغة مشهورة »(١٠) .

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٦/ ٥١ .

(٢) انظر : ابن جني : المحتسب ٢/ ٦٠ .

(٣) المبرد : المقتضب ٤/ ٢٢ .

(٤) الرضي : شرح الكافية (تحقيق : يوسف عمر ، جامعة قاريونس ـــ بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦م) ٤/ ٢٥ .

(٥) الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ٦١٧هـ ـ : شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم : بالتخمير) ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ـــ بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠م) ٤/ ٤٢٠ .

(٦) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٢/٨٤٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١٨٣ .

(٧) انظر : ابن جني : المنصف ٢/ ١١٤ .

(٨) انظر : الأشموني ١/ ١٠٠ .

(٩) أبو بكر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع ٢٨١ .

(١٠) ابن مالك : شواهد التوضيح (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ـــ بيروت ، د.ت) ١٨٧ .

ورجح ذلك المرابط الدلائي أيضاً ، فقال : « والحق ما عليه المصنف ؛ لثبوت ذلك في السعة فصيحاً في القراءتين »(١) .

وقال الصبان : « والأصح جوازه في السعة »(٢) .

وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لعدة أمور :

أولاً : أنه تؤيده القراءات القرآنية المتقدمة والمثل العربي المشهور؛ فإنها لا تخضع للضرورة، كما أن بعض الأبيات المتقدمة ليس فيها ضرورة، ولذلك قال ابن المستوفي ـ تعليقاً على بيت الحطيئة المتقدم ـ : « ولو نصب (أثافيها) على أن يكون البيت غير مصرع لجاز »(٣) ، وكذلك البيت (وكسوت عاريْ ...) ؛ فإنه لو فتح الياء لما اختل الوزن .

ثانياً : سكون الياء في آخر الفعلين الماضي والمضارع مع استحقاقها للفتح ، وذلك في عدد من القراءات القرآنية والأبيات الشعرية .

فمما ورد من سكون الياء في الفعل الماضي : قراءة الحسن ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا ﴾(٤) بسكون الياء من (بقيْ)(٥) ، وقراءة الأعمش ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ

---

(١) المرابط الدلائي (محمد بن محمد ١٠٨٩هـ : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة ـ بنغازي ، د.ت) ١/ ٣٤٥ .

(٢) الصبان ١/ ١٠١ .

(٣) انظر : البغدادي : شرح أبيات مغني اللبيب (تحقيق : عبدالعزيز رباح ، أحمد دقاق ، دار المأمون ـ دمشق ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م) ٤/ ٤١١ .

(٤) البقرة ٢٧٨ .

(٥) القراءة عند : ابن خالويه (الحسين بن أحمد ٣٧٠هـ) : مختصر البديع (عني بنشره : ج . برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ـ القاهرة ، ١٩٣٤م) ١٧ ، وابن جني : المحتسب ١/ ١٤١ ، وابن عطية (عبدالحق بن عطية الغرناطي ٥٤٢هـ : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق : المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف ـ مراكش، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م) ٢/ ٢٥١ ، والعكبري : إعراب الشواذ (تحقيق : محمد السيد عزوز ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م) ١/ ٢٨٣، وابن مالك : شواهد التوضيح ١٨٧، وأبي حيان : البحر ٢/ ٣٣٧ ، والسمين الحلبي ٢/ ٦٣٧ ، والبنا (أحمد بن محمد ١١١٧هـ : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر (المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، تحقيق : سفيان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) ١/ ٤٥٨ .

مِن قَبلُ فَنَسِيْ ﴾(١) بسكون الياء من (فنسيْ)(٢) ، وقراءة ﴿ فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِيْ أُوْحِيْ إِلَيكَ ﴾(٣) بسكون الياء أيضاً من (أوحيْ)(٤) .

ومن ذلك قول جرير(٥) :

هُوَ الخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيْ لَكُمُ ... مَاضِيْ العَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ

فأسكن الياء من (رضيْ) وهو فعل ماضٍ ، وقول الآخر(٦) :

لَيْتَ شِعْرِيْ إِذا القِيَامَةُ قَامَتْ ... وَدُعِيْ بِالحِسَابِ أَيْنَ المَصِيرَا

فأسكن الياء من (دُعيْ) .

ومما سكنت فيه الياء في المضارع مع أنه منصوب : قراءة علي بن أبي طالب ﷺ ﴿ لَنْ تُغْنِيْ ﴾(٧) بسكون الياء(٨) ، وقراءة الأعمش ﴿ مِن قَبلِ أَن تَقضِيْ إِلَيكَ وَحْيَهُ ﴾(٩) بسكون الياء من (نقضيْ)(١٠) ، وقراءة ﴿ أَن يَأْتِيْ يَوْمٌ ﴾(١١)

---

(١) طه ١١٥ .

(٢) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ٢/ ٥٩، وابن عطية ١١/ ١٠٩ ، والهمذانيّ (أبي يوسف المنتجب بن أبي العز ٦٤٣هـ : الفريد في إعراب القرآن المجيد ، تحقيق : محمد حسن النمر ، دار الثقافة ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م) ٣/ ٤٦٧ ، والقرطبي ١١/ ٢٥١ .

(٣) الزخرف ٤٣ .

(٤) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٣٧ ، وأبي حيان : البحر ٨/ ١٨ .

(٥) البيت له في ديوانه (دار بيروت ـ بيروت ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) ٣٠٨ ، وهو عند : ابن جني : المحتسب ١/ ١٤١ ، والزمخشري : الكشاف ١/ ٤٠١ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٨٨ ، وابن منظور (صدع) ، والبغدادي : شرح أبيات المغني ٨/ ٣٦ . ورواية الديوان (قضى) بدلاً من (رضي) ، فلا شاهد فيها .

(٦) البيت عند : أبي بكر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع ٢٩٥ ، وابن الشجري ١/ ٣٢ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٨٨ ، والبغدادي : شرح أبيات المغني ٨/ ٣٧ .

(٧) آل عمران (١٠) .

(٨) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٩ ، والزمخشري : الكشاف ١/ ٤١٤ ، والهمذاني ١/ ٥٤٤ ، وأبي حيان : البحر ٢/ ٣٨٨ .

(٩) طه (١١٤) .

(١٠) القراءة عند : أبي حيان : البحر ٦/ ٢٨٢ ، والبنا ٢/ ٢٥٨ .

(١١) البقرة (٢٥٤) .

بسكون الياء(١)، وقول الأعشى(٢) :

فَآلَيْتُ لا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلالَةٍ … وَلا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلاقِيْ مُحَمَّدا

بسكون الياء من (تلاقيْ) .

ووجود هذا العدد من الشواهد يدل دلالة واضحة على أن هناك من العرب من يشبه الياء بالألف مطلقاً ، فيقدر عليها جميع الحركات سواء كانت في الاسم أو في الفعل ، وهذا هو الذي تدل عليه عبارات العلماء الذين حكوا هذه اللغة ، حيث لم يفرقوا بين الاسم والفعل .

قال ابن جني : « ومن العرب من يشبه الياء بالألف لقربها منه ، فيقول : لن يرميْ ــ بإسكان الياء ــ ، ويقول على هذا : رأيت قاضٍ ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة »(٣) .

وحكى أبو حيان عن أبي الفضل الرازي : « أن من العرب من لا يرى فتح الياء بحال إذا انكسر ما قبلها وحلت طرفاً »(٤) .

ثالثاً : ميل العرب إلى إقصاء الحركات عن أحرف العلة وإن كانت الحركة فتحة ؛ فهم يقلبون الواو والياء المفتوحتين ألفاً ، وينقلون حركتهما إلى الساكن قبلهما ، كما فعلوا في : مسار ومطاف ، ويهاب ويخاف .

فتسكين الياء له وجه واضح في القياس ، ولذلك قال ابن جني ــ نقلاً عن المبرد ــ : « لو جاء به في النثر لكان قياساً »(٥) ، وقال الزمخشري : « هذا من الجد في استثقال الحركة على حروف اللين »(٦) .

---

(١) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٦ .

(٢) البيت له في ديوانه ٥٠ ، والخوارزمي ٤/ ٤١٩ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٠/ ١٠٢ .
ورواية الديوان (تزور) بدلاً من (تلاقي) ؛ فلا شاهد فيها .

(٣) ابن جني : المنصف ٢/ ١١٤ .

(٤) أبو حيان : البحر ٦/ ٢٨٢ .

(٥) ابن جني : المحتسب ٢/ ٦٠ .

(٦) الزمخشري : الكشاف ١/ ٤١٤ .

رابعاً : اتفاق النحاة على سكون الياء في المركبات المختوم جزؤها الأول بياء ، مثل : معدي كرب ، أيادي سبا(١) ، وهي قريبة من هذه المسألة ؛ ولذلك فإن النحاة يستدلون بكل منهما على الآخر(٢) .

قال عبدالقاهر الجرجاني مبيناً ذلك ، وموضحاً سِرَّ سكون الياء : « اعلم أن الياء تتحرك في مواضع النصب ؛ كقولك : رأيت قاضيَك ، إلا أنهم ألزموا الياء السكون تشبيهاً لها بالألف فقالوا : هذا معدي كرب ، ورأيت معدي كرب ، ومررت بمعدي كرب ، كما يقال : هذا مثناك ، ورأيت مثناك ، ومررت بمثناك ، فيكون اللفظ واحداً في الأوجه الثلاثة ، وذاك أن الياء قريب من الألف ، والحركة تستثقل في حروف اللين على كل حال ، والفتحة وإن كانت خفيفة فالسكون أخف منها ... » ثم أورد بيت (كأن أيديهن ...) ولم يقل إنه ضرورة(٣) .

وهذا كله لا يدع لدى الباحث مجالاً للشك في أن تقدير الحركات كلها على الياء لا يعدو أن يكون لغة من لغات العرب الفصيحة ، التي يجوز استعمالها في النثر والنظم بلا فرق .

---

(١) انظر : سيبويه ٣/ ٣٠٦ ، والفارسيَّ (أبا علي الحسن بن أحمد ٣٧٧هـ) : التعليقة (على كتاب سيبويه ، تحقيق : د. عوض القوزي، الأمانة ـ القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٢م) ٣/ ١١٦ ، وابن الحاجب : الإيضاح شرح المفصل ٥٢٠ ؛ والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١٨٣ .

(٢) انظر المصادر السابقة .

(٣) الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن ٤٧١هـ) : المقتصد في شرح الإيضاح ؛ تحقيق : كاظم المرجان ، دار الرشيد ـ بغداد ، ١٩٨٢ م) ٢/ ١٣٨ .

مجيء المبتدأ جملة

اشترط أكثر النحاة في المبتدأ ألا يكون جملة(١) ؛ لأنه « محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفرداً ، بخلاف الأحكام فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة ، وبالجملة أخرى ، وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام »(٢) .

قال العكبري : « وإنما وجب أن يكون اسماً ؛ لأنه مخبر عنه ، ولا يصح الإخبار عن غير الاسم »(٣) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحويةَ عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ(٤)

فَرَقاً أَنْفَعُ مِنْ حُبٍّ(٥)

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ(٦)

وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ(٧)

---

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٢٤ ، والرضي : شرح الكافية ١/ ٢٢٥، والمبلاني ٥٨ ، والغزي (محمد بن قاسم ٩١٨هـ : فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد المبروك الختروشي ، كلية الدعوة ـ طرابلس ، ١٩٩١م) ١٩١ .

(٢) ابن الحاجب : الأمالي (تحقيق : فخر صالح قداره، دار الجيل ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م) ٢/ ٨٨٢ .

(٣) العكبري : اللباب (في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر ـ دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م) ١/ ١٢٥ .

(٤) المثل عند : المفضل الضبي ٥٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦ ، والبكري ١٣٥ - ١٣٦ ، والميداني ١/ ١٢٩ ؛ وابن منظور (معد) . وللمثل روايات أخرى ، هي : لأن تسمع بالمعيدي ، وأن تسمع ، وتسمعَ بالمعيدي (بالنصب) . وقد قال أبو عبيد البكري : " حذف (أن) من المثل أشهر عند العلماء، فيقولون : (تسمعُ) بضم العين، و(تسمعَ) بنصبها على إضمار (أن)". انظر : البغدادي : شرح شواهد شرح التحفة الوردية (تصحيح : نظيف محرم خواجه ، كلية الآداب ـ استانبول ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) ١٨٢ . يضرب المثل فيمن خبره خير من مرآه .

(٥) المثل عند : البكري ٥٣ ، والميداني ٢/ ٧٦ . قال الميداني : " يضرب في موضع قولهم : رَهَبوت خيرٌ من رَحَموت ، أي لأن يُفْرَقَ منك فَرَقاً خيرٌ من أن تُحَبَّ " .

(٦) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٢٠٣ و ٢٢٣ ؛ والميداني ١/ ٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٢ . قال الميداني : " يقال : مرس الحبل يمرس إذا وقع في أحد جانبي البكرة ، فإذا أعدته إلى مجراه قلت : أمرسته ، وتقدير الكلام : بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال له فيه أمرس ، وهو أن يعجز عن الاستقاء لضعفه . يضرب لمن يحوجه الأمر إلى ما لا طاقة له به ، أو يربأ به عنه " .

(٧) المثل عند : ابن سلمة ٣٠١ ، والميداني ٢/ ٣٧٠ . أي تأخر تجد مكاناً أوسع لك .

أَهْدِ لِجَارِكَ أَشَدُّ لِمَضْغِكَ(١)

تَمَتَّعِي أَشْهَى لَكِ(٢)

لَيْسَ كُلَّ حِينٍ أَحْلِبُ فَأَشْرَبُ(٣)

فالمبتدأُ في هذه الأمثالِ كلِّها جملةٌ ، فـ(تَسْمَعُ بِـالْمُعَيْدِيِّ) مبتـدأ في المثـل الأول، خبره (خيرٌ) ، و(فرقاً) في المثل الثاني مفعـول لفعـل محـذوف ، والجملـة مبتـدأ ، خبره (أنفعُ) ، وجملة (أَمْرِسْ) في المثل الثـالث مبتـدأ ، خـبره جملـة (بئـس) ، وجملة (وراءك) في المثل الرابع مبتدأ ، خبره (أوسـعُ) ، وجملـة (أَهْـدِ) في المثـل الخامس مبتدأ ، خبره (أشدُّ) ، وجملة (تمَتَّعِـي) في المثـل السـادس مبتـدأ ، خـبره (أشهى) ، وجملة (أحلِبُ) في المثـل الأخـير اسـم (ليـس) ، وهـو في الأصـل مبتدأ ، والخبر الظرف (كُلَّ حِـينٍ) .

وقد تكلم النحاة عن المثل الأول من هذه الأمثال ، وهـو (تَسْـمَعُ بِـالْمُعَيْدِيِّ خَـيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) ، وحاولوا توجيهه ، فـأوَّلوه بتـأويلين :

الأول : أنه مما نزل فيه الفعل منْزلة المصـدر ، وهـو (سمـاعك) ؛ لأنـه مدلـول الفعل مع الزمان ، فجرد لأحد مدلوليـه(٤) .

---

(١) المثل عند : الميداني ٢/ ٣٨٥ . يعني : أنك إذا أهديت لجارك أهدى إليك ، فيكون إهداؤه أشد لمضغك .

(٢) المثل عند : الميداني ١/ ١٢٦، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٣٢. قال الميداني :" أي مع التـأبي يقـع الحـرص، وأصله: أن رجلاً قال لامرأته: تمتّعي إذا غازلتك يكنْ أشهى؛ أي ألذ. يضرب لمن يظهر الدلال، ويغلي رخيصه".

(٣) المثل عند : أبي عبيـد ١٩٢ ، والعسـكري : جمـهرة الأمثـال ١/ ١٩١ ، والبكـري ٢٨٣ ، والميـداني ٢/ ١٩٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٣٠٧ ، وابن منظـور (حلـب) . قـال الميـداني : " يضـرب في كل شيء يمنع من الماء وغيره ، أي ليس كل دهر يسـاعدك ، ويـأتي للمـرء مـا تطلـب ، يحثـه علـى العمل بالتدبير وترك التبذير . قال أبو عبيد : وهذا المثل يروى عـن سـعيد بـن جبـير ، قالـه في حديـث سئل عنه ، قال الطبري : يقوله من يحكم أول أمره ؛ مخافة أن لا يمكـن مـن آخـره " .

(٤) انظر : العكبري : اللباب ١/ ٤٨ و ١٢٥ ، وابن يعيش : التهذيب الوسيط (تحقيق : فخر صـالح قـداره ، دار الجيل ـــ بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـــ ١٩٩١م) ١١٧ - ١١٨ ، والإسفراييني (محمـد بـن محمـد ابن أحمد ٦٨٤هـــ : لباب الإعراب ، تحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن ؛ دار الرفاعي ـــ الريـاض ، ط١ ، ١٤٠٥هـــ ١٩٨٤م) ١٢٤ - ١٢٦ ، والإربلي (علاء الدين بن علي : جواهـر الأدب في معرفـة كلام العرب ، تحقيق : إميل يعقوب ؛ دار النفائس ـــ بيروت ، ١٤١٢هـــ ١٩٩١م) ١٩١ - ١٩٢ ، والكافيجيّ (محيي الدين أبا عبدالله محمد بن سليمان ٨٧٩هـــ : شرح قواعد الإعراب ، تحقيق : فخر الديـن قباوة ، دار طلاس ـــ دمشق ؛ ط٢ ، ١٩٩٣م) ١٣٠ .

الثاني : أنه محمول على حذف (أن) ، أي أن تسمع ، وهما في تأويل المصدر، أي سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه ، وهو اسم .

ولا يخفى أن التأويل الثاني لا يمكن في بقية الأمثال المذكورة ، أما التأويل الأول فيمكن أن توجه به بقية الأمثال أيضاً ، ما عدا المثل الثالث فإنه يمكن أن يحمل على حكاية الحال ، أي بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال له فيه : أَمْرِسْ .

وقد جَوَّزَ عددٌ من النحاة مجيءَ المبتدأ جملةً ، قال أبو حيان : « وأما الإخبار عن الجمل فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لا يجوز ، وإليه ذهب المبرد والفارسي وجمهور البصريين وصححه بعض أصحابنا .

والثاني : أنه يجوز ، وإليه ذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين .

والثالث : مذهب الفراء وجماعة من النحويين ، وهو التفصيل ، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب ، والفعل معلق منها »(١) .

وإلى الجواز ذهب ابن جني ، فقد قال : « ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض ، وهو قولهم : (تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) ، فـ(تسمع) كما ترى فعل ، وتقديره : أن تسمع ، فحذفهم (أن) ورفعهم (تسمعُ) يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غير اسم صريح »(٢) .

ثم علَّلَ ذلك بقوله : « وذلك أن الجمل إنما تركب من جزأين جزأين : إما اسم واسم ، نحو : المبتدأ وخبره ، وإما فعل واسم ، نحو : الفعل والفاعل ، ولابد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره ، فأنت إذا أزلت عن المبتدأ أن يكون اسماً محضاً فقد بَقَّيْتَ الخبر الذي هو اسم ، وذلك نحو قولهم :

---

(١) أبو حيان : التذييل والتكميل ١/ ٣٢ ، وانظر : المرادي (حسن بن قاسم ٧٤٩هـ) : شرح التسهيل (مكتبة السعادة ـ القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٨ هـ) ١/ ٣٠ ، وابن هشام : المغني ٥٥٩ .

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب (تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ١/ ٢٨٥ .

(تسمعُ بالمعيدي خيرٌ) فالمبتدأ الذي هـــو في اللفــظ (تســـمع) قــد أخـــبرت عنـــه باسم ، وذلك الاسم خبر ، فقد بَقَّيْتَ على كل حـــالٍ في الجملـــة اسمـــاً »[١] .

وكلام الفرحان[٢] وعصام الدين[٣] يومئ إلى الجـــواز أيضـــاً .

والقول بالجواز هو الـــذي يطمئـــن إليـــه البـــاحث ؛ لوجـــود الشواهـــد المتقدمـــة المؤيدة لـــه .

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٨٨ .

(٢) انظر : الفرحان (علي بن مسعود : المستوفى في النحو ، تحقيـــق : محمـــد بـــدوي المختـــون ، دار الثقافـــة العربية ـــ القـــاهرة ، ١٤٠٧هـــــ ـــ ١٩٨٧م) ١/ ١٠٩ .

(٣) انظر : عصام الدين الإسفراييني (شرح الفريد ، تحقيق : نـــوري ياســـين حســـين ، الفيصليـــة ـــ مكـــة ، ١٤٠٥هـــــ ـــ ١٩٨٥ م) ١٧٣ .

حذف الضمير الرابط للخبر إذا كان جملة

اشترط النحاة في الخبر ــ إذا كان جملة ــ أن يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ(١) .

قال ابن يعيش : « خبر المبتدأ إذا وقع جملة ــ فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية ــ فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ »(٢) .

وعلل ذلك ابن الشجري بقوله : « وإنما ضعف حذف العائد من الخبر ؛ لأن الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ إنما هي حديث عنه ، وأجنبية منه ، فالعائد منها يعلقها به »(٣) .

ومع ذلك فقد أجاز جمهور النحاة حذف الضمير الرابط بشرطين(٤) :

١- أن يجر بحرف . ٢- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر .

وذلك كقولهم : « السمنُ منوان بدرهم » ، أي : منوان منه .

ولا يجوز الحذف من نحو قولك : (الرغيف أكلت) تريد : منه ؛ لأنه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل في المبتدأ(٥) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحوية قولُهم في المثل العربي :

شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرْعَى(٦)

حُذِف الضمير الرابط من جملة الخبر (ترى) ، والمعنى ــ كما قال الأعلم ــ : « هذا شهر ثرى، أي : شهر تَتَندَّى فيه الأرض من المطر وتَتَثرَّى، والثرى : الندى، وشهر ترى ، أي : ترى فيه النبات ، وشهر مرعى ، أي : يرعى فيه المال »(٧) .

---

(١) انظر : الصيمري ١/ ١٠٠ - ١٠١ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٣ - ٣٣٥ ، وابن أبي الربيع ١/ ٥٦٥ - ٥٦٦ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٩١ .

(٣) ابن الشجري ٢/ ٧٢ - ٧٣ .

(٤) انظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٤ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ١٥ .

(٥) أي : أن المبتدأ ــ عند حذف الضمير الرابط ــ يكون على صورة المفعول به المقدم، فيستحق النصب بالفعل المؤخر ، ويلتبس المعنى في نحو المثال المذكور ، هل هو (أكلت الرغيف) أم (أكلت من الرغيف) ؟ .

(٦) المثل عند : البكري ١١٩ ، والميداني ١/ ٣٧٠ ، وابن منظور (ثرى) .

(٧) الأعلم الشنتمري : النكت (في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) ١/ ٢٢٠ .

وهذا الحذف يؤدي إلى تهيئة العامل (ترى) للعمل في (شهر) ، فهو مخالف للقاعدة النحوية .

قال سيبويه : « ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأول ، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ، ومن حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر ، وهو أبو النجم العجلي(١) :

قَدْ أصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لم أصْنَعِ

وقال امرؤ القيس(٢) :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرّ

وزعموا أن بعض العرب يقول : (شَهرٌ ثَرَى ، وشَهرٌ تَرَى ، وشَهرٌ مَرْعَى) ، يريد : ترى فيه ، وقال(٣) :

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً ... فَأَخْزَى اللهُ رابِعَةً تَعُودُ

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب »(٤) .

---

(١) البيت له في ديوانه ١٣٢ ، وهو عند : الفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله ٢٠٧هـ : معاني القرآن ، تحقيق : عبدالفتاح شلبي ، مراجعة : علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ١٩٧٢م) ١/ ١٤٠ و ٢٤٢ ، والأخفش (أبي الحسن سعيد بن مسعدة ٢١٥هـ : معاني القرآن ، تحقيق : فائز فارس ، دار البشير – الكويت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م) ١/ ٢٥٣ ، وابن جني : الخصائص ١/ ٢٩٢ و ٣/ ٦١ ، وابن الشجري ٢/ ٧٢ ، والسهيلي (أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله ٥٨١هـ : نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد البنا ، دار الرياض – الرياض ، ١٤٠٤هـ) ٤٣٦ .

(٢) البيت له في ديوانه (دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م) ٧٠ ، وهو فيه (فثوباً لبست وثوباً أجر) ، وهو بالرفع عند : ابن الشجري ١/ ١٤٠ و ٢/ ٧٢ ، والبغدادي : الخزانة ١/ ٣٧٣ .

(٣) قائله مجهول ، وهو عند : الأخفش ١/ ٢٥٢ ، والأعلم الشنتمري : النكت ١/ ٢٢١ ، وابن الشجري ٢/ ٧٢ ، والسهيلي ٤٣٦ ، والبغدادي : الخزانة ١/ ٣٦٩ . ولا يعرف للبيت معنى محدد ؛ لعدم معرفة قائله ، ولا سابق له ولا لاحق .

(٤) سيبويه ١/ ٨٥ - ٨٦ .

ولكن السهيلي قد اعترض على سيبويه في كلامه عن المثل بقوله : « فأما ما ذكر من قولهم : (شهرٌ ثَرى ، وشهرٌ تَرى ، وشهرٌ مَرْعَى) ، وجعله من هذا الباب بمنْزلة (كُلُّه لم أصْنَعِ) ، و(زيدٌ ضَرَبْتُ) ، فيا بُعْدَ ما بينهما ! هذا نكرة ، وما بعدها صفة لها ، لا خبر عنها ، فلم يصح نصبه بها ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ، وحسن حذف الضمير ؛ لأن الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر ، وزاده حسناً ههنا ازدواج الكلام ، وطلب السجع ، فـ(شهر) في هذه الكلمات مبني على ما قبله ، كأنه يقول : (السَّنَةُ شهرٌ ثَرى ، وشهرٌ تَرَى) ، أو (مِنَ السَّنَةِ شهرٌ ثرى ، وشهرٌ ...) »(١) .

فالسهيلي يرى أن الجملة صفة وليست خبراً ، ويقدر مبتدأ محذوفاً(٢) ، ويجعل حذف الرابط بسبب السجع ، وهذا توجيه حَسَن ، إلا أنَّ للنحاة أقوالاً كثيرة في جواز حذف الرابط من جملة الخبر(٣) ؛ اعتماداً على الأبيات التي ذكرها سيبويه ، وعلى قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (٤) ، برفع (كُلٌّ) في قراءة ابن عامر(٥) ، فهذا المثل يمكن أن يؤيد رأي من قال بالجواز . والله أعلم .

---

(١) السهيلي ٤٣٧ .

(٢) وهكذا قدره الأعلم في شرحه للمثل ، وقد سبق نقل نصه آنفاً .

(٣) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٢/ ١٥ – ١٨ .

(٤) النساء ٩٥ و الحديد ١٠ .

(٥) القراءة عند : النحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد ٣٣٨هـ : إعراب القرآن ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) ٤/ ٣٥٣ ، والأنباري : البيان (في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م) ٢/ ٤٢٠ ، والسمين الحلبي ٤/ ٧٧ ، وابن القاصح (أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد ٨٠١هـ : سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ، ط٣، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م) ٣٦٤ .

الإخبار بالزمان عن اسم عين

يرى أكثر النحاة عدم جواز الإخبار بظروف الزمان عن أسماء الأعيان ، سـواء كـان الظرف منصوباً أو مجروراً بـ(في)(١) .

قال سيبويه : « وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفـاً للجثث »(٢) .

وقال ابن السراج موضحاً ذلك : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : (زيد يوم الخميس) ولا (عمرو في شهر كذا) ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، وإنما يجوز ذلك في الأحداث ، نحو : الضرب والحمد ، وما أشبه ذلك »(٣) .

ثم علل ذلك بقوله : « وعلة ذلك أنك لو قلت : (زيد اليوم) لم تكن فيه فائدة ؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر ، والأماكن ينتقل عنها ، فيجوز أن تكون خبراً عن الجثث ، وغيرها كذلك »(٤) .

ولكن بعض النحاة أجاز الإخبار بالزمان إذا كان فيه معنى الشرط ، كقولك : الرطب إذا جاء الحر(٥) .

ومع ذلك فقد خالف هذه القاعدة النحوية ــ بقوليها ــ مثلان عربيان ، هما :

---

(١) انظر : الفارسي : الإيضاح العضدي (تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار التأليف ــ القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م) ١/ ٤٨ ، وشرح الأبيات المشكلة (المسمى : إيضاح الشعر، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) ٢٨٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٠ ، والرضي : شرح الكافية ١/ ٢٤٨ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ٢٣ .

(٢) سيبويه ١/ ١٣٦ .

(٣) ابن السراج (محمد بن سهل ٣١٦هـ : الأصول في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م) ١/ ٦٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر هذا الرأي عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٣، والأشموني ١/ ٢٠٣، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ٢٣ .

اليَوْمَ خَمْرٌ وَغَداً أَمْرٌ(١)

اليَوْمَ قِحَافٌ وَغَداً نِقَافٌ(٢)

وقع فيهما ظرف الزمان (اليوم) خبراً لاسمي العين (خمر) و(قحاف) .

وقد وافق هذين المثلين في مخالفةِ القاعدة عددٌ من أقوال العرب، منها قولهم(٣) :

اللَّيْلَةَ الهِلالُ(٤) ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيعٍ(٥) ، والطَّيالِسَةُ ثَلاثَةَ أشْهُرٍ ، والصَّيْدُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ ، وزَيْدٌ حِينَ طَرَّ شارِبُهُ ، والجِبَابُ شَهْرَينِ ، ومَتى أنْتَ وَبِلادُكَ .

وقعت أخبارُ أسماء الأعيان في هذه الأقوال كلها ظروفَ زمان .

وقد أوّل النحاة هذه الشواهد كلها ، بتقدير مضاف محذوف يختلف بحسب الجملة ، فقدروا المثل الأول بـ(اليوم شرب خمر) ، وقدروا القول الأول بـ(الليلة طلوع الهلال) ، وهكذا بقية الشواهد(٦) .

وجعل بعضهم المحذوف فعلاً ، فقدر المثل بـ(يشغلنا اليوم خمر)(٧) .

---

(١) المثل عند : المفضل الضبي ١٦٨ ، والسدوسي ٦٨ ، وأبي عبيد ٣٣٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٤٣١ ، والميداني ٢/ ٤١٧ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٥٨ . قال الميداني " هذا المثل لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر ، ومعناه : اليوم خفض ودعة ، وغداً جدٌّ واجتهاد . يضرب للدول الجالبة للمحبوب والمكروه " .

(٢) المثل عند : الميداني ٢/ ٤٢١ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٥٨ . وهذا المثل لامرئ القيس أيضاً ، وهو قريب من سابقه في المعنى ، فالقحاف : جمع قحف ، وهو إناء يشرب فيه ، والنقاف : المناقفة ؛ يقال : نقف ينقف نقفاً ؛ إذا شق الهامة عن الدماغ .

(٣) انظر جميع الأقوال عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٣ .

(٤) القول عند : الفارسي : الإيضاح العضدي ١/ ٤٨، وشرح الأبيات المشكلة ٢٨٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٠ ، والرضي : شرح الكافية ١/ ٢٤٨ .

(٥) القول عند : الفارسي : الإيضاح العضدي ١/ ٤٩ ، وابن السراج ١/ ٦٣ ، والسلسيلي (محمد ابن عيسى ٧٧٠هـ : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ؛ تحقيق : الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، الفيصلية ـ مكة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) ١/ ٢٩٤ .

(٦) انظر : الفارسي : الإيضاح العضدي ١/ ٤٨ ، وشرح الأبيات المشكلة ٢٨٣ ؛ وابن السراج ١/ ٦٣ ، وابن الشجري ١/ ٨٠ و ٢/ ٦٨، والرضي : شرح الكافية ١/ ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٧) انظر : الميداني ٢/ ٤١٧ ، والبغدادي : شرح شواهد التحفة الوردية ١٨ .

ولكن البغدادي رد هـذا التقدير بقوله : « وهـذا ليس بجيد ؛ لأنه ليس من المسائل التي يرتفع فيها الفاعل بفعل محذوف »(١) .

ولورود هذه الشواهد جوز بعض النحاة الإخبار بالزمان عن اسم عين ، إذا كان اسم العين يشبه المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت ، كالقول السابق : الليلة الهلال(٢) .

وزاد ابن مالك فأجازه مهما حصلت منه فائدة ، فقال : « والمحاولة على الفائدة ، فبأي شيء حصلت حكم بجوازه »(٣) .

وبذلك أجاز الإخبار بالزمان في جميع الشواهد السابقة ، ولكنه مع ذلك حكم بقلته ، فالغالب ألا يكون ظرف الزمان خبراً عن اسم العين(٤) .

وهذا هو الرأي الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لوجود الشواهد المؤيدة له .

---

(١) البغدادي : شرح شواهد التحفة الوردية ١٨ .

(٢) انظر : الرضي : شرح الكافية ١/ ٢٤٨ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ٢٣ .

(٣) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ (تحقيق : عدنان الدوري ، وزارة الأوقاف ـ بغداد ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) ١٦٤ .

(٤) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل (تحقيق : عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي المختون، دار هجر ـ الرياض، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م) ١/ ٣٢٠ ؛ وشرح عمدة الحافظ ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية (تحقيق : عبدالمنعم هريدي ؛ مطبعة جامعة أم القرى ـ مكة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ) ١/ ٣٥١ .

حذف الخبر

قرر النحاة أن من مواضع حذف الخبر وجوباً : أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو : ضربي زيداً قائماً ، أو مضافاً للمصدر المذكور ، نحو أكثر شربي السويق ملتوتاً ، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور ، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً .

وخبر ذلك مقدر بـ(إذ كان) أو (إذا كان)(١) .

قال ابن عصفور : « وكذلك المبتدأ إذا كان مصدراً قد سَدَّ مَسَدَّ خبرِهِ الحالُ ، ... فلا يجوز في شيء من ذلك إظهار الخبر »(٢) .

فالشرط في هذا الموضع ألا يصح كون الحال خبراً عن المبتدأ المذكور ، فإذا صح جعل الحال خبراً وجب رفعه ، فلا يجوز أن يُقال : ضربي زيداً شديداً ، بل يتعين رفعُ (شديد) على أنه خبر .

وقد خالف هذه القاعدةَ المثلُ العربي :

حُكمُكَ مُسَمَّطاً(٣)

إذ نُصب (مسمطاً) على أنه حال ، مع أنه يصح أن يجعل خبراً عن المبتدأ (حكمك) .

وقد وافق هذا المثلَ العربيَّ في مخالفة القاعدةِ النحوية عددٌ من القراءات القرآنية ، والشواهد النثرية .

---

(١) انظر : سيبويه ١/ ٤٠٢ – ٤٠٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦ ، وابن مالك : شرح عمدة الحافظ ١٧٧ – ١٨٠ ، والأزهري ١/ ١٨٠ – ١٨٢ .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦ .

(٣) ورد بالنصب عند : العسكري: جمهرة الأمثال ١/ ٣٧٤، وابن منظور (سمط)، وورد بالرفع عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٤١ ، والميداني ١/ ٢١٢ . قال العسكري : " يراد به : حكمك مرسلاً ، أي : احتكم ، وخذ حكمك . قال أبو بكر : خذ حقك مسمطاً ، أي : سهلا ، وأظن أصله من قولهم : سمطت الجدي ؛ إذا كشطت ما عليه من الشعر ، فيكون ذلك أسهل من السلخ ، ويقال : سمط الفارس : درعه عليه إذا ألقى طرفها على عجز فرسه ، وسماط القوم : صفهم " ؛ وقال الميداني : " أي : مرسل جائز لا يعقب ، والمُسَمَّط : المرسل الذي لا يرد " .

فمن القراءات : قراءة بعضهم ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةً ﴾(١) بنصب (واحدةً)(٢)، وقراءة علي بن أبي طالب ﷺ ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾(٣) بنصب (عصبةً)(٤) ، وقراءة بعض القراء ﴿ وَأَنَا بَرِيئاً مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴾(٥) بنصب (بريئاً)(٦) ، وقراءةُ ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾(٧) بنصب (أطهر)(٨) ، وقراءة ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾(٩) بنصب (مطوياتٍ)(١٠) ، وقراءة ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا ﴾(١١) بنصب (خالصةً)(١٢) .

فقد حذف الخبر في هذه القراءات ، مع وجود الحال الصالحة لأن تكون خبراً .

---

(١) القمر (٥٠) .

(٢) القراءة عند : الفراء ٣/ ١١١ ، والنحاس ٤/ ٣٠١ .

(٣) يوسف (٨) .

(٤) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٦٢ ، والزمخشري : الكشاف ٢/ ٣٠٥ ، والعكبري : إعراب الشواذ ١/ ٦٨٣ ، الهمداني ٣/ ٣١ ، وأبي حيان : البحر ٥/ ٢٨٣ ، وابن عقيل : المساعد ١/ ٢٤٢ .

(٥) الأنعام (١٩) .

(٦) القراءة عند : العكبري : إعراب الشواذ ١/ ٤٧٢ .

(٧) هود (٧٨) .

(٨) القراءة عند : سيبويه ٢/ ٣٩٧ ، والأخفش ٢/ ٣٥٦ ، والمبرد : المقتضب ٤/ ١٠٥ ، والنحاس ٢/ ٢٩٥ ، وابن جني : المحتسب ١/ ٣٢٥ ، والزمخشري : الكشاف ٢/ ٢٨٣ ، وابن عطية ٩/ ١٩٦ ، والأنباري : البيان ٢/ ٢٥ ، والعكبري : التبيان ٢/ ٧٠٩ .

(٩) الزمر (٦٧) .

(١٠) القراءة عند : الفراء ٢/ ٤٢٥ ، والزجاج ٤/ ٣٦٢ ، والنحاس ٤/ ٢٢ ، وابن خالويه : مختصر البديع ١٣١ ، والزمخشري : الكشاف ٣/ ٤٠٩ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢/ ٤١٤ ، والهمذاني ٤/ ٢٠٠ ، وأبي حيان : البحر ٦/ ٧٤ ، والسمين الحلبي ٩/٤٤٤ .

(١١) الأنعام (١٣٩) .

(١٢) القراءة عند : الفراء ٢/ ٤٢٥ ، والنحاس ٢/ ١٠٠ ، وابن خالويه : مختصر البديع ٤١ ، وابن جني : المحتسب ١/ ٢٣٢ ، والزمخشري : الكشاف ٢/ ٥٥ ، وابن عطية ٦/ ١٦١ ، والعكبري : إعراب الشواذ ١/ ٥١٥ ، وأبي حيان : البحر ٤/ ٢٣١ ، والفرضي ٧/ ٩٦ .

ومن الشواهد النثرية : قول بعض الصحابة ﷺ : « **عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةِ ، وَنَفَرُنَا خُلُوفاً** »(١) ، وقول آخر منهم : « **كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُمْ عَاقِدِي أُزْرِهِمْ** »(٢) ، فنصب (خلوفاً) مع أنه صالح لأن يكون خبراً للمبتدأ (نفر)، ونصب (عاقدي) مع أنه صالح لأن يكون خبراً للمبتدأ (هم) .

وفي أكثر هذه الشواهد اختلال لشرط آخر من شروط القاعدة ، هو كون المبتدأ مصدراً ، ولذلك حاول النحاة توجيه بعض هذه الشواهد بتقدير أخبار صالحة .

قال المبرد ــ فيما نُقِلَ عنه ــ في توجيه المثل : « هو على مذهب (لك حكمك مسمطاً) ، أي : مُتَمَّماً ، إلا أنهم يحذفون منه (لك) »(٣) .

وقال الفراء في توجيه القراءة الأولى : « وقد روي ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً ﴾ بالنصب ، وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة ، كما تقول للرجل : ما أنت إلا ثيابَك مرةً ، ودابَّتَك مرةً ، ورأسَك مرةً، أي : تتعاهد ذلك، وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : إنما العامريُّ عِمَّتَه ، أي : ليس يتعاهد من لباسه إلا العِمَّة . قال الفراء : ولا أشتهي نصبها »(٤) .

أما القراءة الثانية ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾ فقد تكلم عنها ابن خالويه فقال : « هذا كما تقول العرب : إنما العامري عِمَّتَه ، أي يتعهد عمته ، والتقدير : ونحن نجتمع عصبةً »(٥) .

---

(١) رواه البخاري ١/ ١٣١ بالنصب في رواية المستملي والحموي ، وابن خزيمة (محمد بن إسحاق ٣١١هـ : الصحيح ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ــ بيروت ، ط٣، ١٣٩٠هـ) ١/ ٥٩ ، وانظر : ابن مالك : شواهد التوضيح ١١٠ ، وابن حجر ١/ ٤٥٢ .

(٢) رواه الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد ٣٦٠هـ : المعجم الكبير ، تحقيق : حمدي السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ــ ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ) ٦/ ١٩١ ؛ وانظر : ابن مالك : شواهد التوضيح ١١٠ .

(٣) انظر : أبا منصور الأزهري (محمد بن أحمد ٣٧٠هـ : تهذيب اللغة ، تحقيق : أحمد البردوني ، مراجعة : علي البجاوي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ــ القاهرة ، د.ت) (سمط) ١٢/ ٣٤٧ ، وابن منظور (سمط) .

(٤) الفراء ٣/ ١١١ .

(٥) ابن خالويه : مختصر البديع ٦٢ .

ووافقه على هذا التوجيه الزمخشري[١]، وعدد من النحاة[٢].

وقدَّره ابن مالك بـ« ونحن معه عصبةً، أو نحن نحفظه عصبةً »[٣].

وقدره ابن الناظم وابن هشام: ونحن نُرى أو نكون أو نوجد عصبةً[٤].

وذكر العكبري إمكان توجيه القراءة الثالثة ﴿ وأنا بَرِيئاً ﴾ بـ(أُصَدِّق بريئاً) أو (أُومَن بريئاً)، ولكنه لم يجزم بصلاحيته[٥].

ووجه ابن مالك ما جاء في الأثرين، فقال في تقدير الأول: (ونَفَرُنا متروكون خلوفاً)، وفي الثاني: (وهم مؤتزرون عاقدي أُزرهم)[٦].

وبعد النظر والتأمل في الشواهد السابقة، ومحاولات النحاة في توجيهها؛ يظهر للباحث أنَّ الأَولى أن يقال فيها:

إن المنصوب في هذه الشواهد هو الخبر، فقد نُصِبَ في هذه النصوص القليلة، وإن كان الأصل الشائع فيه أن يكون مرفوعاً، ويدل لهذا الرأي عدة أمور هي:

<u>أولاً</u>: ورود هذه القراءات والمثل العربي التي لا تخضع للضرورة، وورود غيرها من نظائرها الدالة على أن العرب قد تنصب الخبر، منها ما رواه الأخفش عن العرب: زَيدٌ قائِماً، فنصبوا الخبر[٧].

<u>ثانياً</u>: أن التوجيهات المذكورة لا تخلو من التكلف، بل وقد تُغَيِّر المعنى، ثم إنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، ما كان إلى ذلك سبيل.

<u>ثالثاً</u>: أنه ما من خبر إلا ويمكن نصبه، ثم تأويله على ما ذكره النحاة، فَمَن أراد أن يقول: زيد راكب، فله أن ينصب الخبر على تأويل (زيد ثبت راكباً).

---

(١) الزمخشري: الكشاف ٢/ ٣٠٥.

(٢) انظر: الهمذاني ٣/ ٣١، وأبا حيان: البحر ٥/ ٢٨٣، والأزهري ١/ ١٨٢.

(٣) ابن مالك: شواهد التوضيح ١١١.

(٤) انظر: ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك: شرح الألفية، تحقيق: عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل – بيروت، د.ت) ١٢٤، وابن هشام: المغني ١٢٦.

(٥) العكبري: إعراب الشواذ ١/ ٤٧٢.

(٦) انظر: ابن مالك: شواهد التوضيح ١١١.

(٧) انظر: المصدر السابق.

وهذا يجعل الباحث يتساءل : ما الذي جعلهم يقولون هنا : زيد راكب ، وهناك : زيد قائماً ؟

الجواب الصالح لذلك : أن العرب ترفع الخبر في عامة حديثها ، إلا أنها قد تنصبه عند عدم اللبس ، فنصبه فصيح ، إلا أنه لقلته في كلامهم لا يحسن القياس عليه ؛ حتى لا تضطرب القواعد ، وتلتبس المعاني .

اقتران الواو بخبر (كان) وأخواتها

منع جمهور النحاة اقترانَ الواو بخبر الأفعال الناسخة (كـان) وأخواتهـا(١) .
ولكن المثلين العربيين :

لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أُخَشَّى بالذِّئْبِ ، فَاليَومَ قَدْ قِيلَ : الذِّئْبَ الذِّئْبَ(٢)
لَقَدْ كُنْتُ وَمَا يُقَادُ بِيَ البَعِيرُ(٣)

قد خالفا هذه القاعدة ، فاقترن خبرا (كـان) : (مـا أخشـى بـالذئب) و(مـا يقاد بي البعير) بـالواو .

ويوافق هذين المثلين في المخالفة قولُ أعشـى تغلـب(٤) :

وَكَانُوا أُناساً يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا   وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ

فجملة (أكثر ما يعطونك ...) خبر (أصبحوا) ، وقـد اقـترنت بـالواو .
ومثله قول مالك بن رقيـة(٥) :

أَمَاتُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي   وَكُنْتُ ولا يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ

فقد اقترن فيه خبر (كان) ــ وهو (ولا ينهنهني الوعيـد) ــ بـالواو .

---

(١) انظر : أبا حيان : ارتشـاف الضـرب ٣/ ١١٨٣ ، وابـن عقيـل : المسـاعد ١/ ٢٦٧ ، والسـيوطي : همع الهوامـع ٢/ ٨٦ .

(٢) المثل عند : العسـكري : جمـهرة الأمثـال ١/ ٢٣٧ و٢/ ١٧٨ و١٨٢ ، والميـداني ٢/ ١٨٠ ، والخويـي ٤٤٩ ، وابن منظور (خشي) . قال الميداني في شرحـه : " قـال الأصمعـي : أصلـه أن الرجـل يطـول عمره ، فيخرف إلى أن يخـوَّف بمجـيء الذئـب، أي : إن كنـتُ كـبرتُ الآن حـتى صـرتُ أخشـى بالذئب؛ فهذا بدل ما كنت وأنا شاب لا أخشى ، قال بعض العلماء : المثل لقبـاث بـن أشيـم الكنـاني ، عُمِّر حتى أنكروا عقله ، وكانوا يقولون له : الذئبَ الذئب ، فقالوا له يومـاً وهـو غـير غـائب العقـل ، فقال هذا المثـل " .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٩٦ و١١٨، والعسـكري : جمـهرة الأمثـال ٢/ ١١٨، والبكـري ١٣٣ و ٥١٢ ، والميداني ٢/ ١٧٩ ، والخويي ٤٤٩ . يضربه المُسِنُّ حين يعجز عـن تسـيير المركـوب .

(٤) انظر البيت عند : ابن مالك : شـرح التسـهيل ١/ ٣٤٥ و٣٦٠ ، وابـن عقيـل : المسـاعد ١/ ٢٦٧ ، والسيوطي : همع الهوامـع ٢/ ٨٥ .

(٥) انظر البيت عند : الأشموني ٢/ ١٨٩ .

وكذلك قول الآخر[١] :

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقٌ دَمْعُهُ لَهُ وَآخَرُ يَثْنِي دَمْعَةَ العَيْنِ بِالمَهْلِ

اقترن فيه خبر (ظلوا) ــ وهو جملة (ومنهم سابق ...) ــ بالواو .

فذهب ابن مالك ــ تبعاً للأخفش[٢] ــ إلى أن ذلك جائز ؛ تشبيهاً للجملة الخبرية بالجملة الحالية .

قال ابن مالك : « وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال ، فوليت الواو مطلقاً »[٣] .

وأنكر ذلك الجمهور ، فتأولوا الجملةَ على الحال ، والفعلَ على التمام[٤] .

والذي يطمئن إليه الباحث في هذه المسألة هو قول الجمهور ؛ فإن التمام واضح في أفعال الشواهد السابقة ، فلا داعي إلى إلزامها النقص هنا مع اقتران الجملة بعدها بواو الحال . والله أعلم .

---

(١) انظر البيت عند : ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٣٦٠ ، وابن عقيل : المساعد ١/ ٢٦٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ٨٦ .

(٢) انظر رأي الأخفش عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٣ ، وابن عقيل : المساعد ١/ ٢٦٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ٨٦ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٣٥٨ .

(٤) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٢/ ٨٦ .

حذف حرف النفي من (تزال)

اشترط النحاة في (زال) العاملة عمل (كـــان) أن يقارنهـا نفـي أو شبهـه ، ولم يجيزوا حذفه إلا بشــروط(١) .

قال ابن يعيش : « هذه الأفعـــال لا تستعمل إلا ومعـها حـرف الجحـد ، نحـو (ما زال) و(لم يزل) و(لا يزال) ، وذلك من قِبَـلِ أنَّ الغـرضَ بهـا إثبـات الخبر واستمراره ، وذلك إنما يكون مع مقارنة حـرف النفـي ؛ لأن استعمالها مجـردة مـن حرف النفي ينافي هذا الغرض ؛ لأنها إذا عريت من حـرف النفـي لم تفـد الإثبـات ، والغرض منها إثبات الخبر ، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفـي علـى مـا تقـدمَ ، إلا أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع ، وهـــو مـراد »(٢) .

ثم بين شرط حذفه بقوله : « وإنما يســـوغ حذفـه إذا وقـع في جـواب القسـم ، وذلك لأمن اللبس ، وزوال الإشكال ، فمـن ذلـك(٣) :

تَـزالُ حِبـالٌ مُبْرَمَـاتٌ أُعِدُّهَـــا ... لها مَا مَشَى يَوْمـاً علـى خُفِّـهِ جَمَـلْ

والمراد : والله لا تزال ، ودل علـى إرادة القسـم حـذف حـرف النفـي ، فلـولا القسم لما ساغ الحـذف »(٤) .

وقال ابن عصفور : « ولا يجوز حذف حـرف النفـي قياسـاً إلا إذا كـان الفعـل مضارعاً في جواب قسـم »(٥) .

وعدَّها مع اختلال الشرط من الضرورات القليلـة جـداً(٦) .

فتحصل من كلامهما أن لجواز حذف النفي قياسـاً شرطـين :

١- كونه في جواب قسم .

٢- أن يكـون الفعـل مضارعـاً .

---

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٠ ، والأزهري ١/ ١٨٤ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ٦٥ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/ ١٠٩ .

(٣) انظر البيت عند : الرضي : شرح الكافية ٤/ ١٩٦ ، والبغدادي : الخزانة ٩/ ٢٤٥ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/ ١٠٩ .

(٥) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧١ - ٣٧٢ .

(٦) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٦ .

وقد خالف هذه القاعدةَ مثلٌ عربي ، هو :

زِلْنَا وَزَالَ الدَّهْرُ في بُرادٍ[١]

فقد حذف حرف النفي من (زلنا) و(زال) ، مع عدم القسم ، وليس الفعلان مضارعين ، قال الميداني : « يريد : ما زلنا وما زال الدهر في ضعف من العيش ، فحذف (ما) »[٢] .

ولكن جماعة من النحاة جوزوا الحذف من (زال) وأخواتها ، ولم يتكلفوا بتأويل الشواهد على تقدير قسم محذوف .

قال البغدادي : « وظاهره [أي عبارة الرضي] أن النافي — أيَّ حرفِ نفيٍ كان — يجوز حذفه من هذه الأفعال ، سواء وقعت جواب قسم كالآية والبيت الذي بعده ، أم لا كهذا البيت ، فإنه لم يتقدمه شيء ، وهو الظاهر أيضاً من كلام الزمخشري في المفصل[٣] ، ومن كلام ابن هشام في شرح الشواهد[٤] »[٥] .

والرأي الذي يطمئن إليه الباحث هو التوسط بين الرأيين ، بأن يقال : الحذف جائز قليل الشواهد ؛ ولذلك فالأولى عدمه ؛ حتى لا يقع اللبس أو اختلال المعنى الذي نبه عليه ابن يعيش .

---

(١) المثل عند : الميداني ١/ ٣٢٤ . قال في شرحه : " البراد : الضعف يبقى بعد ذهاب المرض ، ويروى : (زُلنا وزال الدهر) من الزوال ، أي : نفدنا ونفد دهرنا في شدة عيش وقبول خسف " .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : الزمخشري : المفصل (دار الجيل — بيروت، ط٢؛ د.ت) ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٤) انظر : ابن هشام : تخليص الشواهد (وتلخيص الفوائد ، تحقيق : عباس الصالحي ؛ دار الكتاب العربي — بيروت : ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م) ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٥) البغدادي : الخزانة ٩/ ٢٤٢ .

إعمال (ما) مع تقدم خبرها

اشترط جمهور النحاة لعمل (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، فوجب رفع الخبر(١) .

قال سيبويه : « فإذا قلت : (ما مُنطَلِقٌ عبدُالله) أو (ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ) رفعْتَ ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثلَه مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : (إنَّ أخوك عبدَالله) على حدِّ قولك : (إنَّ عبدَالله أخوك) ؛ لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنْزلته ، فكما لم تتصرف (إنَّ) كالفعل ؛ كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته ، فكذلك (ما) »(٢) .

وأكّدَ المبرد هذا التعليلَ بقوله : « وهذا قولٌ مُغْنٍ في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ؛ لأنه مدخل على غيره »(٣) .

وقد اختل هذا الشرطِ في قول العرب في المثل :

مَا مُسِيئاً مَنْ أعْتَبَ(٤)

فروي بنصب الخبر (مُسِيئاً) مع تقدمه على اسم (ما) .

---

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤/ ١٩٠ ، والصيمري ١/ ١٩٨ - ١٩٩ ، والحريريّ (أبا محمد القاسم ابن علي : شرح ملحة الإعراب ؛ تحقيق : أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ـ المدينة المنورة ، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م) ٢٤٩ .

(٢) سيبويه ١/ ٥٩ .

(٣) المبرد : المقتضب ٤/ ١٩٠ .

(٤) المثل عند : الميداني ٢/ ٢٨٨ برواية (ما أساء من أعتب) ، وهو برفع (مسيء) عند : سيبويه ١/ ٥٩ ، والمبرد : المقتضب ٤/ ١٩٠؛ وابن هشام : شرح اللمحة البدرية (في علم العربية ، تحقيق : صلاح روّاي ، دار حسان ـ القاهرة ، د.ت) ٢/ ٤٠ ، وهو بالنصب عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٨ ، والمرادي : الجنى الداني (في حروف المعاني ، تحقيق : طه محسن ، دار الكتب ـ بغداد ، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م) ٣٢٥ ، والأزهري ١/ ١٩٨، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ١١٣ . يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ، ويخبر أنه سيعتب .

وقد وافق هذا المثلَ في المخالفةِ قـولُ الفـرزدق(١) :

فَـأَصْبَحُوا قَـدْ أَعـادَ اللهُ نِعْمَتَـهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مـا مِثْلَـهُمْ بَشَـرُ

فورد بنصب (مِثْلَهُم) خبراً لـ(ما) مع تقدمه علـى اسمـها .

ولكن النحاة حاولوا تأويل هذا البيت ، فذكروا له عـدة توجيـهات(٢) ، منـها :

١. أنه غلط من الفرزدق ؛ لأنَّ لغته تميمية ، وهم لا ينصبونـه بحـال ، لكنـه ظـن أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مقدمـاً ومؤخـراً .

٢. أن (مثلَهم) حال ، تقديره : (إذ ما في الدنيـا بشـرٌ مثلُـهم) ، فلمـا قـدم صفة النكرة نصبها على الحـال .

٣. أنه ظرف ، تقديره : (إذ ما مكانهم بشر) أي : في مثـل حـالهم .

٤. أن (مثلهم) مبتدأ ، ولكنه بُني ؛ لإبهامه مع إضافتـه للمبـني .

وقد رَدَّ ابنُ مالك التوجيهَ الأول بأنَّ « الفرزدق كان لـه أضـداد مـن الحجـازيين والتميميين ، ومن مُناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليـه ، مبـادرين إلى تخطئتـه، ولو جرى شيء من ذلك لنقل ؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثـل ذلـك لـو اتفـق ، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجـازيين والتميميـين علـى تصويـب قولـه »(٣) .

ورَدَّ التوجيهَ الثاني بأنَّ « الحال فضلة ، فحـق الكـلام أن يتـم بدونهـا ، ومعلـوم أن الكلام هنا لا يتم بدون (مثلـهم) ، فـلا يكـون حـالاً ، وإذا انتفـت الحاليـة تعينت الخبريـة »(٤) .

---

(١) البيت له في ديوانـه (دار بـيروت ـ بـيروت ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) ١/ ١٨٥ ، وهـو عنـد : سيبويه ١/ ٦٠ ، والمبرد : المقتضـب ٤/ ١٩١، والعكـبري : اللبـاب ١/ ١٧٦ ، والأشمـوني ١/ ٢٤٨ ، والبغدادي : الخزانـة ٤/ ١٣٣ .

(٢) انظر التوجيـهات عنـد : العكـبري : اللبـاب ١/ ١٧٦ - ١٧٧ ، وابـن مـالك : شـرح التسـهيل ١/ ٣٧٣، والأزهـري ١/ ١٩٨ .

(٣) ابن مالك : شرح التسـهيل ١/ ٣٧٣ .

(٤) المصدر السابق .

ولذلك اختار أنها لغة قليلة عن العرب ، فقال : « ومن العرب من ينصب خبر (ما) متوسطاً بينها وبين اسمها ، أشار إلى ذلك سيبويه »[١] .

وقد سبقه إلى ذلك الجرمي[٢] ، بل ذهب الفراء — فيما حُكِيَ عنه[٣] — إلى عدم اشتراط تقدم المبتدأ ، فرأى جواز نصب الخبر متقدماً ومتأخراً .

والذي يطمئن إليه الباحث : هو ما ذهب إليه ابن مالك ، من كونها لغة قليلة عن العرب ؛ لورود الشواهد السابقة ، وقِلَّتُها تدل على عدم انتشار هذه اللغة ، ولذلك قال عنها سيبويه : « وهو كقول بعضهم : (هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيدةٌ)[٤] في القِلَّة »[٥] .

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٧٢ .

(٢) انظر رأيه عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٨ ، والمرادي : الجنى الداني ٣٢٥ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ١١٣ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) هذا قليل ؛ لأن الحكم في (فعيل) بمعنى (مفعول) ألاّ تلحقه تاء التأنيث إذا ذكر موصوفه ، و(جديدة) هنا بمعنى (مجدودة) أي : مقطوعة ، أي : حين جدَّها الحائك ، أي : قطعها .

(٥) سيبويه ١/ ٦٠ . وهذه إشارة سيبويه التي عناها ابن مالك في نصه السابق .

خبر (عسى) مفرد

منع النحويون مجيء خبر (عسى) — كغيرها من أفعال المقاربة — اسماً مفرداً[١] .

قال ابن عصفور : « ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال (أي أفعال المقاربة) وإن كان ذلك هو الأصل ،... وإنما رفض هنا الاسم وإن كان الأصل ؛ لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء »[٢] .

ويوضح هذا التعليلَ قولُ المبرد : « ولا تقل : (عَسِيتُ القيامَ) ؛ وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت ، فمن ثم لم يقع (القيام) بعدها ، ووقع المستقبل »[٣] .

وقد خالف هذه القاعدة قولهم في المثل العربي المشهور :

عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً[٤]

فقد وقع فيه الاسم المفرد (أبؤساً) خبراً لـ(عسى) .

ومثله قول الراجز[٥] :

---

(١) انظر : الفارسي : التعليقة ٢/ ٢٦٩ ، والخوارزمي ٣/ ٣٠٢ ، وابن هشام : شرح اللمحة ٢/ ٣٢ .

(٢) ابن عصفور : المقرب (المقرب ، تحقيق : أحمد الجواري ، عبدالله الجبوري ، رئاسة الأوقاف — بغداد ، ط ١ ، ١٣٩١هـ — ١٩٧١م) ١/ ٩٩ — ١٠٠ .

(٣) المبرد : المقتضب ٣/ ٦٩ .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٣٠٠ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ ، والبكري ٤٢٤ ، والميداني ٢/ ١٧ ؛ والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٦١ ، وابن منظور (غور) و (بأس) . قال الميداني في شرحه : " الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ؛ وهو الشدة ، وأصل هذا المثل — فيما يقال — من قول الزباء ، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغوير على طريقه : (عسى الغوير أبؤسا) أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار . يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك " .

(٥) انظر البيت عند : القيسي (الحسن بن عبدالله : إيضاح شواهد الإيضاح ، تحقيق : محمد الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م) ٨٢ ، والشلوبين : التوطئة (تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، مؤسسة الصباح — الكويت ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م) ٢٩٨ ، والبغدادي : شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٤١ ؛ وهو في هذه المصادر من غير نسبة ؛ وقد نسب لرؤبة بن العجاج . انظر : ملحقات ديوانه ١٨٥ . ومعناه : أيها العاذل الملح في عذله ، إنه لا تمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من السب ؛ فإنني صائم .

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً   لا تَلْحَنِي إِنِّي عَسِيتُ صائِماً

فـ(صائماً) خبر (عَسِيتُ) ، وهو اسم مفرد .

وقد حاول النحويون توجيه المثل السابق ، فوردت عنهم تأويلات كثيرة ، أُجمِلُها فيما يلي :

الأول : أن الاسم المفرد خبر (عسى) ، تشبيهاً لها بـ(كان) ، وهذا قول سيبويه وأبي علي الفارسي[١] ، وقد تبعهما كثير من النحويين[٢] .

قال سيبويه : « قولهم : عسى الغوير أبؤساً ، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) »[٣] .

الثاني : « أن تتأول (أبؤساً) بمعنى الحال ، ويجعل المصدر في موضع المشتق ثم تجمع »[٤] .

الثالث : أن عسى هنا للتحقيق ، بمعنى (صار) ، وهذا رأي العكبري[٥] .

الرابع : أن في المثل إضراباً عن الشك إلى اليقين ، قال السهيلي : « قول الزباء حين تكلمت بـ(عسى) ، ثم أدركها اليقين ، فقالت : (عَسَى الغُوَيرُ) وهي متوقعة شراً ، ثم غلب على ظنها الشر ، فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها ، لا بحكم (عسى) ؛ لأن عسى لا يكون خبرها اسما غير حدث ، فكأنها قالت : (صارَ الغويرُ أبؤساً) »[٦] .

وهذا التوجيه قريب من سابقه ، إلا أن فيه تفصيلاً ليس في ذاك .

الخامس : أن (أبؤساً) معمول خبر (عسى) المحذوف ، واختلف القائلون بهذا التوجيه في تقدير العامل ، فوردت عنهم أربعة تقديرات :

---

(١) انظر : الفارسي : المسائل المنثورة (تحقيق : مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، د.ت) ٢٣١ .

(٢) انظر مثلاً : القيسي ٨٢ ، والموصلي : شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٩٨ .

(٣) سيبويه ٣/ ١٥٨ .

(٤) انظر : الفارسي : المسائل المنثورة ٢٣٢ .

(٥) انظر : العكبري : المتبع (شرح اللمع ، تحقيق : عبدالحميد الزوي ، جامعة قار يونس ـ بنغازي ، ط ١ ، ١٩٩٤م) ٢/ ٥٥٨ .

(٦) السهيلي ٢٦٠ .

١. (أبؤساً) خبر (يكون) المحذوفة مع (أن)، وهـذا رأي الكوفيين(١) والمبرد .
قال المبرد : « وأما قولهم في المثل (عَسَى الغويرُ أبؤساً) فإنما كان التقدير : عسى الغويرُ أن يكونَ أبؤساً ؛ لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) ، أو الفعل مجرداً ، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب »(٢) .

وقد رد العكبري هذا الرأي بقوله : « ولا يصح أن يقدر بـ(أن يكون أبؤساً) ؛ لما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته »(٣) .
ولكن الرضي دافع عنه فقال : « وجاز حذف (أن) مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً ؛ لقوة الدلالة ، وذلك لكثرة وقوع (أن) بعد مرفوع (عسى) ، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله »(٤) .
٢. (أبؤساً) خبر (يصير) المحذوفة ، وهذا رأي الأصمعي وابن الأعرابي(٥) .
٣. (أبؤساً) مفعول به ، والتقدير : يأتي بأبؤس ، فحذف الناصب والجار توسعاً(٦) .
٤. (أبؤساً) مفعول مطلق ، والتقدير : يبأس أبؤساً ، وهذا رأي ابن هشام(٧) .
السادس : أن (أبؤساً) خبر (عسى) ، وقد ورد مفرداً من باب التنبيه على الأصول ، وهذا رأي ابن مالك ، فقد قال : « من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل ؛ لئلا يجهل ، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد) و (عسى) مفرداً منصوباً »(٨) .

---

(١) انظر رأيهم عند : ابن هشام : تخليص الشواهد ٣١١، والأزهري ١/ ٢٠٣ ؛ والبغدادي : الخزانة ٩/ ٣٢١ .
(٢) المبرد : المقتضب ٣/ ٧٠ .
(٣) العكبري : اللباب ١/ ١٩٢ ، والتبيع ٢/ ٥٥٨ .
(٤) الرضي : شرح الكافية ٤/ ٢١٦ .
(٥) انظر : ابن هشام : تخليص الشواهد ٣١١ ؛ والأزهري ١/ ٢٠٣ .
(٦) انظر : الأزهري ١/ ٢٠٣ - ٢٠٤ ؛ والبغدادي : الخزانة ٩/ ٣٢١ .
(٧) انظر : ابن هشام : تخليص الشواهد ٣١٢ .
(٨) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٣٩٣ .

السابع : أن نصب (عسى) الاسمَ المفردَ لغةٌ من لغات العرب المستعملة ، وهذا رأي ثعلب ، حكاه عنه أبو عمر الزاهد[١] .

والأقرب في هذا المثل وما شابهه : الجمع بين الرأيين الأخيرين ، مع شيءٍ من التعديل ، وذلك بأن يقال : إن نصب (عسى) الاسمَ المفردَ لغةٌ من لغات العرب القديمة التي تجاوزها الاستعمال العربي ، وهذا المثل من بقايا تلك اللغةِ وذلك الاستعمالِ المندثرِ ، فقد جرى على الأصل ، كما قال المبرد : « والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً »[٢] ، ولكن ليس كما قال ابن مالك : « من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل »[٣] ؛ لأن العربي إذا أراد الكلام لا يفتش عن أصول كلماته ، وإلا لعجز عن الكلام ، بل لأن الأمثال من أقدم الكلام العربي الموثق[٤] ، ولذلك كثرت فيها قواعد اللغات المندثرة .

ويدل لذلك أن قائل المثل — كما ورد في كتب الأمثال — هو الزباء ، وهي ملكة قديمة من ملوك العرب ، قال عنها الطبري : « وكان مَلِكَ العربَ بأرض الجزيرة ومشارف بلاد الشام عمرُو بن ظرب بن حسان العملقي ، من عاملة العماليق ، ... فملكت من بعد عمرٍو ابنتُه الزباء ، واسمها نائلة ، وكان جنود الزباء بقايا من العماليق والعاربة الأولى وغيرهم ... »[٥] .

---

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٨ ، وتذكرة النحاة (تحقيق : عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م) ٥٢٤ .

(٢) المبرد : المقتضب ٣/ ٢٨٠ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٣٩٣ .

(٤) انظر : ولفنسون ٢١٢ ؛ وبروكلمان (كارل ١٣٧٥هـ : تاريخ الأدب العربي ، نقله إلى العربية : عبدالحليم النجار ، دار المعارف — القاهرة ، ١٩٥٩م) ١/ ١٢٩ .

(٥) الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠ : تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف — القاهرة ، ١٩٦٠م) ١/ ٦١٧ – ٦١٨ ، وانظر : ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد ٨٠٨هـ : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ...

خبر (كاد)

يرى كثير من النحويين وجوب تجرد خبر (كاد) من (أن) إلا في ضرورة الشعر(١) .

قال سيبويه : « و(كدت أن أفعل) لا يجوز إلا في الشعر »(٢) .

وقال الزجاجي : « وأما (كاد) فالوجه أن تستعمل بغير (أن) ، فيقال : كاد زيد يقوم ، وكاد عبدالله يركب »(٣) .

وعلل ذلك ابن برهان بقوله : « وتقول : عسى عمرو أن يحج العام القابل ، ولا تقول : كاد عمرو أن يحج العام القابل ؛ لأن (كاد) أشد مطالبة للفعل من (عسى) ، فبحسب مطالبتها للفعل ، لزم أن يليها لفظ الفعل ، فهي لضرب من الحال ، و(أن) و (لن) لا تدخل على الحال ، وإنما تكون لما استقبل »(٤) .

ولكن ذلك لم يمنع الأمثال من مخالفة هذه القاعدة ، فقد ورد قولهم :

كَادَ العَرُوسُ أَنْ يَكُونَ مَلِكاً(٥)

كاد المنتعل أن يكون راكباً(٦)

وفيهما اقترن خبر (كاد) بـ(أن) .

---

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٣/ ٧٤ – ٧٥ ، وابن برهان ٢/ ٤٢٥ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٥ . وقد أفرد هذه المسألة برسالة خاصة كل من : د. محمد حسين أبو الفتوح : الفعل (كاد) في القرآن الكريم وفي صحيح البخاري ، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود – الرياض ، م ١٥ ، ع٢ (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) ، و د. محمد البابل : (كاد) واتصال خبرها بـ(أن) في التراث ، مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود – الرياض ، م ٧ (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م) .

(٢) سيبويه ٣/ ١٢ .

(٣) الزجاجي : الجمل في النحو (تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) ٢٠١ .

(٤) ابن برهان ٢/ ٤٢٥ .

(٥) المثل عند : الزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٠٣ ، ورواه الميداني ٢/ ١٥٨ مجرداً من (أن) ، ولا شاهد في هذه الرواية . والعروس : يطلق على الرجل والمرأة ، ويراد هنا الرجل ، وكاد أن يكون ملكاً ؛ لعزته في نفسه وأهله .

(٦) المثل بهذه الرواية عند : البغدادي : الخزانة ٣/ ٢٤ ، ورواه الزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٠٣ مجرداً من (أن) ، ولا شاهد في هذه الرواية .

وقد وافق هذا المثلَ في مخالفة القاعدةِ عددٌ كبير من الأحاديثِ النبوية الصحيحة، والأخبار الفصيحة، يطول ذكرها، فاقتصرت على بعضها(١)، فمنها: قول النبي ﷺ: « ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا »(٢)، وقوله ﷺ: « إذا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ »(٣)، وقول عمر رضي الله عنه: « مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ »(٤)، وقول أنس رضي الله عنه: « فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلِنا »(٥)، وقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: « فَمَا زَالَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَأْخُذَ في قَوْلِهِ »(٦)، وقول جبير بن مطعم رضي الله عنه: « كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ »(٧)، وقول الأحنف ابن قيس: « كَادَ العُلَمَاءُ أَنْ يَكُونُوا أَرْبَاباً »(٨)، وقول أعرابي: « كَادَ الغَزَالُ أَنْ يَكُونَهَا، لَوْلا مَا تَمَّ مِنْهَا وَمَا نَقَصَ مِنْهُ »(٩)، وغيرها كثير.

قال ابن مالك – بعد أن أورد عدداً من هذه الأحاديث –: « تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ(أن)، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه »(١٠).

---

(١) بل اقتصرت على بعض أصح الصحيح منها، وهو ما رواه البخاري أو مسلم.

(٢) رواه البخاري ١/ ٤٦٦.

(٣) رواه مسلم (مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٦١هـ: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت) ٢/ ٩٧١.

(٤) رواه البخاري ١/ ٢٢٩، وانظر: ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٨.

(٥) رواه البخاري ٥/ ٢٣٣٥، وانظر: ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٩.

(٦) رواه مسلم ٤/ ٢٢٤٢.

(٧) رواه البخاري ٤/ ١٨٣٩، وانظر: ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٩.

(٨) انظر القول عند: ابن عبد ربه (أحمد بن محمد الأندلسي ٣٢٨هـ: العقد الفريد، تحقيق: عبدالمجيد الترحيني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م) ٢/ ٨٢.

(٩) انظر القول في: المصدر السابق ٤/ ٤٧.

(١٠) ابن مالك: شواهد التوضيح ٩٩.

وقد تأول عدد من النحاة هذه الشواهد بأن (كاد) فيها مشبهة بـ (عسى) فاقترن خبرها بـ (أن)[١] .

والذي اختاره ابن مالك أن اقتران خبر (كاد) بـ (أن) جائز ، إلا أنّ تجرده منها أكثر وأشهر في الاستعمال العربي ، وعدم الكثرة لا تعني عدم الجواز[٢] ، وقد تبعه في هذا الرأي كثير ممن بعده من العلماء[٣] .

وهذا الرأي هو الأولى بالقبول ؛ لكثرة الشواهد الدالة عليه .

---

(١) انظر : ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد ٤٦٩هـ : شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، ط ١ ، ١٩٧٧م) ٢/ ٣٥٢ ، والفرخان ١/ ١١٥ ، والشلوبين : شرح الجزولية ٣/ ٩٧٣ ، والنحبي ١٣٤ .

(٢) انظر : ابن مالك : شواهد التوضيح ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٣ - ٤٥٤ ، وقد قال في الألفية :

وكونُه بدون (أن) بعد (عسى) نَزْرٌ و(كاد) الأمرُ فيه عُكِسا

(٣) ...

خبر (عسى)

يرى كثير من النحاة وجوب اقتران خبر (عسى) بـ(أن) إلا في ضرورة الشعر(١) .

قال أبو حيان : « فأما (عسى) فجمهور البصريين على أن حذف (أن) من خبرها لا يكون إلا في ضرورة الشعر »(٢) .

وعلل ذلك ابن بابشاذ بقوله : « و(عسى) من بين هذه الأفعال تدخل على خبرها (أن) ، وإنما خالفت أخواتها ؛ لأن معناها الطمع والترجي ، وهذا المعنى يكون فيما يستقبل ، و(أن) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال »(٣) .

ولكن المثل العربي :

عَسَى البَارِقَةُ لا تُخْلِفُ(٤)

قد خالف هذه القاعدة ، فتجرد فيه خبر (عسى) من (أن) .

وقد وافق هذا المثلَ في مخالفة القاعدة عددٌ من الأحاديث النبوية الشريفة، منها : قوله ﷺ : « **أَلا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الحَدِيثُ عَنِّي** »(٥) ، وقوله ﷺ : « **عَسَى رَجُلٌ تَحْضُرُهُ الجُمُعَةُ** »(٦) .

---

(١) انظر : الحيدرة (علي بن سليمان ٥٩٩هـ : كشف المشكل في النحو ، تحقيق : هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف ـ بغداد ، ١٤٠٤هـ) ٢/ ٥٣١ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ - ١٥٣ ، والأزهري ١/ ٢٠٦ .

(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٤ - ١٢٢٥ .

(٣) ابن بابشاذ ٢/ ٣٥٢ .

(٤) المثل عند : الميداني ٢/ ٣٨ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٦١ . البارقة : السحابة ؛ يضرب في تعليق الرجاء بالإحسان .

(٥) رواه الترمذي (محمد بن عيسى السلمي ٢٧٩هـ : الجامع الصحيح ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، د.ت) ٥/ ٣٨ .

وقد تأول عدد من النحاة تجرد خبر (عسى) من (أن) فيما ورد من الشواهد ، بأن (عسى) فيها مشبهة بـ(كاد) فتجرد خبرها من (أن)(١) .

والظاهر من كلام سيبويه أن تشبيهها بـ(كاد) يُجَوِّز تجرد خبرها من (أن) في النثر قياساً ، فقد قال : « واعلم أن من العرب من يقول : (عسى يفعل) ، يشبهها بـ(كاد يفعل) ، فـ(يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب »(٢) .

والذي اختاره ابن مالك أن تجرد خبر (عسى) من (أن) جائز ، إلا أنَّ اقترانه بها أكثر وأشهر في الاستعمال العربي ، وعدم الكثرة لا تعني عدم الجواز(٣) ، وقد تبعه في هذا الرأي كثير ممن بعده من العلماء(٤) .

وهذا الرأي هو الأولى بالقبول ؛ لوجود الشواهد الدالة عليه .

---

(١) انظر : ابن بابشاذ ٢/ ٣٥٢ ، والقيسي ١٣٤ ، والفرخان ١/ ١١٤ ، والشلوبين : شرح الجزولية ٣/ ٩٧٠ .

(٢) سيبويه ٣/ ١٥٨ . وقد قال أبو حيان في الارتشاف ٣/ ١٢٢٥ ـ بعد أن ذكر رأي المجوزين للتجرد ـ : " وهو ظاهر قول سيبويه " .

(٣) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٣ - ٤٥٤ ، وقد قال في الألفية :

وكونُه بدونِ (أن) بعد (عسى) نَزْرٌ ، و(كاد) الأمرُ فيه عُكِسا

(٤) انظر : السلسيلي ١/ ٣٤٥ ، والمكودي (عبدالرحمن بن علي ٨٠٧هـ) : شرح ألفية [illegible]

خبر (ليت)

(ليت) من الحروف الناسخة التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر عند جمهور النحاة(١) .

وقد خالف ذلك مثل عربي ، ورد فيه خبر (ليت) منصوباً ، وذلك قولهم :

لَيْتَ القِسِيَّ كُلَّهَا أَرْجُلاً(٢)

وقد وافق هذا المثل في مخالفة القاعدة عددٌ من الأبيات الشعرية ، منها قول العجاج(٣) :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

فقد نصب خبر (ليت) : رواجعا ، ومنها قول الشاعر(٤) :

أَلا يا لَيْتَنِي حَجَراً بِوَادٍ ... أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّيْ لَمْ تَلِدْنِي

ورد فيه خبر (ليت) منصوباً ، وهو (حجراً) .

فذهب جمهور النحاة إلى أن الاسم المنصوب في هذه الشواهد ليس خبر (ليت) ، بل خبرها محذوف ؛ للعلم به ، وأعربوا الاسم المنصوب حالاً(٥) .

---

(١) انظر : الزجاجي : الجمل ٥١ ، والخصائص ٢/ ٣٤٨ ، والدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر ٨٢٧هـ : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : محمد بن عبدالرحمن المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م) ٤/ ١٦ .

(٢) الميداني ٢/ ١٨٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٣٠٢ . قال الميداني : " قال ابن الأعرابي : أرجل القسي إذا وترت : أعاليها ، وأيديها : أسافلها ، وأرجلها أشد من أيديها " .

(٣) انظر البيت عند : سيبويه ٢/ ١٤٢ ، والمرزباني (أبي عبدالله محمد بن عمران ٣٨٤هـ : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، جمعية نشر الكتب العربية ــ القاهرة، ١٣٤٣هـ) ٢١٧ ، والبغدادي : الخزانة ١٠/ ٢٣٤ ، والزبيدي (محمد مرتضى الحسيني ١٢٠٥هـ : تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج وآخرون، وزارة الإعلام ــ الكويت، ١٩٦٥م) ٥/ ٨٢ .

(٤) انظر البيت عند : السيوطي : همع الهوامع ٢/ ١٥٦ .

(٥) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٨/ ٨٤ ، والمالقي (أحمد بن عبد

قال سيبويه ـ بعد إيراده بيت العجاج ـ : « فـهذا كقولك : ألا ماءً باردًا ، كأنه قال : ألا ماءً لنا باردًا ، وكأنه قال : يا ليت لنا أيامَ الصبا رواجِعَ ، أي يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ »(١) .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (ليت) يصح أن تنصب المبتدأ والخبر ، ثم اختلفوا فذهب الفراء إلى أنها تقدر حينئذ بـ(أتمنى) فتجري مجراها في نصب الاسمين(٢) ، وذهب الكسائي(٣) إلى أن نصب خبرها بتقدير (كان) ؛ لكثرة استعمالها معها ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾ (٤) ، وقوله سبحانه : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ (٥) .

وذهب جماعة من النحاة واللغويين ـ منهم ابن سلام الجمحي وأبو حنيفة الدينوري والميداني وابن الطراوة وابن السيد ـ إلى أن نصب الخبر بـ(ليت) لغة من لغات العرب(٦) .

نسبها ابن سلام إلى العجاج وقومه ، قال ـ بعد أن أورد بيت العجاج ـ : « وهي لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازي يقول : (ليت أباك منطلقًا) ، (وليت زيدًا قاعدًا) ، وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج ، فأخذها عنهم »(٧) .

ونسبها أبو حنيفة الدينوري والميداني(٨) إلى تميم .

---

(١) سيبويه ٢/ ١٤٢ .

(٢) انظر رأي الفراء عند : ابن يعيش : شرح المفصل ٨/ ٨٤ ، والمالقي ٣٦٦ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ١٥٦ .

(٣) انظر رأي الكسائي عند : ابن يعيش : شرح المفصل ٨/ ٨٤ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢ ، والبغدادي : الخزانة ١٠/ ٢٣٤ .

(٤) الحاقة ٢٧ .

(٥) النساء ٧٣ .

(٦) انظر الرأي عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/ ١٥٦ .

(٧) ابن سلام (أبو عبدالله محمد بن سلام الجمحي ٢٣٢هـ) : ط

قال الدينوري ـ فيما نقل عنه البغدادي ـ : « قال أبو زياد : ومن أمثال العرب : (لَيْتَ القِيَاسَ كُلَّها أَرْجُلاً) ، كذا قالها نصباً ، وهي لغة لبني تميم »(١) .

وهذا الرأي الأخير هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ فإنَّ مَن حَفِظ مُقَدَّمٌ على مَن لم يحفظ ، وقد حفظ هؤلاء العلماء كونها لغة للعرب ، فلا يصح إنكارها لقلة شواهدها ، بل يمكن أن يقال : إنها لغة قليلة .

ولا شك أن الأفضل للمتكلم أن يستعمل اللغة المشهورة ؛ ليبتعد بكلامه عن الإلباس والتكلف .

اسم (لا) النافية للجنس

يرى أكثر النحاة وجوب تنكير اسم (لا) النافية للجنس(١) .

قال سيبويه : « واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً »(٢) .

وقال المبرد : « ولا تعمل (لا) إلا في نكرة البتة ، ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة ، كما تعمل في النكرة »(٣) .

وعلل ذلك ابن مالك بقوله : « لأنها إنما عملت العمل المذكور ؛ لتدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك ، ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقية ؛ لأنها بلفظ العهدية ، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بـ(مِنْ) الجنسية مذكورة أو منوية »(٤) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحويةَ مثلٌ عربي مشهور ، هو :

قَضِيَّةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ لَهَا(٥)

فقد ورد فيه اسم (لا) معرفة .

ووافق هذا المثلَ في مخالفة هذه القاعدة حديثٌ نبوي ، وعددٌ من أقوالِ العرب والأبياتِ الشعرية .

---

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤/ ٣٦٢، والأعلم الشنتمري : تحصيل عين الذهب ٣٥٠، وابن الحاجب : الكافية ١١٥ ، والجامي (نور الدين عبدالرحمن بن أحمد ٨٩٨هـ : الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق : أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف ـ بغداد ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) ١/ ٤٣٩ .

(٢) سيبويه ٢/ ٢٩٦ .

(٣) المبرد : المقتضب ٤/ ٣٦٢

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٦٥ .

(٥) المثل عند : سيبويه ٢/ ٢٩٧ ، والمبرد : المقتضب ٤/ ٣٦٣ [illegible]

فالحديث قول رسول الله ﷺ: « **إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ** »(١)، (كسرى) و(قيصر) علمان، وهما اسما (لا).

ومن الأقوال: قول أبي سفيان ـ قبل أن يُسْلِم ـ: « **إِنَّ لَنَا العُزَّى وَلا عُزَّى لَكُمْ** »(٢)، وقوله ﷺ: « **يَا رَسُولَ الله، أُبِيحَتْ خَضْرَاءُ قُرَيْشٍ، لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليَوْمِ** »(٣)، وقولهم: **لا بَصْرَةَ لَكُمْ**(٤).

عَمِلَت (لا) في هذه الأقوال في الأعلام (عزى) و(قريش) و(بصرة).

ومن الأبيات قول عبدالله بن الزَّبِير الأسدي(٥):

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ فِي البِلادِ

اسم (لا): (أميَّة)، وهو عَلَم، وقول آخر(٦):

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ... وَلا فَتَىً مِثْلُ ابنِ خَيْبَرِيِّ

اسم (لا): (هَيْثَم)، وهو علم أيضاً.

وقد حاول النحاة تأويل هذه الشواهد.

قال أبو حيان: « وهذا ونحوه مؤول بالنكرة باعتبار وجهين:

أحدهما: أنه نَفْيٌ لكلِّ مَن تَسَمَّى بهذا الاسم، فصار فيه عموم، فأطلق (هيثم) على كل من هذا اسمه، وعلى هذا الوجه تُنْزع (ال) منه إن كان فيه.

---

(١) رواه البخاري ٣/ ١١٣٥؛ ومسلم ٤/ ٢٢٣٧؛ والترمذي ٤/ ٤٩٧.

(٢) رواه البخاري ٣/ ١١٠٥؛ وابن أبي شيبة (أبو بكر عبدالله بن محمد ٢٣٥هـ: الكتاب المصنف
في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ)
٧/ ٣٧١، وابن حبان (أبو حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ: صحيح ابن حبان بترتيب ابن
بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)
١١/ ٤١.

(٣) رواه مسلم ٣/ ١٤٠٥؛ وأبو داود ٣/ ١٦٣؛ والترمذي ٥/ ٢٩٩.

(٤) القول عند: سيبويه ٢/ ٢٩٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٢/ ١٠٣؛ والسلسيلي ١/ ٢١٥.

(٥) انظر البيت عند: سيبويه ٢/ ٢٩٦؛ وابن سيده: المخصص ...

والثاني: أن يكون على حذف مضاف، وذلك المضاف نكرة، تقديره: (ولا مثل هيثم)، وكذلك باقي هذه الأسماء »(١).

وقد ناقش سيبويه في ذلك الخليلَ، عندما قال الخليل: تقول: (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها) تجعله نكرة.

قال سيبويه: « قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عَلِيّاً ﷺ؟

فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عَلِيٌّ ﷺ، وأنه قد غُيِّبَ عنها.

فإن قلت: إنه لم يُرِدْ أن ينفيَ كل من اسمه عليٌّ. فإنما أراد أن ينفي منكورين كُلُّهم في قضيته مثل عليٍّ، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها عليٌّ، وأنه قد غيب عنها »(٢).

وقد وضح ذلك الأعلمُ بقوله: « الذي يُسَوِّغ التنكير: أن هذا الكلام إنما يقال للإنسان كان بأمر بأمر من الأمور، وله فيها كفاية وغناء، فحضر ذلك الأمر، ولم يوجد ذلك الإنسان، ولا من يقوم به مثل قيامه، ولو وُجِدَ مَن يقوم مقامه لم يطلب هو، فصار التقدير: (لا مثل هيثم)، و(لا مثل أبي حسن)، و(لا مثل أمية)، ودخلت هذه الأسماء في المعنى، كما يقول القائل لمن يخاطبه: مثلك لا يتكلم بهذا، وإنما يريد أنت وأمثالك لا يتكلمون به »(٣).

ولكنَّ ابن مالك ناقش هذه التأويلات فقال: « ولا يصح واحد من التقديرات على الإطلاق:

أما تقدير (مثل) فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر (مثل) بعده كقول الشاعر(٤):

---

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٧ – ١٣٠٨.

(٢) سيبويه ٢/ ٢٩٧.

تَبْكِي عَلَى زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوانِحِ

فتقدير (مثل) قبل زيد مع ذكر (مثله) بعده وصفاً أو خبراً ؛ يستلزم وصف الشيء بنفسه ، أو الإخبار عنه بنفسه ، وكلاهما ممتنع .

الثاني : أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مسمى العَلَم المقرون بـ(لا) ، فإذا قدر (مثل) لزم خلاف المقصود .

الثالث : أن العَلَم المُعامَلَ بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد ؛ فلا يكون في نفيه فائدة ، نحو : (لا بصرة لكم) ، و(لا أبا حسَن لها) .

وأما تقدير أحد المسميات فلا يصح اعتباره مطلقاً ؛ فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة ، كـ(أبي حسن) ، و(قيصر) ، فتقدير ما كان هكذا بـ(لا مسمى بهذا الاسم) ، أو بـ(لا واحد من مسمياته) لا يصح ؛ لأنه كذب .

فالصحيح ألا يقدر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به ، وبما يصلح له ، فيقدر : (لا زيد مثله) بـ(لا واحد من مسميات هذا الاسم) ، ويقدر (لا أبا حسن لها) و(لا كسرى) بعده ونحوها بـ(لا مثل أبي حسن) و(لا مثل كسرى) ... »(1) .

وقد أعرض الكسائي عن هذه التأويلاتِ كلِّها ، وجوَّز عمل (لا) في المعرفة ؛ مستدلاً بهذه الشواهد .

وقد نسب أبو حيان هذا الرأي للكوفيين عامة(2) .

وهذا الرأي أقرب من سابقه ؛ لتعدد الشواهد المؤيدة له وتنوعها ، وليس الرأي الأول ببعيد ؛ فإن تأويلاته ــ مع كثرة ما قيل فيها ــ لا يظهر فيها تكلف إذا ما لوحظ المعنى . والله أعلم .

---

(1) ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٦٧ - ٦٨ ، وانظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٠ - ٥٣١ .

حذف مفعولي أفعال القلوب

أجمع النحاة على جواز حذف مفعولي أفعال القلوب اختصاراً ـ أي: لدليل يدل على المحذوف ـ[1]، كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[2]، أي: تزعمونهم شركاء.

واختلفوا في حذفهما اقتصاراً ـ أي: لغير دليل ـ، ولهم في ذلك أربعة مذاهب[3]:

الأول: المنع مطلقاً، وهو رأي الأخفش والجرمي، واختاره ابن مالك[4]، ونسبه لسيبويه والمحققين، كابن طاهر وابن خروف والشلوبين[5].

قال سيبويه: « وذلك لأن (حَسِبْتُ) بمنزلة كان، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتجاج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما، كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان) »[6].

وذكر الأنباري دليل هذا المذهب بقوله: « واستدل على ذلك بوجهين:

١. أن هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم، كقوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[7]، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها.

---

(١) انظر: أبا حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٨، والأزهري ١/ ٢٥٨، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٢٤.

(٢) القصص ٦٢ و ٧٤.

(٣) انظر المذاهب عند: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩١، وأبي حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٧، والأشموني ٢/ ٣٥، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٤) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٧٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٣.

(٥) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٧٤.

٢. أنّا نعلمُ أنَّ العاقل لا يخلو من ظنٍّ أو علم أو شك ، فإذا قلت : ظننت ، أو علمت ، أو حسبت ، لم تكن فيه فائدة ؛ لأنك لا تخلو عن ذلك »[١] .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وهو رأي أكثر النحويين ، منهم : السيرافي والصيمري[٢] والزمخشري[٣] وابن عصفور[٤] والإسفراييني[٥] والموصلي[٦] .

وعلل ذلك الموصلي بأن هذه الأفعالَ أفعالٌ حقيقية فتُقاس بغيرها من الأفعال ، فتُفيدُ بمرفوعها ، وذِكْرُ المفعولِ لزيادة البيان[٧] .

ورد ابنُ عصفور دليلَ المانعين الأولَ بقوله : « وهذا لا حجة فيه ؛ لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعوليها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر ، فما الذي يمنع من حذفهما إذا لم تتضمن معنى القسم »[٨] .

وذكر السيوطي ردَّ الدليل الثاني بقوله : « وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع ؛ لحصولها بالإسناد إلى الفاعل »[٩] .

الثالث : الجواز في (ظَنَّ) وما في معناها ، دونَ (علم) وما في معناها ، وهو رأي الأعلم الشنتمري[١٠] ، وعلله بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ؛ لأن الإنسان قد يخلو

---

(١) الأنباري : أسرار العربية (تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي ــ دمشق ، د.ت) ١٥٩ – ١٦٠ .

(٢) انظر : الصيمري ١/ ١١٤ .

(٣) انظر : الزمخشري : المفصل ٢٦١ .

(٤) انظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٢ .

(٥) انظر : الإسفراييني ٤١٦ .

(٦) انظر : الموصلي : شرح الكافية (تحقيق : علي الشوملي، وزارة الثقافة ــ عمان، ط ١ ، ١٩٩٧م) ٣/ ٥٥٣ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

(٨) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩١ .

(٩) السيوطي : همع الهوامع ٢/ ٢٢٥ .

(١٠) نسب هذا الرأي له كلٌّ من ذكر هذه المذاهب ممن سبق بيانه ؛ ولكني لم أجد هذا التفريق ـــ

من الظن ، فيفيد قوله : (ظَنَنْتُ) أنه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة ، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يفد قوله : (علمت) شيئاً .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً ، وهو رأي أبي العُلا إدريس .

وقد خالف المذهبَ الأولَ من هذه المذاهب المثلُ العربي :

مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[١]

فقد حذف منه مفعولا (يَخَلْ) لغير دليل يدل على المحذوف .

ووافق هذا المثلَ عددٌ من الآيات القرآنية ، كقوله تعالى : ﴿ أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾[٢] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾[٣]، وقوله عز وجل : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٤]، فقد حُذِفَ من هذه الآيات مفاعيلُ (يَرَى) و(ظَنَنْتُمْ) و(يَعْلَمُ) و(تَعْلَمونَ) ، لغير دليل يدل على المحذوف .

وهذه الآيات تؤيد مذهب الأكثرين، وتَرُدُّ على غيره؛ لاشتمالها على أفعال العلم والظن.

وقد حاول بعض المانعين توجيه هذه الشواهد ، فجعلها الرضي[٥] والجامي[٦] وابن مالك[٧] من الحذف لدليل ؛ لوضوح المعنى وحصول الفائدة فيها .

وقَيَّدَ ابنُ هشام مَنْعَ الحذفِ لغير دليل بما إذا لم يُفِد العمومَ أو التجددَ ، وبذلك يصح الحذف في هذه الشواهد ؛ لتوفر هذا الشرط[٨] .

---

(١) المثل عند : أبي عبيد ٢٩٠ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٢٢٦ و ٢٦٣ ، والبكري ٤١٢ ، والميداني ٢/ ٣٠٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٦٢ ، وابن منظور (خيل) ، ومعناه : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه .

(٢) النجم ٣٥ .

(٣) الفتح ١٢ .

(٤) البقرة ٢١٦ و ٢٣٢ ، وآل عمران ٦٦ ، والنور ١٩ .

(٥) انظر : الرضي : شرح الكافية ٤/ ١٥٥ .

(٦) انظر : الجامي ٢/ ٢٧٨ .

(٧) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٧٣ .

عمل الفعل في ضميرين متصلين متحدي المعنى

منع النحويون أن يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضمير متصل موافق للأول في المعنى ، إلا في باب (ظَنَّ) وما ألحق به(١) .

قال سيبويه : « لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضرِبْكَ ، ولا اقْتُلْكَ ، ولا ضَرَبْتَكَ ، لَمَّا كان المخاطب فاعلاً ، وجَعَلْتَ مفعوله نفسه قَبُحَ ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : اقْتُلْ نفسَك ، وأهْلَكْتَ نفسَك ، عن الكاف ههنا وعن إيَّاك .

وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول : أهْلَكْتُني ، ولا أُهْلِكُني ؛ لأنه جعل نفسه مفعوله ، فقبح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : أَنْفَعُ نفسي عن (لي) وعن إيَّاي .

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول : ضَرَبَهُ ، إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه ؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم ظَلَمَ نفسَه ، وأهْلَكَ نفسَه »(٢) .

وقال ابن يعيش مُوَضِّحاً ذلك : « اعلم أن الأفعال المؤثرة إذا أوقعها الفاعل بنفسه ؛ لم يجز أن يتعدى فعلُ ضميره المُتَصِلِ إلى ضميرِه المتصلِ ، فلا يقال : ضَرَبْتُني ؛ ويكون الضميران للمتكلم، ولا ضَرَبْتَكَ ؛ ويكون الضميران للمخاطب، ولا نحو ذلك ، فإذا أرادوا شيئاً من ذلك قالوا : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وأكرمْتُ نفْسِي ، ونحو ذلك »(٣) .

وعلَّلهُ الرضي بقوله : « وإنما لم يجز ذلك ؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً ، والمفعول به متأثر منه ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر ، فإن اتحدا معْنىً كُرِهَ اتفاقهما لفظاً ، فلذا لا تقول : ضربَ زيدٌ زيداً ، وأنتَ تُريدُ : ضربَ زيدٌ نفسَه ، فلم يقولوا : ضَرَبْتُني ، ولا ضَرَبْتُنا ، وإن تخالفا لفظاً ؛ لاتحادهما معنىً ، ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً ، فقُصِدَ مع اتحادهما معنى : تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان ، فمن ثَمَّ قالوا : ضربَ زيدٌ نفسَه ؛ لأنه صار النفسُ بإضافته

---

(١) انظر : الأعلم الشنتمري : النكت ١/ ٦٦٠ ، والخوارزمي ٣/ ٢٨٢ ، والدماميني ٢/ ...

(٢) ...

إلى ضميرِ زيدٍ كأنّه غيرُه »(١) .

وكان المبرد يعلّله بقوله : « لأنَّ الفاعلَ بالكُلّيّةِ لا يكونُ المفعولَ بالكُلّيّةِ »(٢) .

وقال بعضهم : « لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيءٍ واحد ، أحدهما رفع ، والآخر نصب ، وهما لشيء واحد »(٣) .

ولم تمنع هذه العِلَلُ كُلُّها الأمثالَ من مخالفةِ هذه القاعدةِ ، فقد وَرَدَ قولهم :

اِحْلُ إلَيْكَ ذَنْبٌ أَزَلُّ(٤)

سِرْ عَنْكَ(٥)

والقاعدةَ أن يقال : (اِحْلُ إلى نَفْسِكَ) و (سِرْ عَنْ نَفْسِكَ) ، ولكنَّ فِعْلَ الضَّميرِ المتصلِ قد تَعَدَّى إلى ما يوافقه معنًى .

ولا يُخِلُّ بمخالفةِ هذين المثلين كونُ الفعلِ فيهما قد تعدَّى بحرف جر ؛ فقد قال أبو حيان : « والضمير المجرور بالحرف كالضمير المنصوب المتصل ، فلا يجوز : زيدٌ غَضِبَ عليه ، تريد : زيدٌ غَضِبَ على نفسه »(٦) .

ولهذا كان أبو حيان يعترض دائماً على هذه القاعدة بقوله تعالى : ﴿ وَهُزِّيَ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (٧)، وقوله سبحانه : ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ (٨) (٩) .

وقال في تفسيره لأُولاهما : « وفي هذه الآيةِ وفي قوله تعالى : ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٤/ ١٦٩ – ١٧٠ .

(٢) انظر تعليله عند : ابن يعيش : شرح المفصل ٧/ ٨٨ .

(٣) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٢/ ٢٤٠ .

(٤) المثل عند : الميداني ١/ ٢٤٤ . قال في شرحه : " يقال للرجل : احْلُ إليك ، أي : الزمْ شأنك ، والأَزَلُّ : هو ما لا لحم على فخذيه ولا وركيه ، وذلك أسرع له ، وتقدير المثل : الزم شأنك فهذا ذئبٌ أزل . يضرب في التحذير للرجل " .

(٥) المثل عند : الميداني ١/ ٣٤٠ . يضرب في التغابي والتغاضي عن الشيء .

(٦) أبو حيان : البحر ٥/ ٥٠٤ .

(٧) مريم ٢٥ .

(٨) ...

جَنَاحَكَ ﴾ ما يَرُدُّ على القاعدةِ المُقَرَّرَةِ في علمِ النحوِ : مِنْ أنه لا يَتَعَدَّى فِعْلُ المُضْمَرِ المتصلِ إلى ضميره المتصلِ إلا في باب (ظَنَّ) وفي لفظَتي (فَقَدَ) و(عَدِمَ) »[1] .

وهذا الاعتراضُ من هذا الإمامِ النحوي على هذه القاعدةِ ، واستدلالُه له بآيتين من كتابِ الله تعالى ، مع ما انضم إليهما من أمثالِ العربِ ، يجعل الباحثَ يتردد في قبولِ هذه القاعدة .

إلا أنَّ هناك ما يدعو الباحثَ إلى الخروجِ برأيٍ خاصٍ ، وهو أنَّ جميع هذه الشواهدِ المخالفةِ كان التعدي فيها بحرفِ الجر ، ويلاحظ أن وجود حرف الجر قد أزال القُبْحَ الذي وَسَمَ به سيبويه العبارةَ ، ولذلك فقد وردت في أبلغ بيان ، وأجمل أسلوب ، وهو القرآن الكريم .

ومن هنا يمكن أن يقال : إنَّ تَعَدِّي فعلِ الضميرِ المتصلِ إلى ضميره المتصلِ لا يمتنع إلا إذا كان التعدي مباشراً ، أما إذا كان بحرفِ جر فإنه جائز . والله أعلم .

حذف الفاعل

منع أكثر النحاة حذف الفاعل وحده(١) ، وكان أبو علي الفارسي يغلظ في هذا ، ويكبره ، ويتناكره ، ويقول : الفاعل لا يحذف(٢) .

وعلل ذلك ابن عصفور بقوله : « وإنما لم يجز حذف الفاعل ؛ لأنه لا يخلو من أمرين : **أحدهما** أن يحذف حذف اقتصار ، **والآخر** أن يحذف حذف اختصار ، أما الاقتصار فلا يتصور ؛ لأنك لو قلت : (قامَ) ، ولم تذكر الفاعل ، ولا أردت أن تقدره لكنت تكلمت بغير مفيد ، وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً ؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد ؛ لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك : (أَكْرَمْتُ) و(ضَرَبْتُ) »(٣) .

وزاد ابن مالك ذلك إيضاحاً ، فقال : « لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزءين ، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزءين ، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف ، وعَرَضَ للفاعل مانعٌ من موافقة الخبر في جواز الحذف ، وهو كونه كعَجُزِ المركب في الامتزاج بمتلوه ، ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان ، بخلاف خبر المبتدأ ، فإنه مباين لعَجُزِ المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ، ولا لازم التأخر ، ويتأثر بعامل متلوه ، وهو معتمد الفائدة ، لا معتمد البيان ، وأيضاً فإن من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار ، والخبر لا يستتر ، وإذا حذف لدليل أُمِنَ التباس كونه مستتراً »(٤) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحويةَ عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

(١) انظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٧ ؛ وابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ١١٨ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٣ ، وابن هشام : أوضح المسالك (إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل ـ بيروت، ط ٥ ، ١٣٩٩ هـ) ٢/ ٨٨ - ٩٠ .

(٢) انظر : ابن جني : الخصائص ٢/ ٤٣٣ .

(٣) .

إنْ كُنْتَ عَطْشَانَ فَقَدْ أَنىَ لَكَ(١) ذَهَبَ كَاسِباً فَلَجَّ بِهِ(٢)

هَيْهَاتَ تَضْرِبُ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ(٣) حَيْثُمَا سَاءَكَ فَالعُكْلِيُّ فِيهِ(٤)

هَيْهَاتَ طَارَ غِرْبَانُهَا بِجِرْذَانِكَ(٥) حُقَّ لِفَرَسٍ بِعِطْرٍ وأُنْسٍ(٦)

فقد حذف الفاعل في هذه الأمثال، والمعنى في المثل الأول: (أَنىَ لَكَ أنْ تشربَ ــ مثلاً ــ)، وفي المثل الثاني: (فَلَجَّ به الشرُّ)، وفي المثل الثالث والخامس: (هيهاتَ ما تُريدُ ــ مثلاً ــ)، وقد حذف فيهما فاعل اسم الفعل، والمعنى في المثل الرابع: (ساءك شيءٌ)، وفي المثل الأخير: (حُقَّ لِفَرَسٍ أنْ يُتْحفَ بِعِطْرٍ) فقد حذف نائب الفاعل، وهو كالفاعل في الحذف والذكر.

وقد وافق هذه الأمثالَ العربية، في مخالفةِ القاعدةِ النحويةِ، عددٌ من الآيات القرآنية، وحديثٌ نبوي، وجملةٌ من الأبيات الشعرية.

فالآيات: قوله تعالى: ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾ (٧)، فلا فاعل لـ(أَخْرَجَ)، وقوله سبحانه: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾(٨)، فاعل (بَلَغَتْ) محذوف، أي (بلغَت الروحُ)، وقوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ (٩)، أي (بدا لهم رأيٌ)، فحذف الفاعل.

---

(١) المثل عند: الميداني ١/ ٥٤. يضرب لطالب الثأر، أي قد أنى لك أن تنتصر، وأنى وآن: لغتان في معنى حان.

(٢) المثل عند: الميداني ١/ ٢٨٠. أي لجَّ الشرُّ به حتى أهلكه، وأوقعه في شر، إما غرق أو قتل أو غيرهما.

(٣) المثل عند: الميداني ٢/ ٣٨٦. يضرب لمن لا مطمع فيه.

(٤) المثل عند: الميداني ١/ ٢٠١. قال: " يقال: إن الزبرقان بن بدر كانت أمه عكلية، وكان الزبرقان في أخواله يرعى ضئيناً، فقال خاله يوماً: لأنظرنَّ إلى ابن أختي إذا راح ممسياً أعنده خير أم لا؟ فلما راح مظلماً أدخل خاله يديه في بدي مدرعته، فمدهما، ثم قام في وجهه، فقال الزبرقان: من هذا؟ تنحَّ. فأبى أن يتنحى، فرماه فأقصده، فقال: قتلتني، فدنا منه الزبرقان، فإذا هو خاله، فقال هذا القول، فذهب مثلاً ".

(٥) المثل عند: العسكري: جمهرة الأمثال ٢/ ٣٧٠، والميداني ٢/ ٣٨٦. يضرب لما فات فلا مطمع في تلافيه.

(٦) المثل عند: الميداني ١/ ٢١٢. فرس: اسم رجل، يضرب المثل للرجل الكريم يثنى عليه بما أولى.

(٧) النور ٤٠.

(٨) ...

والحديث: قول رسول الله ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»(١)، فاعل (يشربُ) محذوف، والمعنى: (يشربُ الشاربُ).

ومن الأبيات قول الشاعر(٢):

تَمْشِي تَبَخْتَرُ حَوْلَ البَيْتِ مُنْتَخِياً ... لَوْ كُنْتَ عَمَّ ابنِ عَبْدِاللهِ لم يَزِدِ

فاعل (لم يزدْ) محذوف، والمعنى (لم يزد انتخاؤكَ)، وقول كُثَيِّر(٣):

أَأُدْرِكُ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ غِبْطَةً ... بِهَا خَبَّرَتْنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَتَى لَهَا

أي (أتى لها ألاَّ أُدْرِكَ) فحذف الفاعل، وقول سوَّار بن المضرب(٤):

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي ... إِلى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ راضِيا

حذف فاعل (لا يُرضيك)، والمعنى (لا يُرضيكَ ما تُشاهِدُه مِنِّي)، وقول عمرة بنت العجلان(٥):

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُون ... إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا

وقول آخر(٦):

وَأُكْرِمُ الضَّيْفَ وَالجَارَ الغَرِيبَ إذا ... هَبَّتْ شَآمِيَةً وَاشْتَدَّتِ القَرَرُ

المعنى في البيتين (وهبَّت الرِّيحُ) فحذف الفاعل.

---

(١) رواه البخاري ٥/ ٢١٢٠؛ ومسلم ١/ ٧٦؛ وأبو داود ٤/ ٢٢١؛ والنسائي (أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب ٣٠٣هـ: السنن، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) ٨/ ٦٣.

(٢) انظر البيت عند: ابن سلام ١/ ٣٣٢، وابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ١٢١.

(٣) البيت له في ديوانه (بشرح: عدنان زكي درويش، دار صادر ـ بيروت، ط١، ١٩٩٤م) ٢٠٢، وهو عند: ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ١٢٢.

(٤) انظر البيت عند: ابن جني: الخصائص ٢/ ٤٣٣، وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٨٠، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٧، والعيني ٢/ ٤٥١، والبغدادي: الخزانة ١٠/ ٤٧٩.

(٥) انظر البيت عند: الأنباري: الإنصاف ١/ ٢٠٦، وابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ١٢٤.

(٦) انظر البيت عند: ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ١٢٤.

وقد أول النحاة هذه الشواهد ، بتقدير الفاعل ضميراً مستتراً عائداً إلى ما يدل عليه الفعلُ ، أو معنى الجملةِ ، أو قرينةُ الحالِ المشاهَدَة ، وهو المعنى الذي سبق إيضاحه عند كل شاهد(١) .

ولكن الكسائي أبى قبول هذا التأويل ، واعتمد على وجود هذه الشواهد الكثيرة ، فذهب إلى جواز حذف الفاعل(٢) .

وقال ابن جني ـ بعد إيراد بيت سوار السابق ـ : « حمله الفراء على المعنى ، قال : لأن معناه : لا يرضيك إلاَّ أن تَرُدَّني ، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى ، وكان أبو علي يغلظ في هذا ، ويكبره ، ويتناكره ، ويقول : الفاعل لا يحذف ، ثم إنه فيما بَعْدُ لانَ له ، وخفض من جناح تناكره ، وعلى كل فإذا كان الكلام إنما يُصْلِحُه أو يفسدُه معناه ، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أَرَ به بأساً »(٣) .

وهذا الرأي الذي ذهب إليه ابن جني ، والكسائي من قبله هو الرأي الأحرى بالقبول ؛ لعدة أمور :

أولاً : ورود الشواهد العربية الكثيرة المتنوعة الدالة عليه .

ثانياً : أن الأصل في صحة الكلام وضوح المعنى وفهم المراد ، فإذا اتضح المعنى مع حذف الفاعل لدلالة المقام أو المقال عليه ، فما المانع من جوازه ؟

ثالثاً : أن النحاة قد أجمعوا على جواز حذف الفاعل في مواضع معروفة ، كفاعل المصدر ، وفاعل الفعل المبني للمجهول ، وغيرهما(٤) ، فليكن حذفُه مع اتضاح المراد أحدَ هذه المواضع ، ولا داعي للتفريق بينه وبينها ، فقد ورد الجميع عن العرب .

---

(١) انظر تأويل الشواهد عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ١٢١ – ١٢٤ ؛ والأزهري ١/ ٢٧١ – ٢٧٢ .

(٢) انظر رأي الكسائي عند : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٦ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٤ ، والأزهري ١/ ٢٧٢ .

(٣) ابن جني : الخصائص ٢/ ٤٣٣ .

(٤) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٢/ ٢٥٥ – ٢٥٦ .

قلب الإعراب

يرى أكثر علماء النحو : أن رفع الفاعل ونصب المفعول من الأحكام التي لا يصح اختلالها أو قلبها إلا في ضرورة الشعر[١] ، وقد عدها بعضهم من الضرورات المتوسطة[٢] .

وبالرغم من اطراد هذه القاعدة ، إلا أنه قد خالفها عدد من الأمثال العربية ، منها :

١ــ جَلَّى مُحِبٌّ نَظَرَهُ[٣]

٢ــ أَبْدَى الصَّرِيحُ عَنِ الرَّغْوَةِ[٤]

٣ــ بَرِئَتْ قَابِبَةٌ مِن قُوبٍ[٥]

٤ــ جَلَّ الرِّفْدُ عَنِ الهاجِنِ[٦]

٥ــ قَدْ تَقْطَعُ الدَّوِّيَّةَ النَّابُ[٧]

أما المثل الأول فقد قال عنه الزمخشري : « هذا من مقلوب الكلام ، كقولهم : (أَبْدَى الصَّرِيحُ عَنِ الرَّغوَةِ) والأصل : جلَّى محباً نَظَرُه ، بمعنى أظهر محبَّته نظرُه »[٨] ، وفي كلامه إشارة إلى القلب في المثل الثاني .

---

(١) انظر : ابن يعيش : التهذيب الوسيط ٣٩٥ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٢٦٦ ، وابن أبي الربيع ١/ ٢٦٢ .

(٢) انظر : الجمهرة ٢/ ٥٣٩ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٣٥٦ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٢١ ، والبكري ٤٨٦ ، والميداني ١/ ١٦٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٥٤ . ويروى (جلى محباً نظره) ، ولا شاهد في هذه الرواية .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٥٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٨ و ٢٧ ، والبكري ٦٠ ، والميداني ١/ ١٠٣ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٥ .

(٥) المثل عند : الميداني ١/ ٩٨، ورواه الزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٣ (تخلصت) ، ورواه العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٢٨٠ (تخلصت قابية) ، والمعنى فيها واحد .

(٦) المثل في : المصدر السابق ١/ ١٦٤ . يضرب لمن يصغر عن الأمر ، ولا يقوى عليه .

(٧) المثل عند : الميداني ٢/ ١٠٥ ، وروي برفع (الناب) ونصب (الدوية) عند : العسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٢٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٣٦٥ ، ولا شاهد في هذه الرواية . يضرب للشيخ فيه بقية .

(٨) الزمخشري : المستقصى ٢/ ٥٤ .

وقال العسكري عن المثل الثالث ـ وقد رواه (تَخَلَّصَتْ قَابِيَةٌ مِنْ قُوبٍ) ـ : « ومعنى تخلصت قابية من قوب : تخلصت البيضة من الفرخ ، يضرب لمن انفصل من صاحبه ، ففي المثل قلب ؛ لأن الذي يتخلص هو الفرخ لا البيضة »(١) .

وقال الميداني عن المثل الرابع : « الرفد : القدح ، والهاجن : البكرة تنتج قبل أن يطلع لها سن ، ويراد جلت الهاجن عن الرفد »(٢) ، أي أن البكرة أصغر من أن يوضع تحتها قدح الحلب .

وقال عن المثل الأخير : « الدَّوُّ والدَّوِّيَّة : المفازة ، والناب : الناقة المسنة »(٣) ، فالقلب فيه واضح ؛ لأن الناب هي التي تقطع الدوية .

وقد وافق تلك الأمثالَ في مخالفة القاعدةِ عددٌ من القراءات القرآنية ، وأقوال العرب(٤) .

فمن القراءات : قراءة ابن كثير ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾(٥) ، بنصب (آدمَ) مع أنه الفاعل، ورفع (كلماتٌ) مع أنها المفعول(٦)، وقراءة ابن عباس ﷺ ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ ﴾(٧) ، برفع (إبراهيم) مع أنه المفعول ، ونصب (ربه) مع أنه الفاعل(٨) .

---

(١) العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٢٨٠ .

(٢) الميداني ١/ ١٦٤ .

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٠٥ .

(٤) وورد القلب في الأبيات الشعرية أيضاً ، وذلك جائز عند النحاة ؛ حملاً على الضرورة ، ولذلك لم أورد شيئاً من تلك الأبيات .

(٥) البقرة ٣٧ .

(٦) القراءة عند : الأنباري : البيان ١/ ٧٥ ، والسمين الحلبي ١/ ٢٩٥ ، وابن القاصح ١٥٠ ، وأبي السعود (محمد بن محمد العمادي ٩٥١هـ : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ؛ د.ت) ١/ ٩٢ ، والصفاقسي (علي النوري ١١١٨هـ : غيث النفع في القراءات السبع ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ، ط٣ ، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م) ١٠٧ .

(٧) البقرة ١٢٤ .

(٨) القراءة عند : الزمخشري : الكشاف ١/ ٣٠٨ ، وأبي حيان : البحر ١/ ٣٧٤ ، والسمين الحلبي ٢/ ٩٨ ، وأبي السعود ١/ ١٥٥ .

ومن أقوال العرب المخالفة للقاعدة قولهم : **خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ**(١) ، و **كَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ**(٢) ، و **أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسِي**(٣) ، و **إِذَا طَلَعَتِ الجَوْزَاءُ انْتَصَبَ العُودُ في الحِرْبَاءِ**(٤) ، و **أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ**(٥) .

وهذا العدد من الشواهد المخالفة لهذه القاعدة جعل ابن الطراوة يجيز قلب الإعراب في الشعر وفي الكلام اتساعاً ، واتكالاً على فهم المعنى .

قال ابن أبي الربيع : « وأما ابن الطراوة فقال : إذا فهم المعنى فارفع ما شئت ، وانصب ما شئت ، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً ، وذلك نحو : ضرب زيد عمراً »(٦) .

والحق أن القلب قد يكون مقصوداً لمعنى بلاغي ، أو يعتمد على معاني الأفعال المستعملة في الأمثال ، فلا يدخل حينئذ في هذه المسألة ، وهذا ما يمكن أن ينطبق على عدد من الشواهد السابقة .

فالمثلان الأول والثاني يعتمد القلب فيهما على معنى الفعلين (جَلَّى) و(أَبْدَى) ، فإذا كان معنى (جَلَّى) : حسَّن ؛ من قولهم : جلوت العروس إذا حسنتها ، و(أبدَى) إذا استعمل لازماً بمعنى (بَدَى) ـ كما شرحهما بذلك الميداني(٧) ـ ، فلا يكون في المثلين قلب حينئذ .

---

(١) انظر القول عند : ابن أبي الربيع ١/ ٢٦٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٣/ ٨ .

(٢) انظر القول عند : السيوطي : همع الهوامع ٣/ ٨ .

(٣) انظر القول عند : سيبويه ١/ ١٨١ ، وابن يعيش : التهذيب الوسيط ٣٩٧ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٢٧١ ، وابن أبي الربيع ٢/ ٧١٣ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٤٩ .

(٤) انظر القول عند : أبي زيد ٢٣٩ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٢٧١ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٤٩ .

(٥) انظر القول عند : سيبويه ١/ ١٩١ .

(٦) ابن أبي الربيع ١/ ٢٦٢ ، وانظر رأي ابن الطراوة أيضاً عند : الأزهري ١/ ٢٧٠ ، والرأي من غير نسبة إليه عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٤٨ - ٢٤٤٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ٥/ ٣٤٩ . وقد قال بهذا الرأي من المحدثين : تمام حسان . انظر : تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ، ١٩٧٣م) ٢٣٣ .

(٧) انظر : الميداني ١/ ١٠٣ و ١٦٠ .

والمثل الثالث (بَرِئَتْ قَائِبَةٌ مِنْ قُوبٍ) يمكن أن يكون القلب فيه مقصوداً ، كما يقال : تخلصت الحامل ممن في بطنها ، أي : كأن البيضة مَلَّت الفرخ ؛ لطول مكثه بها ، فتخلصت منه .

وأما المثل الرابع (جَلَّ الرِّفْدُ عَنِ الهَاجِنِ) فقد فَسَّر الميداني (جَلَّ) بـ(صَغُر)؛ ولذلك حكم عليه بالقلب ، وإذا فُسِّر (جَلَّ) بـ(كبر) ـ لأنه من ألفاظ الأضداد[١] ـ كان المعنى صحيحاً لا قلب فيه ، وهذا هو الأقرب في شرحه[٢] .

وأما القراءات فقد قال السمين الحلبي عن القراءة الأولى : « وذلك أن من تلقاك فقد تلقيته ، فتصح نسبة الفعل إلى كل واحد ، وقيل : لما كانت الكلمات سبباً في توبته جعلت فاعلةً »[٣] .

وقال عن القراءة الثانية : « قالوا : وتأويل (ابتلى ربه) : دعا ربه ، فسمى دعاءه ابتلاء مجازاً ؛ لأن في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير »[٤] .

وبالرغم من بقاء عدد من الشواهد تدل لرأي ابن الطراوة ، إلا أن الباحث في كلام العرب لا يمكن أن يطمئن إلى تعميمه في الحكم ، فأكثر كلام العرب قد جاء منضبطاً على القاعدة ، مع كثرة ما قد يفهم بلا إعراب ، ولذلك فالحكم العدل في هذه المسألة ، والقول الفصل الذي يطمئن إليه الباحث ، هو كلام سيبويه فيها ، فقد قال : « وأما قوله : (أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ) فهذا جرى على سعة الكلام ، والجيد : أُدْخِلَ فَاهُ الحَجَرُ ، كما قال : (أَدْخَلْتُ في رأسِي القَلَنْسُوَةَ) ، والجيد : أدخلت في القلنسوة رأسي »[٥] .

---

(١) قال الجوهري (إسماعيل بن حماد ٣٩٣هـ : الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) (جلل) : " والجلل : الأمر العظيم ، والجلل أيضاً : الهين ، وهو من الأضداد " .

(٢) انظر توجيهات هذه الأمثال عند : صقر (محمد جمال : الأمثال العربية دراسة نحوية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم ـ القاهرة ، ١٩٩١م) ٢٩٦ - ٢٩٩ .

(٣) السمين الحلبي ١/ ٢٩٥ .

إذن فالتوسع موجود عند العرب عند فهم المعنى ، ولكنه ليس المفضلَ عندهم في الكلام ، فالإنسان لا يهدف من كلامه إلى مجرد الإفهام ، بل يرمي إلى سرعة إيصال المعنى المراد ، مع عدم التشويش في الأذهان ، ولا شك أن اضطراب الإعراب — وإن فهم منه المعنى — ليس بالمريح للمتلقي ، ولا بالمفضل عند السامع ، ولذلك فهو مع قبوله مكروه .

هذا ما يمكن أن يقال في هذه المسألة ، والله أعلم .

تنكير الحال

يرى أكثر النحاة وجوب تنكير الحال(١)، قال سيبويه : « فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام، ولم يضف، لو قلت : ضربته القائمَ، تريد: قائماً؛ كان قبيحاً، ولو قلت : ضربتهم قائميهم، تريد : قائمين ؛ كان قبيحاً »(٢).

وعلل ذلك الأزهري بقوله : « لأن الغالب كونها مشتقة ، وصاحبها معرفة ، فالتزم تنكيرها ؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً ، إذا كان صاحبها منصوباً ، وحمل غيره عليه »(٣).

وقد خالف هذه القاعدةَ النحويةَ عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

مَرَرْتُ بِهِم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ(٤)

ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا(٥)

أَفْلَتَ فُلانٌ جُرَيْعَةَ الذَقَنِ(٦)

جَاءَ القَوْمُ قَضَّهُمْ بِقَضِيْضِهِمْ(٧)

---

(١) انظر : ابن السراج ١/ ١٦٤ ، والشنتريني (محمد بن عبدالملك ٥٤٩هـ : تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، تحقيق : معيض العوفي ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) ٧٧ ، وابن معطي (يحيى ابن عبدالمعطي المغربي ٦٢٨هـ : الفصول الخمسون ، تحقيق : محمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) ١٨٦ ، وابن هشام : شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٧٨ ، والسيوطي : المطالع السعيدة (في شرح الفريدة ، تحقيق : نبهان حسين ، وزارة الأوقاف ـ بغداد ، ١٩٧٧م) ٢/ ٧ .

(٢) سيبويه ١/ ٣٧٧ .

(٣) الأزهري ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣ . وانظر : السيوطي : همع الهوامع ٤/ ١٨ .

(٤) المثل عند : الميداني ٢/ ٢٧١ .

(٥) المثل عند : الميداني ١/ ٢٧٥ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٨٨ . ويروى (تفرقوا أيدي سبا) و(أيادي سبا) . يضرب المثل بـ(سبأ) على التفرق ؛ لتفرق أولاده في البلاد .

(٦) المثل عند : الميداني ٢/ ٦٩ . وروي عند : أبي عبيد ٣٢١، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ١١٥، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٧٤ (بجريعة الذقن) ولا شاهد في هذه الرواية . قال الميداني : " نصب (جريعة) على الحال ، كأنه قال : أفلت فاذقاً ...

فقد عُرِّفَت الحال بالألف واللام في المثل الأول ، وبالإضافة في بقية الأمثال ، وذلك ما لم تُجزْهُ القاعدة السابقة .

وقد وافق هذه الأمثالَ العربية ، في مخالفة تلك القاعدةِ النحوية ، قراءةٌ قرآنية ، وعددٌ من أقوال العرب والأبيات الشعرية .

فالقراءة هي : قراءة الحسن وابن أبي عبلة ﴿ لَنُخْرِجَنَّ الأَعَزَّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾ (١)،

فـ(الأعز) مفعول ، و(الأذل) حال معرف بـ(ال)(٢) ، وقرأها الحسن ﴿ لَنَخْرُجَنَّ الأَعَزَّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾، بنصب (الأعز) على الاختصاص ، و(الأذل) حال معرف أيضاً(٣)، وقُرِئَتْ ﴿ لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾، فـ(الأعز) فاعل، و(الأذل) حال كذلك(٤) .

وأما الأقوال فهي : **ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ**(٥) ، **ورَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ**(٦) ، **وجَلَسَ وَحْدَهُ**(٧) ، **وفَعَلَ ذَلِكَ جُهْدَهُ وطَاقَتَهُ**(٨) ، **وكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ**(٩) ، **ومَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ**(١٠) ، **وجَاءَت الخَيْلُ بَدَادِ**(١١) .

ومن ذلك قول إحدى نساء الصحابة ﵃ : « **وَمَا لَنَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ** »(١٢) .

---

(١) المنافقون ٨ .

(٢) القراءة عند : الفراء ٣/ ١٦٠ ، وابن خالويه : مختصر البديع ١٥٧ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢/ ٥٩٠ .

(٣) القراءة عند : أبي حيان : البحر ٨/ ٢٧٤ .

(٤) القراءة عند : الفراء ٣/ ١٦٠ ، وابن خالويه : مختصر البديع ١٥٧ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢/ ٥٩٠ .

(٥) القول عند : ابن مالك : شرح عمدة الحافظ ٤١٩ ، وأبي حيان : شرح اللمحة ١٧٨ ، وابن الوردي ٢٣٤ .

(٦) القول عند : ابن الشجري ١/ ٢٣٥ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦ ، والقرشي (محمد ابن أحمد الكيشي ٦٩٥هـ : الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله البركاتي ، محسن العميري : جامعة أم القرى ـ مكة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م) ٢٣٨ .

(٧) القول عند : سيبويه ١/ ٣٧٢ ، وابن مالك : شرح عمدة الحافظ ٤١٩ ، وأبي حيان : شرح اللمحة ١٧٨ .

(٨) القول عند : سيبويه ١/ ٣٧٢ ، وابن الشجري ١/ ٢٣٥ ، والقرشي ٢٣٨ .

(٩) القول عند : سيبويه ١/ ٣٧٧ ، وابن الشجري ١/ ٢٣٦ ، والخوارزمي ١/ ٤٣٣ ، والقرشي ٢٣٨ .

(١٠) القول عند: سيبويه ١/ ٣٧٢؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٤؛ والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ١٠ .

(١١) القول عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧ ، وأبي حيان : شرح اللمحة ١٧٨ .

(١٢) رواه مسلم ١/ ٨٦ ، وأحمد بن حنبل (المسند ، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة ، د.ت) ١/ ٤٣٣ .

ففي القول الأول عرفت الحال بالألف والـلام ، وفي الخمسة التالية له عرفت بالإضافة ، وفي الأخير وردت الحال علم جنس ، وهو (بدادِ) علم على التبدد ، وفي الحديث عرفت بالإضافة .

ومن الأبيات : قول لبيد(١) :

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

فعرف (العراكَ) وهي حال ، وقول الشماخ(٢) :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا ... تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالبَقِيعِ سِبَالَهَا

فـ(قَضَّها بقَضِيضِها) حال معرف بالإضافة ، وقول الربيع بن ضبع(٣) :

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

فقد عرف الحال (وحدي) بالإضافة .

وقد حاول النحاة تأويل هذه الشواهد بحيث لا تخالف القاعدة ، ثم اختلفوا فيما بينهم في كيفية التأويل ، فقال بعضهم : إن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة ، ففي المثل (أرسلها العراك) يقدرونه بـ(تعترك العراك) ، وذهب بعضهم إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة ، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين ، منتصبة على الحال بنفسها ، مشتقة من ألفاظها ومن معانيها ، فيكون التقدير في المثل السابق (معتركة) ، وهكذا يقدرون جميع الشواهد السابقة(٤) .

---

(١) البيت له في ديوانه (بشرح الطوسي ؛ تحقيق : حنا نصر ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م) ١٦٢ ؛ وهو عند : سيبويه ١/ ٣٧٢ ، والأعلم الشنتمري: النكت ١/ ٣٩٩ ، وابن الشجري ٣/ ٢١ ، والبغدادي : الخزانة ٣/ ١٩٢ . والمعنى : وجه الإبل ولم يرتبها ؛ فأرسلها مزدحمة ، ولم يشفق على نغص الدخال ، والدخال : أن يشرع الضعيف بين قويين فيتغصص عليه شربه .

(٢) البيت له في ديوانه (تحقيق وشرح : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ـ القاهرة ، ١٩٧٧م) ٢٩٠ ، وهو عند : سيبويه ١/ ٣٧٤ ، والخوارزمي ١/ ٤٣٤ ، وابن منظور (قضض) . السبال : جمع سَبَلة ، وهي مقدم اللحية ، وكانوا إذا تأهبوا للكلام مسحوا سبالهم ؛ ولا سيما عند التهديد .

(٣) انظر البيت عند : سيبويه ١/ ٨٩ – ٩٠ ، وأبي زيد ٤٤٦ ، والأزهري ٢/ ٣٦ .

(٤) انظر تأويلات جميع الشواهد بالتفصيل مع الخلافات عند : أبي حيان: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٣ – ١٥٦٩ .

ولم يرتض هذه التأويلات جماعةٌ من النحويين ، هم : يونس والبغداديون ، فأجازوا تعريف الحال ؛ قياساً على ما سمع من هذه الشواهد الكثيرة المتنوعة(١) .

والذي يطمئن إليه الباحث ، هو الجمع بين الرأيين ، بأن يقال : تعريف الحال جائز لكثرة الشواهد الدالة عليه ، ولكنْ عند أمن المحذور الذي من أجله منع تعريفه المانعون ، وذلك هو الالتباس بالصفة ، وبذلك يكون الباحث قد تخلص من الاضطرار إلى التأويلات البعيدة ، وأخذ بالمعقول ، مع عدم رد المنقول .

ويمكن للباحث أن يلاحظ اطراد هذا الحكم المتوسط ، في جميع ما ذكر من الشواهد المخالفة للقاعدة ، فلا يرى في شيء منها أي نوع من الالتباس .

فحكم تعريف الحال من خلال هذا الرأي : الجواز عند أمن الالتباس بالصفة .

مجيء الحال من المنادى

يرى بعض النحاة عدم جواز مجيء الحال من المنادى؛ لأن حرف النداء عامل ضعيف(١).

قال السهيلي : « وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة حرفِ النداء وسائرِ حروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف »(٢).

ولكن المثلين العربيين :

يا عَبْرَى مُقْبِلَةً وَسَهْرَى مُدْبِرَةً(٣)

يابْنَ اسْتِها إذا أَحْمَضَتْ حِمارَها(٤)

قد خالفا رأي هؤلاء النحاة ، فورد فيهما مجيء الحال من المنادى ، فـ(مقبلة) و(مدبرة) في المثل الأول حالان من المنادَيَيْنِ (عبرى)و(سهرى) المعامَلَين معاملةَ المعرفة؛ لأنهما نكرتان مقصودتان، ومتعلّق الظرف (إذا) في المثل الثاني حال من المنادى (ابن) .

ويوافق هذين المثلين في المخالفة قول النابغة الذبياني(٥) :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ ... يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوامِ

فـ(ضراراً) حال من المنادى (بؤس) .

---

(١) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٤/ ٢١ و ٢٤ ، والصبان ٢/ ١٨٠ .

(٢) السهيلي ٢٢٩ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٢٦٢ ، والميداني ٢/ ٤١١ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٤٠٦ . قال الميداني : " عبرى : تأنيث عبران، وهو الباكي، وكذلك سهرى : تأنيث سهران، وهو الأرق ، يخاطب امرأة . يضرب للأمر يكره من وجهين " .

(٤) المثل عند : الميداني ٢/ ٤٢٠، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٤٠٥ . قال الزمخشري : " الضمير للأم ، والمعنى : أنه ولد من جانب الاست دون القبل ؛ لخبثه ودعارته ، وقوله : (أحمضت حمارها) أي : أرسلته في الحمض ، وهو مثل لتمكينها الفحل من الاست ، كأنه سيم قبلها كما تسام الإبل الخلة ، فأحمضته كما تحمض الإبل . يضرب في التنبيه " .

(٥) البيت له في ديوانه (تحقيق وشرح : علي فاعور ، دار الفكر العربي — بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م) ١١٠ ، وهو عند : سيبويه ٢/ ٢٧٨ ، وابن جني : الخصائص ٣/ ١٠٦ ...

وقول الشاعر[١] :

يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مَبْكِيّاً بِسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَذَلْتَ لِمَنْ وَافَاكَ أَفْرَاحَا

فـ(مبكياً) حال من المنادى (الربع) .

ولذلك جوز آخرون من النحاة مجيء الحال من المنادى[٢] .

قال الصبان : « وأسقطا النداء ؛ لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف ، فقد منعه بعضهم ، وإن كان الأصح ـ كما في جامع ابن هشام[٣] ـ الجواز »[٤] .

وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث لوجود الشواهد المؤيدة له .

---

(١) انظر البيت عند : ابن هشام : الجامع الصغير ١١٧ ، والصبان ٢/ ١٨٠ .

(٢) انظر : الرضي : شرح الكافية ٢/ ١٤، والموصلي : شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٦١ ؛ وابن هشام : الجامع الصغير ١١٧ ؛ والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٢١ و ٢٤ .

تقديم الحال على العامل

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، نحو : راكباً جاء زيد ، ويجوز مع المضمر ، نحو : راكباً جئت ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر(١) .

قال المبرد مبيناً رأي البصريين : « واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير ، إلا أنها لا تكون إلا نكرة ، وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنها مفعولة ، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل ، تقول : جاء راكباً زيد ؛ كما تقول : ضرب زيداً عمرُو ، وراكباً جاء زيد ؛ كما تقول : عمراً ضرب زيدٌ ، وقائماً زيداً رأيت ؛ كما تقول : الدرهم زيداً أعطيت »(٢) .

وقد خالف رأيَ الكوفيين في هذه المسألة عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ(٣)

كَارِهًا حَجَّ بَيْطَرٌ(٤)

---

(١) الأنباري : الإنصاف ١/ ٢٥٠ ، وانظر : الأنباري : أسرار العربية ١٩٢ ، والعكبري : التبيين (عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ) ٣٨٣ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٨ ، والموصلي : شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٦٠ ، والشرجيّ (أبا عبدالله عبداللطيف بن أبي بكر ٨٠٢هـ : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ـ بيروت ، ١٤٠٧هـ) ٣٧ .

(٢) المبرد : المقتضب ٤/ ١٦٨ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ١٣٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٤١ ، والميداني ١/ ٣٥٨ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٢٣ ، وابن منظور (حلب) . يضرب المثل في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق ؛ ومعناه : يؤوب الحلبة متفرقين ؛ وذلك أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون . فإذا صدروا تفرقوا ، واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته ، ثم يؤوب الأول فالأول .

كَارِهاً يَطْحَنُ كَيْسَانُ(١)

كُرْهاً تَرْكَبُ الإبِلُ السَّفَرَ(٢)

فـ(شتى) و(كارهاً) و(كارهاً) و(كرهاً) أحوال من الفاعلين (الحلبة) و(بيطر) و(كيسان) و(الإبل) ، وقد تقدمت الأحوال في هذه الأمثال على عواملها.

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأن قالوا : إنما قلنا : لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : (راكباً جاء زيد) كان في (راكباً) ضمير (زيد)، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز(٣) .

أما البصريون فقد احتجوا بالنقل والقياس :

أما النقل : فمنه بعض ما تقدم من الأمثال العربية ، ومنه قول الشاعر(٤) :

سَرِيْعاً يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُوْلِي النُّهَى ... إذا بِرَجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوا اليَأْسَا

وأما القياس : « فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم (عمراً ضرب زيدٌ) فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأجابوا عن قول الكوفيين : (إنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر) بأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (٥)، فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً في اللفظ ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم »(٦) .

---

(١) المثل في : المصدر السابق ٢/ ١٦٤ . يضرب المثل لمن كلف أمراً وهو فيه مكره ، و (كيسان) اسم رجل .
(٢) المثل في : المصدر السابق . يضرب للرجل يركب من الأمر ما يكرهه .
(٣) الأنباري : الإنصاف ١/ ٢٥١ .
(٤) انظر البيت عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ ، وابن عقيل : المساعد ٢/ ٢٤ .

والذي يطمئن إليه الباحث في هذه المسألة هو رأي البصريين، كما قال ابن مالك بعد إيراد المثل العربي (شَتَّىَ تَـؤُوبُ الحَلَبَـةُ) : « وهذا كلام مروي عن الفصحاء، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه؛ فتعينت مخالفتهم في ذلك »(١).

وقوع الفعل الماضي الخالي من (قد) حالاً

اختلف النحاة في جواز وقوع الفعل الماضي الخالي من (قد) حالاً ، فمنعه أكثر البصريين(١) ، والفراء وأبو بكر ابن الأنباري من الكوفيين ، وجوزه أكثر الكوفيين ، والأخفش من البصريين .

قال أبو البركات الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) ، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً »(٢) .

وقال الفراء ــ مبيناً رأي المانعين ــ : « وقولك للرجل: (أصبحتَ كَثُرَ مالُكَ) لا يجوز إلا وأنت تريد : وقد كثر مالك ؛ لأنهما جميعاً قد كانا ، فالثاني حال للأول ، والحال لا تكون إلا بإضمار(قد) أو بإظهارها »(٣) .

وقال أبو بكر ابن الأنباري : « الماضي لا يكونُ حالاً إلا بـ(قد) »(٤) .

وقد خالف رأيَ المانعين في هذه المسألة قولُ العرب في المثل :

افْعَلْ كَذا وَخَلاكَ ذَمٌّ(٥)

فالفعل في جملة الحال (وخلاك) ماضٍ خالٍ مِن (قد) .

---

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤/ ١٢٣ ، وابن السراج ١/ ٢٥٤ ، والجزولي (أبا موسى عيسى ابن عبدالعزيز ٦٠٧هـ : المقدمة الجزولية ، تحقيق : شعبان عبدالوهاب محمد ، بدون معلومات) ٩٢ ؛ وابن يعيش : شرح المفصل ٢/ ٦٧ ؛ وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠ ؛ والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٤٩ - ٥٠ .

(٢) الأنباري : الإنصاف ١/ ٢٥٢ ، وانظر : العكبري : التبيين ٣٨٦ ، والشرحي ١٢٤ .

(٣) الفراء ١/ ٢٤ .

(٤) أبو بكر ابن الأنباري : شرح القصائد السبع ٣٨ .

(٥) المثل بهذه الرواية عند : أبي عبيد ٢٢٨، والبكري ١١٣، والميداني ٢/ ٨٠ ، وبرواية (دعني وخلاك ذم) عند : المفضل الضبي ١٤٦ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٢٣٥ ، والزمخشري : المستقصى

وقد احتج المانعون لمذهبهم: « بأن الحال ـــ مـــن الأسمـــاء والأفعـــال ـــ مـــا كـــان موجوداً وقت الإخبار، أو محكيـــاً، كقولـــك: هـــذا زيـــد قائمـــاً، أي: في هـــذه الحال، والحكاية كقولك: جاء زيد راكباً، فالمجيء ماض و(راكبـــاً) حكايـــة حالـــه وقت المجيء، والماضي هنا قد انقضى، وما كان قد انقضـــى وانقطـــع لا يكـــون هيئـــة للاسم وقت وقوع الاسم منـــه أو بـــه، وذاك أن الحـــال: وصـــف هيئـــة الفـــاعل أو المفعول بـــه، ومـــا كـــان غـــير موجـــود كيـــف يصـــح أن يكـــون هيئـــة؟ ... و(قد) تقرب الماضي من الحال، والقريب من الشيء مجـــاور لـــه، والمجـــاور يعطـــى حكم المجاور، وهذا مشهور كثير في أبـــواب النحـــو »(١).

قال المبرد: « وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه، و(فَعَل) لما مضى، فلا يقع في معـــنى الحال »(٢).

أما المجيزون فقد استدلوا لمذهبهم بـــالنقل والقيـــاس.

فمن النقل: قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٣)، فـــ(حصرت) فعل ماض حال من (قد) وقع حالاً، وقوله سبحانه: ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾(٤)، (ردت) فعل ماض حال من (قد) وقع حالاً أيضاً، وقوله عز وجل: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾(٥)، (قلت) حال، وهو فعل ماض خال من (قد)، وقوله تبـــارك وتعـــالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾(٦)، (وكنتم) فعل ماض حال من (قد)

وقع حالاً أيضاً، وقوله سبحانه: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾(١)، (وقعدوا) حال حلت من (قد)، وقوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾(٢)، (وكان) حال حلت من (قد) أيضاً، وقوله: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا ﴾(٣)، (وكانت) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً.

ومنه قول امرئ القيس(٤):

لَهُ كَفَلٌ كَالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى ... إلى حَارِكٍ مِثْلِ الغَبِيطِ المُذَأَّبِ

فـ(لبده) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً، وقول طرفة(٥):

وَكَرِّي إذا نَادَى المُضَافُ مُحَنَّباً ... كَسِيدِ الغَضَا نَبَّهْتَهُ المُتَوَرِّدِ

(نبهته) حال، وهو فعل ماض خال من (قد)، وقول النابغة الذبياني(٦):

سَبَقْتُ الرِّجَالَ البَاهِشِينَ إلى العُلا ... كَسَبْقِ الجَوادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوارِدِ

(اصطاد) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً، وقول أبي صخر الهذلي(٧):

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

(بلله) فعل ماض خال من (قد) وقع حالاً أيضاً.

---

(١) آل عمران ١٦٨.

(٢) هود ٤٢.

(٣) مريم ٨.

(٤) البيت له في ديوانه ٣٣، وابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٣٧١.

(٥) البيت له في ديوانه ٣٢، وابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٣٧١.

(٦) البيت له في ديوانه ٤٥، وابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٢.

(٧) انظر البيت عند: الأنباري: الإنصاف ١/ ٢٥٢، وابن يعيش: شرح المفصل ٢/ ٦٧، وابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وابن أبي الربيع ١/ ٥٥٥، وابن هشام: شرح شذور الذهب (تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ــ بيروت، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٨م) ٢١٨، وابن عقيل: شرح الألفية ٣/ ٢٠.

أما القياس فقد ذكروا له وجهين :

١. « أن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة ، نحوَ (مررتُ برجلٍ قاعدٍ ، وغلامٍ قائمٍ) جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، نحو (مررتُ بالرجلِ قاعداً ، وبالغلامِ قائماً) ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو (مررتُ برجلٍ قَعَدَ ، وغلامٍ قامَ) ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة ، نحو (مررتُ بالرجلِ قَعَدَ ، وبالغلامِ قامَ) ، وما أشبه ذلك »(١) .

٢. « أن الماضي يقع موضع المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ ﴾(٢) ، ويقع المستقبل بمعنى الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾(٣) ، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر ، وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك »(٤) .

ومع ذلك فقد حاول المانعون تأويل بعض شواهد الجواز، فذكروا لقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٥) أربعة توجيهات(٦) :

١. أن الجملة صفة لقوم المجرور في أول الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ ﴾ .

٢. أنها صفة لقوم مقدر ، ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع .

٣. أنها خبر بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

٤. أنها محمولة على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، فاللفظ لفظ الماضي، ومعناه الدعاء.

وحملوا حذف (قد) في الأبيات على الضرورة(١).

والذي يطمئن إليه الباحث ـ بعد هذه المناقشات ـ: القول بالجواز؛ لكثرة الشواهد المؤيدة له، وظهور الضعف والتكلف في تأويلها، لاسيما وقد اعتمد القولَ بالجواز كبارُ المحققين المتأخرين، كابن مالك وأبي حيان.

قال ابن مالك: «وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه، فإن قيل: (قد) تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية»(٢).

وقال أبو حيان: «والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد)، ولا يحتاج لتقديرها؛ لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً؛ لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة»(٣).

اقتران الفعل المضارع في جملة الحال بالواو

منع أكثر النحويين اقتران الواو بجملة الحال إذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً، أو منفياً بـ (لا)(١) .

وعلل ذلك ابن أبي الربيع بقوله : « وإنما لم تدخل الواو على الفعل المضارع ؛ لأنه شبيه باسم الفاعل، فكأنك إذا قلتَ : جاءَ زيدٌ يَضْحَكُ؛ قلت : جاء زيدٌ ضاحِكاً، وأنت لا تقول: جاء زيد وضاحكاً، فلا تقول: جاء زيد ويضحك »(٢).

وأوضَحَ ذلك الأزهريُّ في المضارعِ المنفي بـ (لا) بقوله : « لأن المضارع المنفي بـ (لا) بمنْزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير) ، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو »(٣) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحوية ، عددٌ من الأمثال العربية ، منها :

دُونَ ذا وَيَنْفُقُ الحِمَارُ(٤)

لا أُحِبُّ رِئْمَانَ أَنْفٍ وَأَمْنَعُ الضَّرْعَ(٥)

يَذْهَبُ يَوْمُ الغَيْمِ وَلا يُشْعَرُ بِهِ(٦)

انْجُ وَلا إِخَالُكَ نَاجِياً(٧)

---

(١) انظر : الأشموني ٢/ ١٨٧ – ١٨٨ ، والأزهري ١/ ٣٩٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٤٦ .

(٢) ابن أبي الربيع ٢/ ٨١٥ ، وانظر : الرضي : شرح الكافية ٢/ ٤٣ .

(٣) الأزهري ١/ ٣٩٢ .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٤٥ ، وابن سلمة ١١٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٤٥٠ ، والبكري ٣٤ و ٣٥، والميداني ١/ ٢٦٤ . قال الميداني : " أي الزم فولاً دون الذي تقول ـ أي : أقل منه ـ والحمار ينفق الآن دون هذا التنفيق ، والواو للحال . يضرب عند المبالغة في المدح إذا كان دونه اكتفاء . (قاله رجل عند مبالغة بائع في وصف حماره لمشترى) " .

(٥) المثل عند : الميداني ٢/ ٢١٦ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٤٢ .

(٦) المثل عند : أبي عبيد ٢٤٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٤٢٤ ، والميداني ٢/ ٤١٥ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٤١١ . يضرب في الساهي عن حاجته حتى تفوته .

(٧) المثل عند : المفضل الضبي ٧٩ ، وأبي عبيد ٤٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٢٧٦ ، والبكري ٣٧ . والميداني ٢/ ٣٣٩ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٨٥ .

فقد اقترنت الواو بالمضارع المثبت في جملتي الحال (ويَنْفُقُ الحِمارُ) و(وأُمْنَعُ الضَّرْعَ) من المثلين الأول والثاني ، كما اقترنت بالمضارع المنفي في جملتي الحال (ولا يُشْعَرُ به) و(ولا إخالُكَ ناجياً) من المثلين الثالث والرابع .

وقد وافق هذه الأمثالَ العربية ، في مخالفة هذه القاعدة النحوية ، عددٌ من الآيات القرآنية ، وأقوالِ العرب ، والأبياتِ الشعرية .

فمن الآيات(١) : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾(٢)، وقوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾(٣) ، وقراءة ابن ذكوان ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ (٤) ، بتخفيف النون(٥) .

فقد اقترنت الواو بالمضارع المثبت في جملة الحال (ويَصُدُّونَ) من الآية الأولى ، كما اقترنت بالمنفي في جملتي الحال (ولا تُسْأَلُ) و(ولا تَتَّبِعانِ) من الآيتين الثانية والثالثة .

وورد عن العرب قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ(٦) ؛ فاقترنت الواو بجملة الحال (وأَصُكُّ) .

---

(١) انظر الاستشهاد بهذه الآيات عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وابن عقيل : المساعد ٢/ ٤٦ .

(٢) الحج ٢٥ .

(٣) البقرة ١١٩ .

(٤) يونس ٨٩ .

(٥) القراءة عند : مكي (مكي بن أبي طالب ٤٣٧هـ : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) ١/ ٥٢٢، وابن الباذش (أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري ٥٤٠هـ : الإقناع في القراءات السبع ، تحقيق : عبدالمجيد قطامش ، جامعة أم القرى ـ مكة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ) ٢/ ٦٦٢ ، والبنا ٢/ ١١٩ .

(٦) القول عند : ابن عصفور : المقرب ١/ ١٥٤، وابن عقيل : المساعد ٢/ ٤٦، والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٤٦ .

ومما ورد من الأبيات قول عنترة(١) :

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأَقْتُلُ قَوْمَها زَعْماً لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيسَ بِمَزْعَمِ

فاقترن المضارع المثبت في جملة الحال (وأَقْتُلُ قَوْمَها) بالواو .

ومنها قول زهير(٢) :

بَلِينَ وتَحْسَبُ آياتِهِنَّ عَنْ فَرْطِ حَوْلَيْنِ رِقّاً مُحِيلا

اقترن المضارع المثبت في جملة الحال (وتحسَبُ آياتِهِنَّ) بالواو أيضاً ، وقول عبدالله بن همام السلولي(٣) :

فَلَمّا خَشِيتُ أَظافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالِكا

اقترن فيه المضارع المثبت في جملة الحال (وأَرْهَنُهُمْ مالِكاً) بالواو ، وقول مالك ابن رقية(٤) :

أَماتُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ ولا يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ

وفيه اقترنت الواو بالمضارع المنفي بـ(لا) في جملة الحال (ولا يُنَهْنِهُنِي) .

ولهذا العدد من الشواهد ذهب كثيرٌ من العلماء ـ كابن عصفور(٥) والزمخشري(٦) وابن يعيش(٧) ـ إلى جواز اقتران المضارع المنفي بـ(لا) في جملة الحال بالواو .

---

(١) البيت له في ديوانه (دار بيروت ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) ١٦؛ وهو عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٣٦٧ ، والأشموني ٢/ ١٨٧ ، والأزهري ١/ ٣٩٢ .

(٢) البيت له في ديوانه ١٩٤ ، وهو عند : ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٣٦٧ . بلين : درسن ، وآياتهن : علاماتهن ، عن فرط حولين : عن مضي حولين ، محيل : أتى عليه حول . شبّه رسوم الدار برق مكتوب ، قد أتى عليه حول ؛ بحيث يتغير ويندرس .

(٣) انظر البيت عند : ابن عصفور : المقرب ١/ ١٥٤، وابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٣٦٧ ، وابن عقيل : المساعد ٢/ ٤٦؛ والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٤٦ .

(٤) انظر البيت عند : الأشموني ٢/ ١٨٩ .

(٥) انظر : ابن عصفور : المقرب ١/ ١٥٤ .

(٦) انظر : الزمخشري : المفصل ٦٤ .

(٧) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٢/ ٦٧ .

وزاد ابن مالك فجوزه في المثبت أيضاً ، مع قلة ورودهما عن العرب ، إلا أنه أوجب فيهما التأويل ، بتقدير مبتدأ محذوف يدل له السياق ، كأن يقدر في القول المروي عن العرب بـ(وأنا أصك عينه)(١) .

والذي يطمئن إليه الباحث هو ما رآه ابن مالك من جواز اقتران المضارع المثبت والمنفي بالواو في جملة الحال ، مع قلة ورودهما عن العرب ، ولكن من غير حاجة إلى التأويل الذي أوجبه ؛ لما فيه من التكلف ، مع إمكان قياسه بالجملة الاسمية ، فكما أن جملة الحال الاسمية تقترن بالواو ؛ لورودها عن العرب ، فكذلك جملة الحال الفعلية يصح أن تقترن بالواو ؛ لورودها عن العرب كذلك ، ولا داعي حينئذ إلى تحويلها بالتقدير إلى جملة اسمية . والله أعلم .

وصف مجرور (رُبَّ)

يرى كثير من النحاة وجوب وصف مجرور (رُبَّ)(١) ، ومن هؤلاء النحاة : ابن السراج(٢) والفارسي(٣) والعبدي وأكثر المتأخرين كالشلوبين(٤) ، بل نسب إلى البصريين(٥) ، قالوا : لأن (رُبَّ) أجريت مجرى حرف النفي ؛ حيث لا تقع إلا صدراً ، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها ، بخلاف سائر حروف الجر ، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك(٦) .

وعلله ابن يعيش بقوله : « لأنهم لما حذفوا العامل فكثر ذلك عنهم أوجبوا الصفة ؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل »(٧) .

وقد خالف هذا الحكمَ عددٌ كبير من الأمثال العربية يطول ذكرها ؛ فأكتفي بذكر بعضها(٨) :

رُبَّ لائِمٍ مُلِيْمٌ(٩) — رُبَّ فَرَقٍ خَيرٌ مِنْ حُبٍّ(١٠)

رُبَّ حمقَاءَ مُنْجِبَةٌ(١١) — رُبَّ رَأْسٍ حَصِيْدُ لِسَانٍ(١٢)

---

(١) انظر : ابن أبي الربيع ٢/ ٨٦٤ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤١ ؛ والصبان ٢/ ٢٠٧ .

(٢) انظر : ابن السراج ١/ ٤١٨ .

(٣) انظر : الفارسي : الإيضاح العضدي ١/ ٢٥١ .

(٤) انظر : الشلوبين : التوطئة ٢٤٥ .

(٥) انظر الآراء في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤١ ؛ والمرادي : الجنى الداني ٤٥٠ .

(٦) انظر : السيوطي : همع الهوامع ٤/ ١٧٨ .

(٧) ابن يعيش : شرح المفصل ٨/ ٢٨ .

(٨) انظر مزيداً منها في : الميداني : الأمثال ذات الأرقام التالية : ١٥٧٠ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٦ ، ١٦٣٦ ، ١٦٤٢ ، ١٦٦٥ ، ١٦٨٤ .

(٩) المثل عند : أبي عبيد ١٩١ ، والميداني ١/ ٢٩٩ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٩٨ ، وابن منظور (لوم) . قاله أكثم بن صيفي ، ومعناه : أن الذي يلوم المسك هو الذي قد ألام في فعله ، لا الحافظ له .

(١٠) المثل عند : أبي عبيد ٣٠٩ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٩٧ .

رُبَّ عَينٍ أَنَمُّ مِنْ لِسانٍ(١) رُبَّ نَعْلٍ شَرٌّ مِنَ الحَفَاءِ(٢)
رُبَّ شَانِئَةٍ أَحْفَى مِنْ أُمٍّ(٣) رُبَّ حَالٍ أَفْصَحُ مِنْ لِسَانٍ(٤)
رُبَّ طَرْفٍ أَفْصَحُ مِنْ لِسانٍ(٥) رُبَّ مُكْثِرٍ مُسْتَقِلٌّ لما في يَدَيْهِ(٦)
رُبَّ زارِعٍ لِنَفْسِهِ حاصِدٌ سِواهُ(٧) رُبَّ مُؤْتَمَنٍ ظَنِينٌ وَمُتَّهَمٍ أَمِينٌ(٨)
رُبَّ شَبْعانَ مِنَ النِّعَمِ غَرْثانُ مِنَ الكَرَمِ(٩)
رُبَّ عالمٍ مَرْغُوبٌ عَنْهُ وَجَاهِلٍ مُسْتَمَعٌ مِنْهُ(١٠)

ففي هذه الأمثال كلها لم يوصف مجرور (رب) ، بل تلاه الخبر مباشرة .

ومع أن أولئك النحاة لم يتكلموا عن شيء من هذه الأمثال أو يذكروها ، إلا أنهم حاولوا توجيه بيت من الشِّعر ، جرى به ما جرى بها من مخالفة القاعدة ، وهو قول ثابت قطنة(١١) :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

(١) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٤٥٦ و ٤٦٨ ، والميداني ١/ ٣١٤ .
(٢) المثل عند : الميداني ١/ ٢٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٩٩ .
(٣) المثل عند : الميداني ١/ ٣٠٢ . أي : أن الشانئة تعتني بطلب عيوبك ، ونظهرها ؛ والأم تخفيها ، فستفيد من الشانئة أكثر من استفادتك من الأم ؛ لأنك تصلح بسببها عيوبك .
(٤) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٤٥٦ ؛ والميداني ١/ ٣١٤ .
(٥) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٤٦٨ ، والميداني ١/ ٣٠٦ .
(٦) المثل عند : الميداني ١/ ٢٩٨ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٩٩ . يضرب للرجل الشحيح النَّـرِد الذي لا يقنع بما أعطي .
(٧) المثل عند : الميداني ١/ ٣١٣ .
(٨) المثل في : المصدر السابق ١/ ٣١٠ .
(٩) المثل في : المصدر السابق .
(١٠) المثل في : المصدر السابق .

فإن مجرور (رب) لم يوصف في هذا البيت ، وهذا ما اضطرهم إلى جعل كلمة (عارُ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، وجملة (هو عار) صفة لمجرور (رب) : (قتل) ، والخبر أو ما تتعلق به (رب) محذوف .

قال المبرد : « فأما قوله (إن يقتلوك ...) فعلى إضمار (هو) ، لا يكون إلا على ذلك ، فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده : (وبعض قتل عار) »(١) .

ويُلاحَظ أنه حاول أيضاً أن يضعف الرواية المذكورة .

والحق أن تأويلهم هذا بعيد ؛ لعدة أمور :

الأول : أنهم حاولوا الخروج من شذوذ ، فوقعوا في شذوذ آخر ، وهو حذف الضمير الرابط للصفة في الجملة القصيرة ، وهذا مما لا يجوز إلا في الضرورة(٢) ، فإذا صح أن يُوَجَّه به البيت ، فلا يمكن أن توجه به الأمثال .

الثاني : أن المعنى يتم في الأمثال السابقة بالكلمات المرفوعة فيها ، وهذا يعني أنها إلى الخبرية أقرب منها إلى الوصفية .

الثالث : التكلف الظاهر في هذا التأويل ؛ لأنه اشتمل على تقديرين اثنين في جملة قصيرة ، وهما : تقدير مبتدأ لجملة الصفة ، وتقدير خبر لمجرور (رُبَّ) .

وهذه الأمور جعلت الكوفيين يخرجون من هذه المخالفة برأي خاص خالفوا به البصريين ، وهو أن (رُبَّ) ليست حرف جر ، بل هي اسم يفيد العدد والتقليل ، وشبهوها بـ(كم) الخبرية .

ورد عليهم البصريون بأن (كم) يحسن فيها بعض علامات الأسماء ، كدخول حرف الجر عليها ، أما (رُبَّ) فإنه لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وهذا يدل على أنها حرف(٣) .

---

(١) المبرد : المقتضب ٣/ ٦٦ . وانظر : ابن هشام : المغني ١٧٩ .

(٢) انظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) انظر المسألة ، وأدلة الفريقين في : الأنباري : الإنصاف ٢/ ٨٣٢ - ٨٣٤ .

والذي يطمئن إليه الباحث من خلال هذه المناقشات : هو ما رآه عدد من النحاة ، هم : الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقش وابن طاهر وابن خروف[١] ، وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً[٢] ، واختاره ابن مالك في التسهيل[٣]، وتبعه أبو حيان[٤] ، أن مجرور (رب) لا يلزم وصفه ، وأن ما تتضمنه من معنى القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف ، وهو المسوغ للابتداء بالنكرة بعدها[٥] ؛ فهذا الرأي هو الذي تؤيده الشواهد العربية من الأمثال والبيت المتقدم .

---

(١) انظر الآراء في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤١ ، والمرادي : الجنى الداني ٤٥٠ .

(٢) انظر : سيبويه ٢/ ٥٦ - ٥٧ .

(٣) انظر : ابن مالك : التسهيل ١٤٨ .

(٤) انظر : أبا حيان : التذييل والتكميل (الجزء الرابع) لوحة ٣٧ - ٣٩ .

(٥) انظر المسألة والآراء عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤١ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ١٧٨ .

اسمية الكاف الجارة

يرى كثير من النحويين أن الكاف الجارة لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر(١).

قال سيبويه: « ومثل ذلك: أنت كعبدالله، كأنه يقول: أنت في حال كعبدالله، فأجري مجرى بعبدالله، إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنْزلة مثل، قال الراجز:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ »(٢).

وعلل ذلك ابن أبي الربيع بقوله: « لأن وضعها على حرف واحد يقتضي ألا تكون اسماً؛ لأن الاسم الظاهر لا يوجد على حرف واحد وإن كان مبنياً، وإنما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمر المتصل، وليست الكاف التي للتشبيه بمضمر، فإذا اقتضى وضعها على حرف واحد أن تكون حرفاً، فمتى وجدت اسماً فذلك خروج عن قياسها، واستعمال لها في غير موضعها، فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع، ولم يسمع إلا في الضرورة، فلا يتعدى »(٣).

بل إن بعض النحاة لم يقبل اسمية الكاف حتى في الشعر، فجعلها ومجرورها صفة لموصوف محذوف، وقال في قول الأعشى(٤):

هَلْ تَنْتَهُونَ وَلا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفَتَلُ

الفاعل هنا موصوف محذوف، والتقدير: ولا ينهى ذوي شططٍ شيءٌ كالطعن، ثم حذف الموصوف(٥).

---

(١) انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر ٣٠١؛ والرضي: شرح الكافية ٤/ ٣٢٤، وابن عقيل: المساعد ٢/ ٢٧٧.

(٢) سيبويه ١/ ٤٠٨.

(٣) ابن أبي الربيع ٢/ ٨٥١.

(٤) البيت له في ديوانه ١٣٤؛ وهو عند: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٣، والرضي: شرح الكافية ٤/ ٣٢٤؛ والمالقي ٢٧٢.

(٥) انظر هذا الرأي عند: ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ٤٣.

وقد رد هذا الرأيَ ابنُ يعيش بقوله: « وهذا ضعيف؛ لأنه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه، بحيث يعمل فيه عامل الموصوف، والموصوف ههنا فاعل، والصفة جملة، فلا يصح حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل إلى الجملة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً »(١).

وقد انتقضت هذه القاعدةُ بورودِ الكافِ اسماً في غير الشعر، وذلك قولهم في المثل:

مَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ(٢)

فإن الكاف من (كمستديم) فاعل (صَلَّى)، ليس له فاعل سواها.

وهذا يعني أن اسمية الكاف لا تختص بالضرورة، وهو ما ذهب إليه جماعة من النحاة، منهم: الأخفش والفارسي(٣) وابن جني(٤).

بل ذهب ابن مضاء القرطبي إلى أنها اسم أبداً(٥).

وكثيراً ما كان يعربها أبو بكر ابن الأنباري اسماً من غير ضرورة(٦)، كقوله في إعراب قول امرئ القيس(٧):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

« والكاف: في موضع خفض على النعت لـ(ليل) »(٨).

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ٤٣.

(٢) المثل عند: الميداني ٢/ ٢٨٧. قال في شرحه: " يقال: صَلَّيْتُ العَصَا: أي لَيَّنْتُها وقَوَّمْتُها بالنار، والاستدامة: ترك العجلة، والمعنى: ما ثَقَّفَتْ عاقلٌ؛ فلذلك جَنَيْتَ ".

(٣) انظر رأيهما في: المرادي: الجنى الداني ٧٩، وابن هشام: المغني ٢٣٩، وابن عقيل: المساعد ٢/ ٢٧٧.

(٤) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٠.

(٥) انظر رأيه في: المرادي: الجنى الداني ٧٩، وابن عقيل: المساعد ٢/ ٢٧٧، والسيوطي: همع الهوامع ٤/ ١٩٦.

(٦) انظر بعض هذه المواضع عنده في: شرح القصائد السبع ٣٦ و ٥٩ و ٦١ و ٦٥.

(٧) البيت له في ديوانه ١١٧.

(٨) أبو بكر ابن الأنباري: شرح القصائد السبع ٧٥.

والرأي الذي يطمئن إليه الباحث هو التفصيل الذي جرى عليه بعض النحاة، وهو أن للكاف الجارة ثلاثة أحوال(١):

الأول: تتعين فيه الحرفية، وذلك إذا وقع زائداً، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٢).

الثاني: تتعين فيه الاسمية، وذلك إذا كانت معمولة، كأن تكون اسم (كان)، أو مجرورة بحرف جر، أو فاعلاً، كما في بيت الأعشى السابق.

الثالث: تجوز فيه الحرفية والاسمية، فللمُعْرِبُ الخيار بينهما، وذلك في غير الحالات السابقة، كقولك: زيد كعمرو.

إضافة (حيث)

اشترط النحاة في (حيث) أن تضاف ، وأن تكون إضافتها إلى جملة(١) .

قال ابن هشام : « وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة ، اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر »(٢) .

ولكن المثل العربي :

اطْلُبْهُ مِنْ حَيْثُ وَلَيْسَ(٣)

قد خالف هذه القاعدة ، فوردت فيه (حيث) غير مضافة .

ويوافق هذا المثلَ في المخالفة قولُ أبي حيَّة النُّمَيري(٤) :

إذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ ... أَتاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُواصِلُهْ

فلم تضف (حيث) في هذا البيت أيضاً ؛ لأن المعنى : إذا نفحت له ريدة من أي مكان أتاه برياها خليل ... ف(حيث ما) ظرف ل(نفحت) .

---

(١) انظر : ابن السراج ٢/ ١٤٣ ، والصيمري ١/ ٢٩٤ ، والأزهري ٢/ ٣٩ .

(٢) ابن هشام : المغني ١٧٧ .

(٣) المثل عند : الميداني ١/ ٤٣٦ ، وهو برواية (جئ به من حيث وليس) عند : أبي عبيد ٣٣٢ ، وبرواية (جئ به من حيث أيسٌ وليس) عند : الزمخشري : المستقصى ٢/ ٣٦ . قال الميداني في شرحه : " (حيث) : كلمة تبنى على الضم وعلى الفتح ، وتضاف إلى الجمل ، تقول : أجلس حيث تجلس ، واقعد حيث يقوم زيد ، و(ليس) : أصله (لا أَيْسَ) ، والأيسُ : اسم للموجود . فإذا قيل : (لا أيس) فمعناه : لا موجود ولا وجود ، ثم كثر استعماله ، فحذفت الهمزة ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف ، فبقي (ليس) وهي كلمة نفي لما في الحال ، وبوضع موضع (لا) كقول لبيد : (إنما يجزي الفتى ليس الجمل) أي لا الجمل ، وفي هذا المثل وضع موضع (لا) بمعنى : اطلب ما أمرتك من حيث يوجد ولا يوجد ، وهذا على طريق المبالغة ، يقول : لا يفوتنَّك هذا الأمر على أي حال يكون ، وبالغ في طلبه " .

(٤) انظر البيت عند : الفارسي : شرح الأبيات المشكلة ٥٢٤ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ ، وابن هشام : المغني ١٧٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ٣/ ٢٠٧ ، والبغدادي : الخزانة ٦/ ٥٥٤ و٥٥٨ ، والريدة : ريح لينة الهبوب .

وقد جعل النحاة هذين الشاهدين من حذف المضاف إليه ؛ للعلم به ، ووصف بعضهم هذا الاستعمال بالندرة الشديدة(١) ، ومنع أكثرهم القياس عليه(٢) .

قال أبو علي الفارسي ـ عند شرحه للبيت ـ مبيناً تقدير الكلام : « وما أضيف إليه (حيث) محذوف ، كما يحذف ما يضاف إليه (إذ) في (يومئذٍ) ؛ للدلالة عليه ، ومثله في حذف ما أضيف إليه (حيث) قولهم : (من حيث وليس) »(٣) .

ثم ذكر للبيت توجيهاً يوافق القاعدة بقوله : « وإن شئت قلت : إن (حيث) مضافة إلى (نَفَحَتْ) ، و(رَيدَةٌ) مرتفعة بفعل مضمر دل عليه (نَفَحَتْ) »(٤).

وهذا توجيه قريب ، إلا أنه لا يمكن أن يوجه به المثل .

ومن هذا يتضح أن العرب قد تخالف القياس المطرد ؛ اعتماداً على ظهور المعنى ، ولكن ذلك في نادر من كلامها ، ولذلك لا يصح القياس عليه ؛ خشيةَ التباس المعاني ، واضطراب القواعد .

ولا يخفى أن الاعتماد في فهم معنى هذا المثل على قرينة الحال ، وفي فهم معنى البيت على قرينة المقال . والله أعلم .

---

(١) منهم : ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، وابن هشام في المغني ١٧٧، والسيوطي في همع الهوامع ٣/ ٢٠٧ .

(٢) منهم البصريون ؛ فقد منعوا القياس على ما هو أكثر استعمالاً من هذا ، وهو إضافة (حيث) إلى المفرد . انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٩ ، وابن عقيل : المساعد ١/ ٥٣٠ ، والأزهري ٢/ ٣٩ .

(٣) الفارسي : شرح الأبيات المشكلة ٥٢٤ .

(٤) المصدر السابق .

استعمال (قَطُّ) مع غير النفي

اشترط النحاة في (قط) ـــ إذا كانت ظرف زمان ـــ أن يسبقها نفي(١) .

قال أبو حيان : « وتختص (قَطُّ) و (عَوْضُ) بالنفي ، يقال : ما فعلته قط ، ولا أفعله عوض »(٢) .

ولكنَّ المثلَ العربيَّ :

يَا عَمَّاهُ هَلْ كُنْتَ أَعْوَرَ قطُّ(٣)

قد خالف هذه القاعدة النحوية ، فلم تقع فيه (قَطُّ) في حَيِّزِ النفي .

وقد وافق هذا المثلَ العربيَّ في مخالفة تلك القاعدةِ النحويةِ عددٌ من الأحاديثِ النبويةِ الشريفة وأقوال الصحابة الكرام ﷺ ، أكتفي بذكر ما رأيته منها في الصحيحين ، وهي :

قول رسول الله ﷺ : « **وَإذا حَوْلَ الرَّجُلِ مِنْ أَكْثَرِ وِلْدان رَأَيْتُهُمْ قَطُّ** »(٤) ، وقوله ﷺ : « **ما مِنْ صاحِبِ إبِلٍ لا يَفْعَلُ فِيها حَقَّها إلاَّ جَاءَتْ يَوْمَ القِيامَةِ أَكْثَرَ ما كَانَتْ قَطُّ** »(٥) ، وقوله ﷺ : « **يُؤْتَى بِأَنْعَمِ أَهْلِ الدُّنْيا مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ القِيامَةِ ، فَيُصْبَغُ فِي النَّارِ صبغَةً ، ثم يُقالُ : يا ابنَ آدمَ ، هَلْ رَأَيْتَ خَيراً قَطُّ ؟ هَلْ مَرَّ بِكَ نَعِيمٌ قَطُّ ؟ فَيَقُولُ : لا واللهِ يا رَبِّ ، ويُؤْتَى بِأَشَدِّ النَّاسِ بُؤْساً في الدُّنْيا مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ ، فَيُصْبَغُ صِبْغَةً في الجَنَّةِ ، فَيُقالُ لَهُ : يا ابنَ آدمَ ، هَلْ رَأَيْتَ بُؤْساً قَطُّ ؟ هَلْ مَرَّ بِكَ شِدَّةٌ قَطُّ ؟ فَيَقُولُ : لا واللهِ يا رَبِّ ، مَا مَرَّ بي بُؤْسٌ قَطُّ، ولا رَأَيْتُ شِدَّةً قَطُّ** »(٦) .

---

(١) انظر : ابن هشام : المغني ٢٣٣ ، والسيوطي : همع الهوامع ٣/ ٢١٤ .

(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٥ .

(٣) المثل عند : الميداني ٢/ ٤١٩ . يضرب لمن يُستَدَلُّ على بعض أخلاقه بجبلته وشارته .

(٤) رواه البخاري ٦/ ٢٥٨٤ .

(٥) رواه مسلم ٢/ ٦٨٤ .

(٦) رواه مسلم ٤/ ٢١٦٢ .

ومن أقوال الصحابة ﷺ : قول أبي موسى الأشعري ﷺ : « **فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قطُّ يَفْعَلُهُ** »(١) ، وقول تميم الداري ﷺ : « **فَإِذا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسانٍ رَأَيْناهُ قَطُّ خَلْقاً وَأَشَدُّهُ وثاقاً** »(٢) ، وقول حارثة بن وهب ﷺ : « **وَنَحْنُ أَكْثَرُ ما كُنَّا قَطُّ وآمَنُهُ** »(٣) .

قال ابن مالك : « وفي قوله : (ونحنُ أكثرُ ما كُنَّا قَطُّ) استعمال (قَطُّ) غير مسبوقة بنفي ، وهو مما خفي على كثير من النحويين ؛ لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد النفي ، نحو : ما فعلت ذلك قط ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي ، وله نظائر »(٤) .

ولذلك فقد أجاز وقوع (قَطُّ) في غير النفي بقلة ، بقوله في شرح التسهيل : « وقد يقع (قَطُّ) مع فعل غير منفي لفظاً ولا معنى [ثم استشهد على ذلك بالحديث الأخير] »(٥) .

وهذا هو الذي يطمئن إليه الباحث : أنَّ الأصل في (قَطُّ) استعمالها في النفي ، ويجوز بقِلَّة استعمالها في غيره ؛ لوروده في الشواهد الفصيحة ، ولا سيما إذا كانت في حيز الاستفهام ، كبعض الشواهد المتقدمة ؛ لأن الاستفهام قريب من النفي ، بل وقرينه في كثير من الأحكام .

---

(١) رواه البخاري ١/ ٣٦٠ .

(٢) رواه مسلم ٤/ ٢٢٦٣ .

(٣) رواه البخاري ٢/ ٥٩٧ .

نصب اسم التفضيل للمفعول به

يرى أكثر النحاة أن اسم التفضيل لا يصح أن ينصب المفعول به(١) .

وعلل ذلك ابن يعيش بقوله : « إن مقتضى الصفات ألا تعمل ؛ من حيث كانت أسماء ، والأسماء لا تعمل في أسماء مثلها ، فأما الصفة المشبهة فإنها أشبهت اسم الفاعل فعملت عمله ، كما أن اسم الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه ، وتأنيثه وتذكيره ، صار محله محل الفعل ؛ فعمل عمله ، فأما (أفعل) هذه وبابها ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فبَعُدَ من شبه اسم الفاعل ، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال ، كقولك : مررت برجل قطن جبته ، وبرجل كتان ثوبه ، ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يجمع ، وكذلك الكتان ، وجعلا مبتدأ وخبراً في موضع النعت ، كقولك مررت برجل أخوك أبوه ، وإنما لم يثن (أفعل) ولم يجمع ولم يؤنث ؛ لما تقدم من أنه قد تضمن معنى الفعل والمصدر ، وكل واحد منهما لا تصح تثنيته ولا جمعه ، ولا تأنيثه ، كذلك ما كان في معناهما ، أو متضمناً معناهما »(٢) .

وقال السيوطي : « بل يتعدى إلى المفعول باللام ، إن كان الفعل يتعدى إلى واحد ، نحو : زيد أبذل للمعروف ، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً ، تعدى بالباء ، نحو : زيد أعرف بالنحو ، وأجهل بالفقه ، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى بـ(في) ، نحو : زيد أحب في عمرو من خالد »(٣) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحوية ، عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

الخَيْلُ أَعْلَمُ مَنْ فُرْسَانُهَا(٤).

---

(١) انظر : الزمخشري : المفصل ٢٣٧ ، وابن الحاجب : الإيضاح شرح المفصل ١/ ٦٦٣ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٧ ، والسلسيلي ٢/ ٦١٩ ، والأشموني ٣/ ٥٥ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٦/ ١٠٥ – ١٠٦ .

(٣) السيوطي : همع الهوامع ٥/ ١٠٩ .

(٤) المثل عند : الميداني ١/ ٢٣٨ ، ورواه العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٤١٨ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣١٦ (بفرسانها) ، ولا شاهد في هذه الرواية . يضرب لمن ظننت به أمراً ، فوجدته كذلك ، أو بخلافه .

النَّفْسُ أَعْلَمُ مَنْ أَخُوهَا النَّافِعُ(١) .

اللهُ أَعْلَمُ مَا حَطَّهَا مِنْ رَأْسِ يَسُومَ(٢) .

فقد وقعت (من) الاستفهامية في المثلين الأول والثاني ، و(ما) الموصولة في المثل الثالث في موقع المفعول به لـ(أفعل) التفضيل (أعلم) في الأمثال الثلاثة .

وقد وافق هذه الأمثالَ العربية — في مخالفة هذه القاعدة النحوية — عددٌ من الآياتِ القرآنية ، والأبياتِ الشعرية .

فالآيات : قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾(٣) ، وقوله سبحانه : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾(٤) ، وقوله عز وجل : ﴿ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ مَن جَاءَ بِالْهُدَىٰ ﴾(٥) .

فقد وقعت (من) الموصولة في الآيتين الأولى والثالثة ، و(حيث) في الآية الثانية ، في موقع المفعول به لـ(أفعل) التفضيل (أعلم) في الآيات الثلاث .

ومن الأبيات الشعرية قول العباس بن مرداس(٦) :

---

(١) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٤٥٤ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٣١٤ ، والبكري ٣٤٦ ، والميداني ٢/ ٣٣٣ ، والزمخشري : المستقصى ١/٣٥٤ . يضرب فيمن تحمده أو تذمه عند الحاجة .

(٢) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ١١ و ١٧٢ ، والميداني ٢/ ١٨٤ ، ورواه الزمخشري : المستقصى ١/ ٣٤٢ (يعلم) فلا شاهد في هذه الرواية . يضرب مثلاً في النية والضمير ، وأصله : أن رجلاً مَرَّ براعٍ عند جبل يسوم ، فقال : بعني شاة من غنمك ، فأنزل له شاة من الجبل ، فأنابه الرجل في ذبحها عنه ، فذبحها الراعي عن نفسه ، فسمعه ابن الرجل ، فقال لأبيه ، فقال الرجل : يا بني ، الله أعلم ما حطها من جبل يسوم .

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحَيِّ حَيّاً مُصَبَّحاً ... وَلا مِثْلَنا يَوْمَ الْتَقَيْنا فَوارِسا

أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيْقَةِ مِنْهُمُ ... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوانِسا

فقد نصب (القوانسا) مفعولاً به لاسم التفضيل (أضرب) ، ومنها قول الشاعر[١] :

فَمَا ظَفَرَتْ نَفْسُ امْرِئٍ تَبْتَغِي المُنىَ ... بِأَبْذَلَ مِنْ يَحيَى جَزِيْلَ المَوَاهِبِ

فـ(جزيل) مفعول به لاسم التفضيل (أبذل) .

وقد رفض النحاة أن يكون العمل في هذه الشواهد لاسم التفضيل ، وحاولوا تأويلها بحيث لا تخالف القاعدة ، ثم اختلفوا في كيفية التأويل ، فوردت عنهم تأويلات متعددة :

الأول : أن (أفعل) ليس للتفضيل ، بل بمعنى اسم فاعل في قوته ، فيجوز النصب به .

الثاني : أنه للتفضيل ، وما بعده مجرور بحرف جر محذوف ، أو منصوب بنزع الخافض ، والتقدير : أعلم بكذا .

الثالث : أنه للتفضيل أيضاً ، وما بعده منصوب بنزع الخافض .

الرابع : أنه للتفضيل ، وما بعده منصوب بفعل مقدر ، يدل عليه (أفعل) .

الخامس : أن (من) أو (ما) التي بعد اسم التفضيل في محل رفع مبتدأ ، وما بعدها خبرها ، والجملة مُعَلَّقَةٌ لـ(أفعل) التفضيل ، فهي في محل نصب به .

ولكل تأويل من هذه التأويلات ردود من بعض العلماء تضعفها[٢] ؛ ولذلك قال محمد ابن مسعود بن الزكي : « غلط من قال : إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ؛ لورود السماع بذلك »[٣] .

---

(١) انظر البيت عند : السلسيلي ٢/ ٦٢٠ ؛ وابن عقيل : المساعد ٢/ ١٨٦ ، وياسين (ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي ١٠٦١هـ : حاشية على التصريح ، دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة ، د.ت) ٢/ ١٠٦ .

(٢) انظر التأويلات والردود عليها عند : أبي حيان : البحر ٤/ ٢١٠ ؛ والسمين الحلبي ٥/ ١٢٦ – ١٢٧ .

(٣) انظر : الأزهري ١/ ٣٣٩ .

وذهب هو والكوفيون إلى جواز نصب المفعول به بـ(أفعل) التفضيل[١].

وهذا الرأي هو الأقوى ؛ لتعدد وتنوع الشواهد المؤيدة له ، إلا أنه يمكن أن يقال : إن نصب اسم التفضيل للمفعول به ــ وإن جاز ــ قليل ، والأكثر في استعمال العرب تعديته بحرف الجر .

فالذي يطمئن إليه الباحث من هذا : أن نصب المفعول بـ(أفعل) التفضيل جائز يصح القياس عليه ، إلا أنه قليل في الاستعمال العربي ، ولذلك فالأفضل تعديته بحرف الجر خشية الالتباس .

(١) انظر رأي الكوفيين في : أبي حيان : البحر ٤/ ٢١٠ ، والسمين الحلبي د. ١٢٦ ــ ١٢٧ .

وصف الجمع بالمفرد

يشترط النحاة في النعت الحقيقي أن يوافق المنعوت في إفراده وتثنيته وجمعه[١] .

قال ابن السراج : « واعلم أن لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف ، ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف ، ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع ، ولا يجوز أن يفرقا : يثنى أحدهما ويفرد الآخر ، بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيده وتثنيته وجمعه ؛ ليكون مطابقاً له ، لا يفصل أحدهما عن الآخر »[٢] .

ولكن المثل العربي :

عُرَاضَةٌ تُورِي الزِّنادَ الكَائِلَ[٣]

قد ورد فيه وصف الجمع بالمفرد ؛ فـ(الزِّناد) جمع (زَنْد) ، و(الكائل) مفرد ، فكان الأصل أن يقال : الزناد الكائلة .

وقد وجه الميداني ما حصل بهذا المثل عند شرحه له بقوله : « وإنما قيل : (الزناد الكائل) ، ولم يقل : الكائلة ؛ لأن (الزِّناد) وإن كان جمع (زند) فهو على وزن الواحد ، مثل : الكِتاب والجِدار ، وهذا كما قال امرؤ القيس[٤] :

وَأَلْقَى بِصَحْرَاءِ الغَبِيطِ بِعَاعَهُ ... نُزُولَ اليَمَانِي ذِي العِيابِ المُحَمَّلِ

وكما قال زهير[٥] :

وَأَصْبَحَ يُحْدَى فِيهِمُ مِنْ تِلادِكُمْ ... مَغَانِمُ شَتَّى مِنْ إِفَالٍ مُزَنَّمِ »[٦].

---

(١) انظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ د١٤٥ ، والأشموني ٣/ ٦١ ، والأزهري ٢/ ١٠٩ .

(٢) ابن السراج ٢/ ٣٣ .

(٣) المثل عند : الميداني ٢/ ٤١ . قال في شرحه : " العراضة : الهدية ، والزند الكائل : الكابي ؛ يقال : كال الزند يكيل كيلاً ؛ إذا لم تخرج ناره . يضرب لمن يخدع الناس بحسن منطقه ، ويضرب في تأثير الرِّشا عند انغلاق المراد " .

(٤) البيت له في ديوانه ١٢٢ . صحراء الغبيط : الحزن من الأرض ، وبعاعه : ثقله ، وذو العياب : صاحب الأعدال المملوءة ثياباً وبزاً .

(٥) البيت له في ديوانه ١٧ . يحدى : يساق ، والإفال : الفصلان ، والتزنيم : سمة .

(٦) الميداني ٢/ ٤١ .

وهذا توجيه قريب ، وهو أولى من حمل المثل على ما يخالف القياس المطرد العام في كلام العرب .

العطف على معمولي عاملين مختلفين

اختلف النحاة في العطف على معمولي عاملين مختلفين اختلافاً واسعاً ، وهذه آراؤهم مجملة[١] :

الأول : المنع مطلقاً ، في المجرور وغيره ، فلا يقال : كان آكلاً طعامَنا زيدٌ وتمراً عمرٌو ، ولا : في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ؛ لأنه بمنزلة تعديتين بمعدٍّ واحد ، وذلك لا يجوز ، ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بالاتفاق . وهذا رأي سيبويه وأكثر النحويين .

الثاني : الجواز مطلقاً ، في المجرور وغيره ؛ لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا تحتاج إلى النقل والسماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه . وهذا رأي الكافيجي وقليل من النحاة .

الثالث : الجواز إن كان أحد العاملين جاراً ، حرفاً كان أو اسماً ، سواء تقدم المجرور أم تأخر .

الرابع : الجواز إن كان أحد العاملين جاراً ، بشرط أن يتقدم المجرور المعطوف، سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا . وهذا رأي الأخفش والكسائي والفراء والزجاج وابن مضاء .

الخامس : الجواز إن كان أحد العاملين جاراً ، بشرط أن يتقدم المجرور في المتعاطفين ؛ لأنه لم يسمع إلا مقدماً فيهما ، ولتساوي الجملتين حينئذ ، نحو : إنَّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمراً ، ولا يجوز مع تقدم المجرور المعطوف فقط ، نحو : إن زيداً في الدارِ والحجرةِ عمراً . وهذا رأي الأعلم .

السادس : الجواز إن لم يكن كلا العاملين لفظياً ، فيجوز : زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو ؛ لأن الابتداء ــ وهو أحد العاملين ــ معنوي . وهذا رأي أبي بكر ابن طلحة .

---

(١) انظر الآراء في مجموع المصادر التالية : ابن السراج ٢/ ٦٩ – ٧٥؛ والرضي : شرح الكافية ٢/ ٣٤٧ – ٣٤٨؛ وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٤ – ٢٠١٦ ، والسيوطي : همع الهوامع ٥/ ٢٧٠ – ٢٧١ .

السابع : الجواز إن لم يكن كلا العاملين لفظياً ، أو كان اللفظي زائداً ؛ لأنه عارض ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ أخوه . وهذا رأي ابن الطراوة .

وقد خالف الآراءَ : الأولَ والسادسَ والسابعَ ـ عددٌ من الأمثال العربية، هي :

مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلا بَيْضَاءَ شَحْمَةً(١)

رُبَّ عَالِمٍ مَرْغُوبٌ عَنْهُ وَجَاهِلٍ مُسْتَمَعٌ مِنْهُ(٢)

رُبَّ مُؤْتَمَنٍ ظَنِينٌ وَمُتَّهَمٍ أَمِينٌ(٣)

فقد وقع في هذه الأمثال عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر ـ في المثل الأول ـ منصوب ، وفي البقية مرفوع .

ويؤيد هذه الأمثالَ في المخالفة قولُه تعالى : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾(٤) ، بنصب (آياتٍ) في قراءة حمزة والكسائي ويعقوب(٥) ، والجملة فيها معطوفة على الجملة في قوله تعالى قبلها : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٦) ، فـ(تصريفِ) مجرور معطوف على (السماواتِ) ، و(آياتٍ) منصوب معطوف على (آياتٍ) الأولى ، وفي هذا عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر منصوب .

---

(١) المثل عند : ابن سلمة ١٩٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٢٢٦ و ٢٨٧ ، والميداني ٢/ ٢٨١ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٣٢٨ . يضرب في موضع التهمة .

(٢) المثل عند : الميداني ١/ ٣١٠ .

(٣) المثل في : المصدر السابق .

(٤) الجاثية ٥ .

(٥) القراءة عند : ابن مجاهد (أبي بكر أحمد بن موسى ٣٢٤هـ : السبعة في القراءات ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ـ القاهرة ، د.ت) ٥٩٤ ، وابن خالويه : إعراب القراءات السبع وعللها (تحقيق : عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) ٢/ ٣١١ ، والحجة (في القراءات السبع ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ـ بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) ٣٢٥ ، ومكي ٢/ ٢٦٧ ، وابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد ٨٣٣هـ : النشر في القراءات العشر ، تحقيق : محمد سالم محيسن ، مكتبة القاهرة ـ القاهرة ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) ٣/ ٣٠٠ .

(٦) الجاثية ٣ .

ويؤيدها أيضاً عددٌ من الأبيات الشعرية ، منها قول أبي دؤاد(١) :

أَكُلَّ امْرِئٍ تحسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارا

عطف (نارٍ) على (امرئٍ) ، و(ناراً) على (امرأً) ، ففيه عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر منصوب . ومنها قول الفرزدق(٢) :

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصِّلَى بِلِبَانِهِ ... وَجَنْبَيْهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ

عطف (جَنبيهِ) على (لِبانه) ، و(حرَّ) على (الصِّلَى)، ففيه ـ كسابقه ـ عطف معمولِي عاملين ، أحدهما مجرور ، والآخر منصوب ، وفي هذا البيت رَدٌّ على الرأيِ الخامس أيضاً ؛ فقد تأخر المجرور المعطوف عليه ، وذلك لا يجوز فيه .

ومنها قول النابغة الجعدي(٣) :

وَمَا كَانَ مَعْرُوفاً لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا ... صِحَاحاً وَلا مُسْتَنْكَراً أَنْ تُعَقَّرَا

فقد عطف (مستنكراً) على (معروفاً) ، وهما منصوبان ، و(أَنْ تُعقَّرا) على (أن نَردَّها) ، وهما مصدران مرفوعان ، وفي ذلك عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما منصوب ، والآخر مرفوع ، وفي هذا البيت رد على من يشترط الجر بأحد العاملين .

ومن الأبيات أيضاً قول الأعور الشني(٤) :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ... وَلا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

---

(١) البيت له في ديوانه (نشر جوستاف جرونباوم (ضمن دراسات في الأدب العربي) ، ترجمة : إحسان عباس ، مكتبة الحياة ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٥٩م) ٣٥٣ ، وهو عند : سيبويه ١/ ٦٦ ، وابن السراج ٢/ ٧٠ ؛ وابن جني : المحتسب ١/ ٢٨١ ، والأعلم الشنتمري : النكت ١/ ٢٠٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٣/ ٢٦ ، وابن عصفور شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٢٢ ؛ وابن أبي الربيع ١/ ٣٥٥ ، والجامي ٢/ ٥٤ .

(٢) البيت له في ديوانه ٢/ ٢٨ ، وهو عند : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٢١ .

(٣) البيت له في مجموع شعره (جمع : عبدالعزيز رباح ، المكتب الإسلامي ـ بيروت ، د.ت) ٦٨ ، وعند : سيبويه ١/ ٦٤ ، والمبرد : المقتضب ٤/ ١٩٤ ، وابن السراج ٢/ ٧٠ .

(٤) انظر البيتين في : سيبويه ١/ ٦٤ ، والمبرد : المقتضب ٤/ ١٩٦ ؛ وابن السراج ٢/ ٦٩ .

عطف في البيت الثاني قوله (قاصرٍ) على (آتيكَ) ، و(مأمورُها) على (منهيُّها) ، وفي هذا عطف معمولي عاملين مختلفين ، أحدهما مجرور ، والآخر مرفوع .

وقد أول المانعون هذه الشواهد كلها ، بتقدير عامل محذوف ، فقدروا المثل بـ(ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً) ، وجعلوه من باب حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليه على حاله ، وقدروا الآية بـ(وفي تصريفِ) ، وجعلوها من باب حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وهكذا بقية الشواهد .

والذي يطمئن إليه الباحث في هذه المسألة ، أن هذه الشواهد ـ لكثرتها وتنوعها ـ ترجح آراء المذاهب : الثاني والثالث والرابع والخامس ، فإن ما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير من الآراء ـ مع الاعتماد على النقل الصحيح ـ أولى مما يحتاج إلى تأويل وتقدير ، لا سيما إذا كان المعنى واضحاً بلا تقدير ؛ فقد قال ابن مالك ـ في مسألة أخرى ـ : « والمحاولة على الفائدة ، فبأي شيء حصلت حكم بجوازه »(١) .

وأما تفصيل التفضيل بين هذه الآراء ؛ فإنه يحتاج إلى استعراض أدلة كل رأي ، وذلك يخرج البحث عن مقصوده ، فإن غاية البحث هي مخالفات الأمثال ، وما تثمر من آراء .

---

(١) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ ١٦٤ .

حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة

منع أكثر النحاة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس — وهو ما يطلق عليه : النكرة المقصودة — إلا في ضرورة الشعر(١) .

قال سيبويه : « وإن شئت حذفتهن كلّهن [أي حروف النداء] استغناء ، كقولك : حارِ بنَ كعب ؛ وذلك أنه جعله بمنْزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه . ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجلُ ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجلُ ، ولا يجوز ذلك في المبهم ؛ لأن الحرف الذي ينبه به لزم المبهم ، كأنه صار بدلاً من (أيٍّ) حين حذفته ، فلم تقل : يا أيها الرجل ، ولا يا أيُّهذا ، وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، وقال العجاج :

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِيْ عَذِيرِيْ »(٢) .

ويوضح كلامَ سيبويه قولُ ابن الحاجب : « ووجه التعليل : أن قولك : يا رجل ، أصله : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، أصله : يا أيُّهذا الرجل ، فحذفوا الألف واللام ؛ استغناء عنها بـ(يا) ، فحذفوا (أيَّ) ؛ لأنهم ما أتوا بها إلا وُصْلَةً إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فبقي (يا رجل) ، فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء ، فيخلوا بحذف أشياء كثيرة »(٣) .

وعلل الرضي المنع بقوله : « وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء [أي : النكرة المقصودة] ؛ إذ هي — إذن — حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تَعَرَّفَ به ، حتى لا يُظَنَّ بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ؛ إذ هي مفيدة مع التعريف : التنبيه والخطاب »(٤) .

---

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤/ ٢٥٨ ، والفرحان ١/ ٣٢٧ ؛ والشلوبين : شرح الجزولية ٣/ ٩٤٢ . وابن الحاجب : الكافية ٩٥ ، وابن هشام : الجامع الصغير ١٠٣ – ١٠٤ .

(٢) سيبويه ٢/ ٢٣٠ – ٢٣١ .

(٣) ابن الحاجب : الإيضاح شرح المفصل ١/ ٢٨٧ . وانظر : القرشي ٢٨١ .

(٤) الرضي : شرح الكافية ١/ ٤٢٦ . وانظر : الأزهري ٢/ ١٦٥ .

وعلى الرغم من حسن هذا القياس إلاّ أن الأمثال تأبى الانصياع لـــه ، فقــد خـالف هذه القاعدةَ النحويةَ عددٌ كبير من الأمثال العربيـــة ، هـــي :

أَصْبِحْ لَيْلُ(١)	تَتَـابَعِيْ بَقَـــرُ(٢)
افْتَدِ مَخْنُوقُ(٣)	صَــهْ صَــاقِعُ(٤)
أَعْوَرُ عَيْنَكَ والحَجَرَ(٥)	اقْلِـبْ قَــلاَبِ(٦)
أَطْرِقْ كَرَا يُحْلَبْ لَكَ(٧)	هَــذْراً هِذْرِيَــانُ(٨)
أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ في القُرَى(٩)	فِيحِــي فَيَــاحِ(١٠)

---

(١) المثل عند : المفضل الضبي ١٢٣ ، والعسكري : جمـــهرة الأمثـــال ١/ ١١ و ١٩٢ ، والميـــداني ١/ ٤٠٣ ؛ والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٠٠ . يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر .

(٢) المثل عند : الميداني ١/ ١٢٧ . قال في شرحه : " قيل : قاله بشر بن أبي خـازم وقـد حـاصر بقـراً علـى مرتفع ، وأشار إليها بالسهم كأنه يرميها ، فصارت تلقي بأنفسها فتنكســر ، وكـان قومـه قـد أصـابهم جوع شديد ، فدعاهم إلى ما اصطـــاد " .

(٣) المثــل عنـــد : الميـــداني ٢/ ٧٨ ، والزمخشـــري : المســتقصى ١/ ٢٦٥ . ويــروى (افــدى مخنـــوق) ولا شاهد في هذه الرواية . يضرب لكل مُشْفَقٍ عليـــه مضطـــر .

(٤) المثل عند : الميداني ١/ ٤٠٣ . الصاقع : الكذاب ، يضرب لمـــن عـــرف بـــالكذب .

(٥) المثل عند : أبي عبيد ٢٢٥ ؛ والعسكري : جمهرة الأمثـــال ١/ ٩ و ٨٧ ؛ والميـــداني ٢/ ٦ ؛ والزمخشـــري : المستقصى ١/ ٢٥٥ ، وابن منظور (عور) . أي : يا أعور ، احفظ عينك ، واحذر الحجر .

(٦) المثل عند : المفضل الضبي ١٦٨ ، والأصبهاني ١/ ١٣٤ ، والعســـكري : جمـــهرة الأمثـــال ١/ ١٠ و ١٥١ ، والميداني ٢/ ٩٤ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٨٦ ــ وهو فيه (قَلاَّبُ) ــ ، وابـــن منظـــور (قلـــب) . يضرب للرجل تكون منه سقطة ، فيتداركها ، بأن يقلبها عن جهتها ، ويصرفها عن معناها .

(٧) المثل عند : الميداني ١/ ٤٣٢ . يضرب للأحمق ، تمنيـــه البـــاطل فيصـــدق .

(٨) المثل في : المصدر السابق ٢/ ٣٩٥ . أي : أكثر من كلامك وتخليطـــك بـــا مـــهذار .

(٩) المثل عند : أبي بكر ابن الأنباري : الزاهر (في معاني كلمات النـــاس ، تحقيـــق : حـــاتم صـــالح الضـــامن ، وزارة الثقافـــة والإعـــلام ــ بغـــداد ، ١٣٩٩هـــــــ ــ ١٩٧٩م) ٢/ ٣٧٤ ؛ الأصـــبهاني ١/ ١٥٥ ، والعسكري: جمـــهرة الأمثـــال ١/ ١١ و ١٩٤ و ٣٩٥، والميـــداني ١/ ٤٣١ ، والزمخشـــري : المســـتقصى ١/ ٢٢١ . أي : لقد صيد ما هو أعظم منك وهو النعام ، وذُهِب بـــه إلى القـــرى ، فســـوف تصـــاد .

(١٠) المثـــل عنـــد : الميـــداني ٢/ ٧٧ ، والزمخشـــري : المســـتقصى ٢/ ١٨٤ ، وابـــن منظـــور (فيـــح) . قال الميداني : " فَيَاحِ : هذا مِثْلُ قَطَـــامِ ، مبـــني علـــى الكســـر ، وهـــو اســـم للغـــارة ، أي : اتســـعي ، يقال : فاحت الغـــارة ، تفيـــح ، أي : اتســـعت ، ودار فيحـــاء ؛ أي : واســـعة ، وأنّـــث الفعـــل علـــى أن الخطاب للغـــارة " .

صَبْراً أَتَانُ فَالجِحَاشُ حُولٌ(١)　　صَمِّـي صَمَـامِ(٢)

خَـامِرِي حَضَـاجِرُ(٣)

فقد حُذِف حرف النداء من كل هذه الأمثال ، مع أن المنادى فيها اسم جنس .

وقد وافق هذه الأمثال العربية ـ في مخالفة القاعدة النحوية ـ حديث نبوي ، وعدد من الأبيات الشعرية .

فالحديث هو قوله ﷺ على لسان موسى ﷺ في قصته مع بني إسرائيل : « ثَوْبِي حَجَرُ ، ثَوْبِي حَجَرُ »(٤) ، أي : أعطني ثوبي يا حجرُ(٥) .

وأما الأبيات فمنها قول النابغة الجعدي(٦) :

كُلِيهِ وَجُرِّيهِ ضِبَاعُ وَأَبْشِرِي　　بِلَحْمِ امْرِئٍ لم يَشْهَدِ اليَوْمَ نَاصِرُهْ

أي : يا ضباع ، فحذف حرف النداء .

---

(١) المثل عند : الميداني ١/ ٤٠٦ . قال في شرحه : " الحول : جمع حائل ، وهي التي لم تحمل عاماً ، ونصب (صبراً) على المصدر . يضرب لمن وعد وعداً حسناً ، والموعود غير حاضر ، وخصَّ الجحاش ؛ ليكون التحقيق أبعد " .

(٢) المثل عند : أبي عبيد ٣٤٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٧٦ و ٥٧٨ ، والبكري ١٨٩ ، والميداني ١/ ٣٩٦ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٤٣ ، وابن منظور (صمم) . قال الميداني : " يقال للداهية والحرب : صَمَامِ ، على وزن قطَامِ وحَذَامِ ، وإنما يقولون : صمي صمام ؛ إذا أبى الفريقان الصلح ، ولجوا في الاختلاف ، أي : لا تجيبي الراقي ، ودومي على حالك " .

(٣) المثل بهذه الرواية في : السدوسي ٤٥ ، وبزيادة (أَتَاكِ مَا تُحَاذِرُ) في : الميداني ١/ ٢٣٩ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٧١ . قال الميداني : " حضاجر : اسم للذكر والأنثى من الضباع . يضرب للذي يرتاع من كل شيء جبناً " .

(٤) رواه البخاري ٣/ ١٢٤٩ ، ومسلم ١/ ٢٦٧ ، وأحمد بن حنبل ١/ ٣١٥ ، والترمذي ٥/ ٣٦٠ .

(٥) وأما حديث (اشتدّي أزمةُ تنفرجي) الذي ذكره بعض النحاة ، فهو حديث قال عنه العجلوني (إسماعيل بن محمد ١١٦٢هـ : كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، تحقيق : أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٥هـ) ١/ ١٤١ : " رواه العسكري والديلمي والقضاعي بسند فيه كذاب ، وقال الحافظ السخاوي : زاد بعضهم أن الذي قال ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم، قال : قلت : وهذا باطل بلا شك ، لا يجوز ذكره إلا للتنبيه على أنه باطل وموضوع " ؛ ولذلك أعرضت عنه .

(٦) البيت له في مجموع شعره ٢٢٠ ، ورواية الشطر الأول فيه (فَقُلْتُ لها عِيثِي جَعَارِ وَجَرِّرِي) ؛ وهو عند : سيبويه ٣/ ٢٧٣ ، والمبرد : الكامل ٣/ ٥ ، وابن سيده (علي بن إسماعيل ٤٥٨هـ : المخصص ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، د.ت) ١٧/ ٦٤ ، وابن منظور (جرر) .

ومنها قول الأعشى(١) :

وَحَتَّى يَبِيتَ القَوْمُ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً ... يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبْحُ واللَّيْلُ عَاتِمُ

أي : يا صبحُ ، فحذف حرف النداء ، وقول بشر بن أبي حازم(٢) :

فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبِحْ لَيْلُ حَتَّى ... تَجَلَّى عَنْ صَرِيمَتِهِ الظَّلامُ

أي : يا ليل ، وقول العجاج(٣) :

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِيْ عَذِيرِيْ

أي : يا جاريةُ ، وقول الآخر(٤) :

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلاَّ أَتَيْتَنَا ... بِنَوْرِ الخُزَامَى أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجِ

أي : يا عطارُ ، وغيرها من الأبيات(٥) .

ولوجود هذا العدد الكبير من الشواهد المتنوعة ، ذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس(٦) .

وتبعهم ابن مالك ، فقال : « وقولهم في هذا أصح »(٧) .

---

(١) البيت له في ديوانه ١٧٩ ، وهو عند : ابن عصفور : شرح الجمل ٢/ ١٨٥ ؛ والبغدادي : شرح أبيات التحفة الوردية ١٣٩ .

(٢) انظر البيت عند : البغدادي : شرح أبيات التحفة الوردية ١٣٩ .

(٣) يخاطب امرأته ، يريد : يا جاريةُ ، وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله . انظر البيت له في ديوانه (برواية وشرح الأصمعي ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ـ بيروت ، ١٩٧١م) ٢٢١ ، وهو عند : سيبويه ٢/ ٢٣١ ، والمبرد : المقتضب ٤/ ٢٦٠ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٤ .

(٤) انظر البيت عند : ابن دريد (أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي ٣٢١هـ) : جمهرة اللغة ، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر أباد الدكن ، ط١ ، ١٣٤٥هـ) ٢/ ٢٢٨ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٥ ، وابن مالك : شرح عمدة الحافظ ٢٩٧ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٨١ .

(٥) انظر مزيداً منها في : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٤ ، وابن مالك : شرح عمدة الحافظ ٢٩٧ .

(٦) انظر رأي الكوفيين في : ابن هشام : أوضح المسالك ٤/ ١٤ ، والأشموني ٣/ ١٣٦ ، والأزهري ٢/ ١٦٥ .

(٧) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١ .

وقال المرادي: « الإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرته نظماً ونثراً »(١).

وهذا الذي اعتمده هؤلاء النحاة هو الذي يطمئن إليه الباحث؛ فإن القياس لا يصح أن يُعتَمَد عليه، مع وجود الشواهد الكثيرة المخالفة له.

---

(١) المرادي: توضيح المقاصد (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية ــ القاهرة، ط٢، د.ت) ٣/ ٢٧٣.

ندبة النكرة

يرى جمهور النحاة عدم جواز ندبة النكرة(١) .

قال سيبويه : « هذا باب ما لا يجوز أن يندب ، وذلك قولك : وارجلاه ، ويا رجلاه ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال .

وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح ؛ لأنك أبهمت ؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تَفَجّع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان ، ... لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم »(٢) .

وقال ابن السراج : « ولا يجوز أن تندب النكرة ، وذلك : وارجلاه ، ويا رجلاه »(٣) .

ولكن المثل العربي :

يَا مُتَنَوِّراه(٤)

قد خالف هذه القاعدة ، فوردت فيه النكرة (مُتَنَوِّر) مندوبة .

وقد وافق هذا المثلَ العربيَّ في مخالفةِ القاعدة عددٌ من الشواهد النثرية ؛ ومنها :

قولُ النبي ﷺ : « **المَيّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ إذا قَالوا : واعَضُداهُ ، واكَاسِياهُ ، واناصِراهُ ، واجَبَلاهُ** »(٥) ، وقوله ﷺ : « **مَا مِنْ مَيِّتٍ يموتُ ، فَيَقُومُ باكِيهِ ،**

---

(١) انظر : المبرد : المقتضب ٤/ ٢٦٨ ، والصيمري ١/ ٣٦٢ ، والخوارزمي ١/ ٣٥٣ ، والأشموني ٣/ ١٦٨ ، والأزهري ٢/ ١٨٢ .

(٢) سيبويه ٢/ ٢٢٧ .

(٣) ابن السراج ١/ ٣٥٨ .

(٤) المثل عند : الميداني ٢/ ٤٢١ . قال في شرحه : " زعموا أن رجلاً عَلِق امرأة ، فجعل يتنوّرها ؛ والتنوّر : التضوي ، والتضوي ههنا : من الضوء ، فقيل لها : إن فلاناً يتنورك ؛ لتحذره ؛ فلا يرى منها إلا حسناً ؛ فلما سمعت ذلك رفعت مقدم ثوبها ، ثم قابلته ، فقالت : يا متنوراه ، فأبصرها ، وسمع مقالتها ؛ فانصرفت نفسه عنها . يضرب لكل من لا يخفي قبيحاً ، ولا يرعوي لحسن " .

(٥) رواه ابن ماجه (أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ٢٧٥هـ : السنن ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر – بيروت ، د.ت) ١/ ٥٠٨ .

فَيَقولُ : واجَبَلاهُ ، واسَيِّداهُ ، أو نحو ذلِكَ ؛ إلاّ وُكِّلَ بِهِ مَلَكَانِ يَلْهزانِهِ : أَهَكَذا كُنْتَ ؟ »(١) ، وقولُ النُّعمان بن بشير ﷺ : « أُغْمِيَ على عَبْدِاللهِ بنِ رَوَاحَةَ ، فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةُ تَبْكي : واجَبَلاهُ ، وا كذا ، وا كذا ، تُعَدِّدُ عَلَيهِ ، فَقَالَ حِينَ أَفاقَ : ما قُلْتِ شَيْئاً إلاّ قِيلَ لي : آنْتَ كَذَلِكَ ؟ »(٢) .

فقد ندبت النكرات (عضد) و(كاسٍ) و(ناصر) و(جبل) و(سيِّد) في هذه الأحاديث .

ولذلك ذهب الكوفيون إلى جواز ندبة النكرة(٣)؛ محتجين ببعض هذه الشواهد، وبأن قالوا : « إنما قلنا : إنه يجوز ندبة النكرة ؛ لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة ، نحو : واراكباه ، فجازت ندبته كالمعرفة »(٤) .

والذي يظهر للباحث أن هذه الشواهد لا تصلح دليلاً على ندبة النكرة ؛ فإن المندوب في الأحاديث ليس نكرة ، بل هو مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، كما هو واضح من المعنى ؛ لأن قريب الميت يندب قريبه بقوله : يا عضدي ، أو يا ناصري ، أو يا سيِّدي ، ويتضح ذلك من رواية الإمام أحمد للحديث : عن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا قَالَتْ النَّائِحَةُ : وَاعَضُدَاهُ، وَانَاصِرَاهُ ، وَاكَاسِيَاهُ ، جُبِذَ المَيِّتُ ، وَقِيلَ لَهُ : أَنْتَ عَضُدُهَا ؟ أَنْتَ نَاصِرُهَا ؟ أَنْتَ كَاسِيهَا ؟ »(٥) ، فقد ورد فيه سؤال المَلَكِ للميت عن هذه الألفاظ بالإضافة .

وأما المثل فالظاهر أنه لا ندبة فيه ؛ فإنه ـ كما تقدم في شرحه ـ كلام امرأة تنادي رجلاً ينظر إليها ، فهي تقول له : يا مُتَنَوِّرِي ، أي : أيها النَّاظر إليَّ ، فهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، مختوم بهاء السكت .

فلا دليل في هذه الشواهد لرأي الكوفيين .

---

(١) رواه الترمذي ٣/ ٣٢٦ .

(٢) رواه البخاري ٤/ ١٥٥٥ ، والطبراني ٢٠/ ٣٥ ، والبيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين ٤٥٨هـ : السنن الكبرى ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، دار الباز ـ مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) ٤/ ٦٤ .

(٣) انظر : الأنباري : الإنصاف ١/ ٣٦٢ ، والشرجي ٤٩ – ٥٠ .

(٤) الأنباري : الإنصاف ١/ ٣٦٢ .

(٥) انظر : أحمد بن حنبل ٤/ ٤١٤ .

أما مِن ناحيـــة القيـــاس ، فـــالذي يطمئـــن إليـــه البـــاحث هـــو رأي البصريـــين ؛ لأن الباكي يُظْهِر في العادة عَظَمَةَ مُصابِه ببيان المنـــــدوب . والله أعلـــم .

ترخيم النكرة

اشترط أكثر النحاة لترخيم المنادى العاري من تاء التأنيث شرطين :

الأول : أن يكون علماً ، بخلاف اسم الجنس والإشارة والموصول .

الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف(١) .

وعلل ابن عصفور الشرطَ الأول بقوله : « فإن قيل : فلم اختصوه بالأعلام ؟

فالجواب : أن الأعلام أكثر تغيراً ، ألا ترى أن الأعلام منقولة ، لا ارتجال فيها إلا قليلاً في مذهب ، وإلا فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة .

فلما كانت أشد تغيراً، كان الحذف إليها أسرع؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير »(٢).

وقد خالف هذه القاعدةَ النحويةَ مثلان عربيان ، هما :

أَطْرِقْ كَرَا يُحْلَبْ لَكَ(٣)

أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ في القُرَى(٤)

فـ(كرا) مرخم (كروان) ، وليس علماً ، فاختل فيهما الشرط الأول .

وقد وافق هذا المثلَ في مخالفة القاعدة قولهم : (يَا صَاحِ) ؛ فإن أصله (يا صاحباً) ، فرخم وليس علماً(٥) .

ولم يهمل النحاة هذه الشواهد ، بل تكلموا عنها ، واختلفوا في الحكم عليها ، فوردت عنهم أربعة آراء :

---

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٢/ ١٩ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٥ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٣/ ٤٢١ ، والسيوطي : همع الهوامع ٣/ ٨٠ .

(٢) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٥ .

(٣) المثل عند : الميداني ١/ ٤٣٢ . يضرب للأحمق ، تمنيه الباطل فيصدق .

(٤) المثل عند : الأصبهاني ١/ ١٥٥ ، والعسكري: جمهرة الأمثال ١/ ١١ و ١٩٤ و ٣٩٥، والميداني ١/ ٤٣١ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٢١ . أي : لقد صيد ما هو أعظم منك وهو النعام ، وذُهِب به إلى القرى ، فسوف تصاد .

(٥) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٠ ، والرضي : شرح الكافية ١/ ٣٩٨ ، والأشموني ٣/ ١٧٥ .

الأول : أنها شاذة لا يقاس عليها ؛ لمخالفتها القاعدة[١] .

الثاني : أن (كرا) في المثل جمع (كروان) ، وبهذا يكون على القياس ؛ لعدم الترخيم[٢] .

الثالث : أن (كرا) في المثل ذكر الكروان ، وبهذا يخرج المثل عن الشذوذ ؛ لعدم الترخيم أيضاً[٣] .

قال الرضي : « وليس (أطرق كرا) منه ؛ لأن (الكرا) ذكر الكروان ، وقال المبرد : هو مرخم (كروان) ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح »[٤] .

وقد أثبت هؤلاء رأيهم بأقوال أئمة اللغة ، قال الفيروزآبادي : « والكَرَوانُ : الحَجَلُ ، والقَبَجُ ، والأنثى : بِهاءٍ ، والجمع : كَرَاوِينُ وكِرْوانٌ ، بالكسر . ويقال للذَّكَر : الكَرا »[٥] .

الرابع : أن ترخيم النكرة المقصودة جائز ؛ لأنها في معنى المعرفة ، وهذه الشواهد التي وردت بترخيمها[٦] .

والرأي الذي يطمئن إليه الباحث هو الرأي الثالث ؛ إذ لا حاجة إلى القول بالشذوذ مع وجود المحمل الصحيح الثابت في اللغة .

وليس الرأي الأخير ببعيد؛ فإن قياسه قوِيٌّ، ويبقى معه الاستدلال بقولهم : (يا صاحِ) ، إلا أن قولهم هذا أكثر ما يوجد في الشعر ، فيمكن حمله على الضرورة . والله أعلم .

---

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٢/ ١٩ - ٢١ ؛ وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٠ ؛ والأزهري ٢/ ١٨٥ .

(٢) انظر : العكبري : المتبع ٢/ ٦٢٠ .

(٣) انظر : السخاوي (علي بن محمد ٦٤٣هـ : سفر السعادة وسفير الإفادة ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م) ٤٤٤ ؛ والرضي ١/ ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٤) الرضي ١/ ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٥) الفيروزآبادي (كرو) .

(٦) انظر هذا الرأي في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٠ ، والأزهري ٢/ ١٨٥ ؛ والسيوطي : همع الهوامع ٣/ ٨٠ .

توكيد المضارع في غير حالات جواز التوكيد

لتوكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد تفصيل مقرر عند النحاة ؛ بيَّنه الصيمري بقوله « واعلم أن النون الخفيفة والثقيلة في الأفعال على ضربين :

أحدهما : لازم فيه أحد النونين ، لابد منه ، وهو جواب القسم إذا كان باللام في الفعل المضارع .

والثاني : ما ليس بلازم ، وهو الأمر والنهي والاستفهام ، وغير ذلك .

وأما دخول النون في الأخبار الواجبة فلا يكون إلا في ضرورة الشعر »(١) .

وقال الزمخشري : « ولا يؤكد بها الماضي ، ولا الحال ، ولا ما ليس فيه معنى الطلب »(٢) .

ولكن عدداً من الأمثال العربية ، ورد مخالفاً لهذه القاعدة النحوية ، وتلك الأمثال هي قولهم :

بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ(٣)

بِأَلَمٍ مَا تُخْتَنَنَّهْ(٤)

بِسِلاحٍ مَا يُقْتَلَنَّ القَتِيلُ(٥)

فقد أكدت الأفعال المضارعة (أَرَيَنَّكَ) و(تختِنَنَّهْ) و(يُقْتَلَنَّ) ، وليس فيها معنى الطلب .

ومثلها قول العرب(٦): **بِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ ، وَكُثْرَ مَا تَقُولَنَّ** .

---

(١) الصيمري ١/ ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) الزمخشري : المفصل ٩/ ٤٠ .

(٣) المثل عند : الميداني ١/ ١٠٠ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١١ . أي : اعمل كأني أنظر إليك . يضرب في الحث على ترك البطء .

(٤) المثل عند : الميداني ١/ ١٠٧ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٠٤ . وفي رواية (بألم ما تُختَنَنَّ) . أي : لا يكون الختان إلا بألم ، ومعناه : أنه لا يدرك الخير ، ولا يفعل المعروف إلا باحتمال مشقة .

(٥) المثل عند : المفضل الضبي ١٥١، أبي عبيد ٣١٦ ؛ الميداني ١/ ١٠٢، الزمخشري : المستقصى ٢/ ٩. يضرب في مكافأة الشر بالشر . يعني : يُقتل مَن يُقتل بأيِّ سلاح كان .

(٦) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٧ .

ومثل هذه الأمثال والأقوال في المخالفة قول الشاعر :

وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا(١)

فـ(يَنْبُتَنَّ) فعل مضارع مؤكد بالنون ، وليس فيه معنى الطلب .

ولم يُغفِل النحاة هذه الشواهد ، بل ذكروها ، ثم اختلفوا في الحكم عليها ، فصدرت عنهم ثلاثة آراء :

الأول : أن هذه الشواهد شاذة ، مخالفة للقاعدة ، فلا يقاس عليها .

قال ابن يعيش : « فأما قولهم (بعين ما أرينك) و(بألم ما تختننه) فهذا شاذ ، لا يقاس عليه ؛ لأنه أكد فعل الخبر ، وتأكيد فعل الخبر غير جائز إلا جواب الشرط والقسم وحدهما »(٢) .

ثم ذكرها في الضرورات المستقبحة قليلة الاستعمال ، وقال : « فأكد ما لا يجوز تأكيده ؛ لأن نوني التوكيد لا يؤكد بهما من الأفعال إلا الأمر والنهي والاستفهام وجواب القسم والشرط بـ(إما) »(٣) .

الثاني : أنها جائزة ؛ لزيادة (ما) قبل الفعل ، ولكنها قليلة الاستعمال(٤) .

قال الرضي : « ومجيء النون بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أوائلها (ما) المزيدة في غير الشرط اختياراً ، لكن قليلاً ، نحو : بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ »(٥) .

---

(١) هذا عجز بيت ؛ صدره : إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

ويروى أوّله (وَفِي عِضَةٍ) صدراً لبيت عجزه : قَدِيماً وَيَقْتَطُّ الزِّنَادُ مَعَ الزَّنْدِ

انظر البيت عند : سيبويه ٣/ ٥١٧ ، والصيمري ١/ ٤٣١ ، والأعلم الشنتمري ٢/ ٩٥٤ ، والشلوبين : شرح الجزولية ٣/ ١٠٩٩ ، والرضي ٤/ ٤٨٦ ، والبغدادي : الخزانة ١١/ ٤٠٣ .

وهذا الشطر من البيت يروى مثلاً ، انظر : الميداني ٢/ ٧٤ ، قال في شرحه : " يقال : شكرت الشجرة ، تشكر شكراً ، أي : خرج منها الشكير ، وهو ما ينبت حول الشجرة من أصولها . يضرب في تشبيه الولد بأبيه " .

(٢) ابن يعيش : التهذيب الوسيط ٣٧٥ ، وانظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٠ ، والأزهري ٢/ ٢٠٥ .

(٣) ابن يعيش : التهذيب الوسيط ٤٢٨ .

(٤) انظر : الموصلي : شرح الكافية ٣/ ٧١٤ ، ابن هشام : أوضح المسالك ٤/ ١٠٣ ، والنكودي ٢/ ٦٥٢ ، والبغدادي : الخزانة ١١/ ٤٠٣ .

(٥) الرضي ٤/ ٤٨٦ .

الثالث : أن توكيد المضارع المقترن بـ(ما) الزائدة جائز ، كثير الاستعمال عند العرب[١] ، وإنما كان كثيراً ؛ لأن (ما) لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام .

وظاهر عبارة ابن مالك اطراد ذلك ، وجواز القياس عليه[٢] .

وكلام سيبويه يحتمل الرأيين الثاني والثالث ، حيث قال : « ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك : (بِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ) وأشباهه ، وإنما كان ذلك لمكان (ما) ، ... فـ(ما) ههنا بمنزلتها في الجزاء »[٣] .

والرأي الذي يطمئن إليه الباحث هو جواز توكيد الفعل المضارع عند اقترانه بـ(ما) الزائدة ، وجواز القياس على ذلك ؛ لوجود الشواهد الدالة عليه ، وأما كثرتها أو قلتها فإنها تحتاج إلى استقراء اللغة ، وقد اختلف فيها ــ كما تقدم ــ كبارُ أئمة النحو ، فالأحسن تعميمُ سيبويه ، حيث صرح بأن هذه الحالة من مواضع التوكيد عند العرب ، ولم يرد على ذلك .

---

(١) انظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٧ ؛ والمبلاني ٢٨٤ .
(٢) انظر : الأشموني ٣/ ٢١٧ .
(٣) سيبويه ٣/ ٥١٧ .

صرف الممنوع من الصرف

القاعدة عند النحاة أن ما امتنع صرفه ـ لعلة أو علتين من العلل المعروفة ـ لا يجوز صرفه إلا في ضرورة الشعر ، وزاد بعضهم : التناسب في النثر(١) .

قال سيبويه : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ... كما قال العجاج(٢) :

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي » (٣) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحوية عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

عُثَيْثَةٌ تَقْرِمُ جِلْداً أَمْلَساً(٤)

صِئْبانُ ثَوْبٍ لُقِّبَتْ هَرَانِعاً(٥)

أَعْلامُ أَرْضٍ جُعِلَتْ بَطَائِحاً(٦)

فقد ورد فيها صرف ما يمتنع صرفه لعلتين : الوصفية ووزن (أفعل فعلاء) ، وهو كلمة (أملساً) ، كما صرف فيها ما يمتنع صرفه لعلة واحدة : صيغة منتهى الجموع ، وهما كلمتا (هرانعاً) و (بطائحاً) .

---

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١ ، والأزهري ٢/ ٢٢٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١١٩ .

(٢) البيت له في ديوانه ٢٩٥ .

(٣) سيبويه ١/ ٢٦ .

(٤) العسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٣٢ و ٥٤ ، والميداني ٢/ ٢٩ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٥٨ . قال الميداني : " العثيثة : تصغير عُثة ، وهي دويبة تأكل الأدم . يضرب المثل للرجل يجتهد أن يؤثر في الشيء فلا يقدر عليه . والذي قاله هو الأحنف بن قيس عندما بلغه وقيعة بعض الناس فيه عند الخليفة " .

(٥) الميداني ١/ ٤٠٦ . قال في شرحه : " الهُرنوع : القملة الكبيرة ، والصئبان : جمع صؤاب ، وهي بيضة القملة . يضرب المثل لمن يظهر جِدَّة والناس يعلمون أنه سيء الحال " .

(٦) ...

وقد وافق هذه الأمثالَ العربيةَ عددٌ من القراءات القرآنيـــة ؛ منـــها :

قراءة نافع وأبي بكـــر والكسـائي وهشـام ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ (١) (٢)، وقـراءة نـافع والكسائي وأبي بكـر ﴿ قَوَارِيرًا ۝ قَوَارِيرًا ﴾ (٣) ، فقـد وردت بـالصرف مـع أنها على صيغة منتهى الجمـوع(٤) ، وقـراءة ابـن محيصـن وابـن مقسـم وعـاصم الجحدري ﴿ عَلَى رَفَارِفٍ خُضْرٍ ﴾ (٥) ، وقـراءة عمـرو بـن عبيـد ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِيًا ﴾ (٦) ، بتنويـن (رفـارفٍ)(٧) و (صوافيـاً)(٨) مـع أنهمـا على صيغة منتهى الجموع أيضـاً ، وقـراءة عيسـى ابـن عمـر ﴿ عَلَى تَقْوًى ﴾ (٩) ، بتنوين (تقوى)(١٠) مع أن ألفه للتأنيث(١١)، وقـراءة الأشـهب والعُقيلـي والمُطَّوِعـي

---

(١) الإنسان ٤ .

(٢) القراءة عند : مكي ٢/ ٣٥٢ ، والداني ٢١٧ ، وابن الجزري ٣/ ٣٥٠ .

(٣) الإنسان ١٥ ، ١٦ .

(٤) القراءة عند : ابن مجاهد ٦٦٣ ، وابن خالويه : إعـراب القـراءات السـبع ٢/ ٤٢٠ ، ومكـي ٢/ ٣٥٤ ، والداني (أبي عمرو عثمان بن سعيد ٤٤٤هـ : التيسـير في القـراءات السـبع ، تصحيـح : أوتوبرتـزل ، مطبعة الدولة ــ اسـتانبول ، ١٩٣٠م) ٢١٧ ، وابـن الجـزري ٣/ ٣٥١ .

(٥) الرحمن ٧٦ .

(٦) الحج ٣٦ .

(٧) القراءة عند : ابن خالويه : مختصـر البديـع ١٥٠ ، وأبي حيـان : البحـر ٨/ ١٩٩ ، والسـمين الحلبي ١٠/ ١٨٧ .

(٨) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٩٥ ، والعكـبري : إعـراب الشـواذ ٢/ ١٤١ ، وأبي حيـان : البحـر ٦/ ٣٦٩ .

(٩) التوبة ١٠٩ .

(١٠) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ١/ ٣٠٤ ، والزمخشري : الكشـاف ٢/ ٢١٥ ، والقرطبي ٨/ ٢٦٤ ، وأبي حيان : البحر ٥/ ١٠٠ ، والسمين الحلبي ٦/ ١٢٥ .

(١١) قال الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ٣١١هـ) : مـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف (تحقيـق : هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلـى للشـئون الإسـلامية ــ القـاهرة ، ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م) ٢٧ : " اعلم أن ما كانت فيه ألف التأنيث لم ينصرف في معرفة ولا نكـرة ، وذلـك نحـو : سـكرى وعطشـى وحبارى وتقـوى ... " .

والأعمش ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا ﴾ (١) ، بتنوين (يغوثًا) و(يعوقًا) ، مع أنها علمان على وزن الفعل ممنوعان من الصرف(٢) .

وقد حاول النحاة توجيه بعض هذه القراءات :

أما قراءة ﴿ تَقْوَىً ﴾ ، فقد نقل ابن جني أن سيبويه سئل عن تنوينها ، فقال : لا أدري ولا أعرفه(٣) .

ووجهها ابن جني : بأن الألف فيها للإلحاق لا للتأنيث ، كـ(ترىً) فيمن نوّن ، فجعلها ملحقة بـ(جعفر)(٤) .

وجرى على ذلك الزمخشري والقرطبي وأبو حيان والسمين(٥) .

وأما قراءة ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾ فقد جعل الفراء الصرف فيها ؛ لكثرة التسمية ، أو نية النكرة، إذ قال ـــ بعد أن ذكر القراءة المتواترة، وعلل منع الصرف فيها ـــ: « ولو أجريت [أي صرفت] لكثرة التسمية كان صواباً ، ولو أجريت أيضاً كأن ينوى به النكرة كان أيضاً صواباً »(٦) .

أما الزجاج فإنه مع توجيهها يرى منع القراءة بها ، فقد قال : « والذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصرف ؛ إذ كان أصل الأسماء عندهم الصرف ، أو جعلوهما نكرة ، وإن كانا معرفتين ، فكأنهم قالوا : ولا تذرن صنماً من أصنامكم ، ولا ينبغي أن يقرأ بها ؛ لمخالفتها المصحف »(٧) .

---

(١) نوح ٢٣ .

(٢) القراءة عند : الفراء ٣/ ١٨٩ ، والزجاج : معاني القرآن وإعرابه (تحقيق : عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب ــ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ) ٥/ ٢٣١ ، والنحاس ٥/ ٤١ ، وابن عطية ١٦/ ١٢٧ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢/ ٦٣٢ ، والهمذاني ٤/ ٥٣٦ .

(٣) انظر قوله في : ابن جني : المحتسب ١/ ٣٠٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : الزمخشري : الكشاف ٢/ ٢١٥ ، والقرطبي ٨/ ٢٦٤ ، وأبا حيان : البحر ٥/ ١٠٠ ، والسمين الحلبي ٦/ ١٢٥ .

(٦) الفراء ٣/ ١٨٩ .

(٧) الزجاج : معاني القرآن ٥/ ٢٣١ .

إلا أن كلامه يشعر بصحتها من جهة اللغة ، وأن المانع من القراءة بها هو مراعاة رسم المصحف .

وذكر أبو جعفر النحاس أن الصرف لحن عند الخليل وسيبويه ، وأنه مخالف للسواد الأعظم ، وتعقب الفراء في إجازته الصرف لكثرته ، أو كأنه نكرة ـ بقوله : « وهذا ما لا يحصل ؛ لأنه ليس إذا كثر الشيء صرف فيه ما لا ينصرف ، على أنه لا معنى لقوله : لكثرته في اسم صنم ، ولا معنى لأن يكون نكرة ما كان مخصوصاً مثل هذا » (١) .

وأشار الزمخشري إلى أن هذه القراءة مشكلة ، ثم ذهب في توجيهها إلى أن صرفهما من مراعاة الازدواج ؛ لأن أخواتهما (وداً) و (سواعاً) و (نسراً) منصرفات(٢) .

وذهب ابن عطية إلى أن القراءة وهم(٣) .

وقال العكبري : « قيل : بناه على (فَعُول) لا على (يَفْعُل) »(٤) .

وقد تعقب أبو حيان هذا الرأي وعده تخبيطاً فقال : « فلا يمكن أن يكون (فَعُولاً) : لأن مادة (يغث) مفقودة ، وكذلك (يعق) » ، كما تعقب ابنَ عطية في قوله : « إنها وهم » بقوله : « وليس ذلك بوهم ، ولم ينفرد الأعمش بذلك ، بل قد وافقه الأشهب والعقيلي على ذلك ، وتخريجه أحد الوجهين :

أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائي وغيره .

والثاني : أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده ؛ إذ قبله (وداً ولا سواعاً) ، وبعده (نسراً) ، كما قالوا في صرف (سلاسلاً) و (قواريراً ، قواريراً) ؛ لمن صرف ذلك للمناسبة »(٥) .

---

(١) النحاس ٥/ ٤١ – ٤٢ .

(٢) الزمخشري : الكشاف ٤/١٦٤ .

(٣) ابن عطية ١٦/١٢٧ .

(٤) العكبري : إعراب الشواذ ٢/ ٦٢٣ .

(٥) أبو حيان : البحر ٨/ ٣٤٢ .

والحق أن هذه الأسماء لا يمكن أن تكون نكرات ، كما قال الهمداني : « وليس قول من صرفهما لكونهما نكرتين بمستقيم ؛ لأنهما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين لا ثالث لهما في اسميهما فاعرفه »(١) .

وهذا ما يصرح به الأثر الذي رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : « **صَارَت الأَوْثَانُ التي كَانَتْ في قَومِ نُوحٍ في العَرَبِ بَعْدُ ، أَمَّا (وَدٌّ) فَكَانَتْ لِكَلْبٍ بِدومَةِ الجَنْدَلِ ، وأَمَّا (سُوَاعٌ) فكَانَتْ لهُذَيْلٍ ، وأَمَّا (يَغُوثُ) فَكَانَتْ لمُرادٍ ثم لبني غَطِيفٍ بالجُرْفِ عِنْدَ سَبَأ ، وأَمَّا (يَعُوقُ) فكَانَتْ لهَمْدانَ ، وأَمَّا (نَسْرٌ) فكانَتْ لحِمْيَرٍ لآلِ ذِي الكِلاعِ ، أَسماءُ رِجالٍ صالحينَ مِنْ قَوْمِ نُوْحٍ ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطانُ إلى قَوْمِهِمْ : أَن انْصِبُوا إلى مَجَالِسِهِم التي كانوا يجلِسُونَ أَنْصاباً ، وسموها بأَسمائِهِمْ ، فَفَعَلُوا ، فَلَمْ تُعْبَدْ ، حَتى إذا هَلَكَ أُولَئكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ** »(٢) .

والذي يطمئن إليه الباحث في توجيه هذه القراءات ، وما سبق ذكره من الأمثال ، أنها وردت على اللغة التي ذكرها أبو حيان وغيره عن بعض العرب في صرف ما لا ينصرف ، ولاسيما إذا كان على صيغة منتهى الجموع ؛ فقد ورد صرفه كثيراً ، حتى خير بعضهم فيه بين الصرف وعدمه(٣) .

قال الأخفش ــ فيما نقل عنه الهمذاني ــ : « سمعنا من العرب من يصرف هذا (يعني : سلاسلاً) وجميع ما لا ينصرف »(٤) .

وقال ــ فيما نُقِلَ عنه ــ : « وكأن هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام »(٥) .

---

(١) الهمذاني ٤/ ٥٣٧ .
(٢) البخاري ٤/ ١٨٧٣ .
(٣) انظر : أبا حيان : البحر ٦/ ٣٦٩ ؛ والأشموني ٣/ ٢٧٥ ، والأزهري ٢/ ٢٢٧ .
(٤) انظر : الهمذاني ٤/ ٥٣٧ .
(٥) انظر : الأشموني ٣/ ٢٧٥ ، والأزهري ٢/ ٢٢٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١٢٠ .

ولذلك جوَّز ثعلب ــ فيما نُقِلَ عنه ــ صرف ما لا ينصرف مطلقاً في النظم والنثر(١) .

وتكفي هذه الشواهد الكثيرة من القراءات القرآنية والأمثال العربية تقويةً لهذه اللغة وتأكيداً لصحتها .

---

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١ .

النصب بـ(أن) المحذوفة بلا بدل

للنصب بـ(أن) المحذوفة مواضع مشهورة ، لا يجوز النصب في سواها عند البصريين إلا في ضرورة الشعر(١) ، قال ابن هشام : « ولا ينصب بـ(أن) مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً »(٢)، وهذه المواضع هي التي يكون فيها عوض عن (أن) ، قال المبرد ـ في قولهم : (مره يحفرَها) ـ : « وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن) ، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض ، نحو الفاء والواو »(٣).

وقد خالف رأيَ البصريين في هذه المسألة المثلُ العربي :

تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ (٤)

روي بنصب (تسمعَ)(٥) على تقدير (أن) ، فقد عملت مع حذفها بلا بدل .

وقد وافق هذا المثلَ في مخالفة رأي البصريين عددٌ من القراءات القرآنية ، وأقوال العرب ، والأبيات الشعرية .

---

(١) انظر : السلبلي ٢/ ٩٣٨ ، والجامي ٢/ ٢٥٣ ، وابن الوردي ٣٨٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ١٤٢ .

(٢) ابن هشام : أوضح المسالك ٣/ ١٨٥ ، وانظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥١ .

(٣) المبرد : المقتضب ٢/ ٨٢ .

(٤) المثل عند : المفضل الضبي ٥٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦ ، والبكري ١٣٥ – ١٣٦ ، والميداني ١/ ١٢٩ ، وابن منظور (معد) . يضرب لمن خبره خير من مرآه . قال المفضل : أول من قاله : المنذر بن ماء السماء .

(٥) وللمثل روايات أخرى ، هي : لأن تسمع بالمعيدي ، وأن تسمع بالمعيدي ، وتسمعُ بالمعيدي (بالرفع) . وقد قال أبو عبيد البكري : " حذف (أن) من المثل أشهر عند العلماء ، فيقولون : (تسمعُ) بضم العين ، و (تسمعَ) بنصبها على إضمار (أن) " انظر : البغدادي : شرح شواهد التحفة الوردية ١٨٢ .

فمن القراءات : قراءة الحسن البصري ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ ﴾ [١] ، بنصب (أعبدَ)[٢]، وقراءة ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ ﴾[٣]، بنصب (تستكثرَ)[٤]، وقراءة ﴿ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلَهُ حُطَامًا ﴾ [٥] ، بنصب (يجعلَه)[٦] ، وقراءة عيسى بن محمد ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾ [٧] ، بنصب (يدمغَه)[٨] .

ومن أقوال العرب : قولهم : **خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ**[٩] ، بنصب (يأخذَك) ، وقولهم : **مُرْهُ يَحْفِرَهَا**[١٠] ، بنصب (يحفرَها) ، وقولهم : **وَلَابُدَّ مِنْ تَتْبَعَهَا**[١١] ، بنصب (تتبعَها) .

---

(١) الزمر ٦٤ .

(٢) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ١٣١ ، والزمخشري : الكشاف ٣/ ٤٠٧ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢/ ٤١٣ ، وأبي حيان : البحر ٧/ ٤٣٩ .

(٣) المدثر ٦ .

(٤) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ٢/ ٣٣٧، والزمخشري : الكشاف ٤/ ١٨١، والعكبري : التبيان ٢/ ١٢٤٩ ، والهمذاني ٤/ ٥٦١ - ٥٦٢ ، والقرطبي ١٩/ ٦٩ ; وأبي حيان : البحر ٨/ ٣٧٢ .

(٥) الزمر ٢١ .

(٦) القراءة عند : الأنباري : البيان ٢/ ٣٢٣ ، والعكبري : إعراب الشواذ ٢/ ٤٠٧ والتبيان ٢/ ١١١٠ ; والهمذاني ٤/ ١٨٩ ، وأبي حيان ٧/ ٤٢٢ .

(٧) الأنبياء ١٨ .

(٨) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٩١ ، والزمخشري : الكشاف ٢/ ٥٦٦ ، والعكبري : التبيان ٢/ ٩١٣ ، وأبي حيان : البحر ٦/ ٣٠٢ .

(٩) انظر القول عند : ثعلب (أبي العباس أحمد بن يحيى ٢٩١هـ) : مجالس ثعلب ; تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، ١٩٤٨م) ٣٨٣ ; والفارسي : شرح الأبيات المشكلة ٤٤٠ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ ، وابن مالك : شواهد التوضيح ١٨٠ ، وابن هشام : المغني ٨٣٩ .

(١٠) انظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ ; وابن هشام : المغني ٨٣٩ . وأورده سيبويه بالرفع ٣/ ٩٩ ; وانظر : الأعلم الشنتمري : النكت ٢/ ٧٤٨ .

(١١) انظر : ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٥٢ ، وابن هشام : المغني ٨٣٩ .

ومن الأبيات الشعرية: قول طرفة(١):

أَلا أَيُّهَذا الزَّاجِرِيْ أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

بنصب (أحضرَ) في إحدى الروايات؛ على تقدير (أن)، وقول ذي الرمة(٢):

وَحُقَّ لِمَنْ أَبو مُوسَى أَبُوهُ يُوَفِّقَهُ الَّذِي رَفَعَ الجِبَالا

بنصب (يوفقَه)، ومن ذلك قول عامر بن جوين الطائي(٣):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ واحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

بنصب (أفعلَه)، ومنها قول أبي طالب(٤):

لَقَدْ خِفْتُ إنْ لَمْ يُصْلِحِ اللهُ أَمْرَكُمْ تَكُونُوا كَما كَانَتْ أَحادِيثُ وَائِلِ

بنصب (تكونوا).

وهذه الشواهد الكثيرة المتنوعة جعلت الكوفيين يجيزون نصب الفعل مع حذف (أن) ولو بلا بدل(٥)، واحتجوا على البصريين بأن قالوا لهم: وهذا على أصلكم ألزم؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي وغيرهما، وبعد الواو واللام وأو وحتى وغيرها فكذلك هنا.

---

(١) البيت له في ديوانه ٣٢، وهو عند: سيبويه ٣/ ١٠٠، والفراء ٣/ ٢٦٥، والمبرد: المقتضب ٢/ ٨٣، ١٣٤، وثعلب ٣٨٣، والبغدادي: الخزانة ١/ ١١٩.

(٢) البيت له في ديوانه (بشرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان ــ بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م) ٣/ ١٥٤٦؛ وروايته برفع (يوفقُه)، فلا شاهد فيها. وكذلك هو عند: ابن منظور (حقق)، وهو بالنصب عند: ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٥١.

(٣) انظر البيت عند: سيبويه ١/ ٣٠٧؛ وابن دريد ١/ ٢٣٤، والسلبلي ٢/ ٩٣٨، والبغدادي: شرح شواهد التحفة الوردية ١٨٣.

(٤) البيت له في ديوانه (جمع: أبي هفان المهزمي، رواية عفيف بن أسعد عن ابن جني؛ تعليق: محمد صادق آل بحر العلوم؛ المكتبة المرتضوية ــ النجف، ١٣٥٦هـ) ٩؛ وهو عند: ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٥٢.

(٥) انظر رأي الكوفيين في: الأنباري: الإنصاف ٢/ ٥٥٩، والرضي ٤/ ٨٠، وأبي حيان: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٠، والشرجي ١٥٠، والأزهري ٢/ ٢٤٥.

أما البصريون فقد احتجوا لمذهبهم بأمرين من جهة القياس فقط :

الأول : أنَّ (أنْ) من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي ألا تعمل مع الحذف بلا بدل .

الثاني : أنها مُشَبَّهةٌ بـ(أنَّ) في العمل ، وهذه لا تعمل مع الحذف ، فكان ما يشبهها أولى منها بذلك .

هذا إذا لم يوجد بدل من (أنْ)، فإن وجد البدل ــ كالفاء والواو وغيرهما ــ جاز الحذف ؛ لأنها حينئذ دلت على (أن) فكانت بمنْزلة ما لم يحذف .

ثم حاولوا تأويل بعض الشواهد السابقة، وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ ، فأجابوا عن بيت طرفة السابق بوجهين :

الأول : أن الرواية الصحيحة رفع (أحضرُ) ، ومن رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أن) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة .

الثاني : أن الشاعر توهم أنه أتى بـ(أن) فنصب الفعل على طريق الغلط .

وأجابوا عن بيت عامر بن جوين بوجهين أيضاً :

الأول : أن النصب على طريق الغلط كما تقدم .

الثاني : أنه أراد أن يقول (كدت أفعلها) أي : الخصلة ، فحذف الألف ، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها ، فصارت (أفعَلَه)(١) .

والذي يطمئن إليه الباحث هو رأي الكوفيين ؛ لعدة أمور :

الأول : كثرةُ الشواهد المؤيدة له كثرةً ينتفي معها احتمال الغلط ، وترتفع الشواهد بها إلى إمكانية القياس عليها .

الثاني : تنوعها تنوعاً ينتفي معه احتمال الضرورة ، بل إن عدداً من الأبيات المستشهد بها لم تخضع لوطأة الضرورة .

الثالث : صحة ما حكم البصريون بضعفه من الروايات ، فقد رواها عن العرب العلماء الأثبات .

---

(١) انظر مناقشة البصريين والكوفيين ، وأدلة كل منهما عند : الأنباري : الإنصاف ٢/ ٥٥٩ - ٥٧٠ .

قال أبو علي الفارسي: « ويدل على أنها محذوفة في هذا النحو بمنزلتها مثبتة أنّ أبا عثمان قد حكى عن ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول:

ألا أيُّهذا الزَّاجِريْ أحضرَ الوَغَى

بالنصب، فلولا أنها في حكم الإثبات لم تنصب الفعل، وقد حكى أحمد بن يحيى نحو ذلك، فقال: خذ اللص قبل يأخذَك، وحكى أبو الحسن نحو ذلك »(١).

الرابع: التكلف الظاهر في تأويل بيت عامر، والتجني بالحكم بالغلط على الشعراء، ففتح هذا الباب والقياس عليه لا يدع مجالاً للاستشهاد بشيء من العربية؛ لاحتمال التأويل أو الغلط.

(١) الفارسي: شرح الأبيات المشكلة ٤٣٩ - ٤٤٠.

ما يلي (لو)

منع البصريون دخول (لو) على الأسماء إلا في الضرورة أو نادر الكلام(١) .

قال سيبويه : « و(لو) بمنزلة (لولا) ، ولا تُبتَدَأُ بعدها الأسماء سوى (أنَّ) ، نحو : لو أنَّك ذاهب ، و(لولا) تبتدأ بعدها الأسماء ، و(لو) بمنزلة (لولا) وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها »(٢) .

وقال ابن عصفور : « (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً ، ولا يليها مضمراً إلا في ضرورة »(٣) .

ولكن المثل العربي :

لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني(٤)

قد خالف هذه القاعدة ، فوَلِيَ (لو) فيه الاسمُ (ذات) .

وقد وافق هذا المثلَ العربيَّ في مخالفة القاعدةِ النحوية عددٌ من الشواهد النثرية والشعرية .

---

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٩ ، والمرادي : الجنى الداني ٢٩٠ - ٢٩١ ، والأشموني ٤/ ٣٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) سيبويه ٣/ ١٣٩ - ١٤٠ .

(٣) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٣/ ١٨ .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٢٦٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣ ، والبكري ٣٨١ ، والميداني ٢/ ١٧٤ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٩٧ ، والخويي ٤٤٧ ، وابن منظور (سور) ، وبرواية (لو غير ذات) عند : الميداني ٢/ ٢٠٢ . قال الميداني : " يروي الأصمعي المثل : (لو غير ذات) ؛ وذلك أن حاتماً الطائي مَرَّ ببلاد عنَزة في بعض الأشهر الحرم ، فناداه أسير لهم : يا أبا سفانة ، أكلني الإسار ، فقال : ويحك ، أسأت إذ نوهت باسمي في غير بلاد قومي ، فساوم القوم به ، ثم قال : أطلقوه، واجعلوا يدي في القيد مكانه ، ففعلوا ، فجاءته امرأة ببعير ؛ ليفصده ، فقام فنحره ، وقال : هذا فصدي ، فلطمت وجهه ، فقال : لو غير ذات سوار لطمتني ، يعني أني لا أقتص من النساء ، فعُرِف ، ففدى نفسه فداء عظيماً ، والمعنى : لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان علي ، ولكن ظلمني من هو دوني . والمعنى على الرواية الأخرى (لو ذات) : لو لطمتني حرة ، فقد قيل : إن لاطمته جارية، فجعل السوار علامة للحرية ؛ لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار ، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف عليَّ " .

فمن الشواهد النثرية : قول الله تبارك وتعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾(١) ، دخلت (لو) على الاسم (أنتم) ، ومنها قول عمر ﷺ : « لَوْ غيرُكَ قالها يا أبا عُبَيْدَةَ »(٢) ، وقول أبي جهل : « أَنْتَ تَقُولُ هذا ! واللهِ لَوْ غيرُكَ يَقُولُ هَذا لأَعْضَضْتُهُ »(٣) ، دخلت (لو) في هذين الأثرين على (غير) .

ومن الشواهد الشعرية : قول الغَطَمَّش الضبي(٤) :

أَخِلاَّيَ لَوْ غَيرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

وقول المتلمس(٥) :

فَلَوْ غَيرُ أَخْوَالِي أَرادُوا نَقِيصَتي جَعَلْتُ لهمْ فَوقَ العَرانِينِ مِيسَما

وقول جرير(٦) :

لَوْ غَيرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيرَ وَرَحْلَهُ أَدَّى الجِوارَ إلى بَني العَوَّامِ

دخلت (لو) في هذه الأبيات على الاسم (غير) أيضاً .

ولذلك ذهب عدد من محققي النحاة المتأخرين إلى جواز دخول (لو) على الأسماء ظاهراً ، مع وجوب تقدير الفعل بعدها مضمراً(٧) .

---

(١) الإسراء ١٠٠ .

(٢) رواه البخاري ٥/ ٢١٦٣ ، ومسلم ٤/ ١٧٤٠ ، والبيهقي ٧/ ٢١٧ ، وغيرهم .

(٣) رواه الإمام أحمد بن حنبل ١/ ١١٧ ، وابن أبي شيبة ٧/ ٣٥٦ ، والحاكم (أبو عبد الله محمد ابن عبد الله النيسابوري ٤٠٥هـ : المستدرك على الصحيحين ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م) ٣/ ٢١٤ .

(٤) انظر البيت عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٩ ، والمرادي : الجنى الداني ٢٩٠ ، وابن هشام : أوضح المسالك ٤/ ٢٢٩ ، والأشموني ٤/ ٣٩ ، والأزهري ٢/ ٢٥٩ .

(٥) البيت له في ديوانه (تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، جامعة الدول العربية ـ القاهرة ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م) ٢٩ ، وهو عند : المبرد : المقتضب ٣/ ٧٧ ، والبغدادي : الخزانة ١٠/ ٥٨ - ٥٩ .

(٦) البيت له في ديوانه ٤٥٣، وهو عند : المبرد : المقتضب ٣/ ٧٨، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٣/ ١٨ ، وابن هشام : المغني ٣٥٣ ، والبغدادي : الخزانة ٥/ ٤٣٢ و ٤٣٤ .

(٧) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٤/ ٩٨ ، وابن هشام : المغني ٣٥٣ ، والأشموني ٤/ ٣٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٣٤٧ .

قال المرادي : « والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام ، كالآية السابقة »[١] .

بل قد ذهب بعض العلماء إلى جواز دخول (لو) على جملة اسمية من مبتدأ وخبر[٢] ؛ مستدلين بقول عدي بن زيد[٣] :

لَوْ بِغَيرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ... كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي

فقد دخلت (لو) فيه على الجملة الاسمية (بغير الماءِ حلقي شرقٌ) ؛ وبقول جرير[٤] :

لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلامٌ لَمَا اعْتَرَضُوا ... دُونَ الذِي كُنْتُ أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

فالجملة الاسمية (في طهيةَ أحلامٌ) فيه قد وليت (لو) .

وقد قوّى ابن مالك هذا القولَ بقوله : « ولذلك وجه من النظر ، وهو أن (لو) لما لم تصحب ـ غالباً ـ إلا فعلاً ماضياً ، وهو لازم البناء ؛ لم تكن عاملة ، ولما لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيل (إنْ) في الاختصاص بالفعل أبداً ، فنُبّه على ذلك بمباشرتها (أنَّ) كثيراً ، وبمباشرتها غيرها قليلاً »[٥] .

ولكنه عاد إلى ترجيح تقدير الفعل بقوله : « ومحمله عندي على أن يكون قوله : (حلقي شرقٌ) مبتدأً وخبراً في موضع نصب بـ(كان) الشانيّة مضمرة، تقديره: لو كان الأمر والشأن حلقي شرق بغير الماء ؛ كنت كالغصان ، وكان بالماء اعتصاري »[٦] .

---

(١) المرادي : الجنى الداني ٢٩١ .

(٢) نسب أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٠ هذا القول إلى الكوفيين .

(٣) البيت له في ديوانه (تحقيق: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد ـ بغداد ، د.ت) ٩٣ ، وهو عند : سيبويه ٣/ ١٢١، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٣/١٩، وابن مالك : شرح التسهيل ٤/ ٩٨ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٠ ، والمرادي : الجنى الداني ٢٩٢ ، وابن هشام : المغني ٣٥٤ ، والأشموني ٤/ ٤٠ ، والأزهري ٢/ ٢٥٩ ، والسيوطي : همع الهوامع ٤/ ٣٤٨ ، والبغدادي : الخزانة ٨/ ٥٠٨ . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً ؛ لينزول الغصة .

(٤) البيت له في ديوانه ٤٨٥ ، وهو عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٠، وابن هشام : المغني ٣٥٤ ، وابن عقيل : المساعد ٣/ ١٩٢ . و(طهية) : قبيلة .

(٥) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٦ .

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ٤/ ٩٩ .

ومع قوة القول الأخير إلا أنه نادر الشواهد كما قال ابن مالك(١).

ولذلك فالذي يطمئن إليه الباحث هو القول الثاني، وهو الجواز مع تقدير الفعل؛ لتنوع الشواهد المؤيدة للجواز، مع اطراد دخول (لو) على الأفعال في عامة الاستعمال العربي؛ فلا يؤدي التقدير إلى التكلف. والله أعلم.

(١) انظر: المصدر السابق ٤/ ٩٨.

الفصل الثالث

المسائل التصريفية

شروط صياغة اسم التفضيل

اشترط النحاة في اسم التفضيل أن يصاغ من : فعل ، ثلاثي ، مجرد ، تام ، مثبت ، متصرف ، قابل للكثرة ، غير مبني للمفعول ، ولا معبر عن فاعله بـ(أفعل، فعلاء)[(١)] .

وقد خالف بعضَ هذه الشروطِ عددٌ من أسماء التفضيل تربو على الثلاثين ، وردت في مجموعة كبيرة جداً من الأمثال العربية ؛ لأن اسم التفضيل الواحد قد يرد في عدد من الأمثال ، ولذلك اقتصرت على مثل واحد لكل اسم تفضيل ؛ طلباً للاختصار .

وأذكر فيما يلي تفصيل هذه المخالفات :

صياغة اسم التفضيل من غير فعل :

صاغت العرب عدداً من أسماء التفضيل من غير أن يكون لها فعل ، منها : (آبل) من الإبل ، و(أتيس) من التيس ، و(أرجل) من الرِّجل ، و(أشمس) من الشمس ، و(ألص) من اللّص .

وردت هذه الأسماء في عشرة أمثال عربية ، منها :

آبَلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ[(٢)]   أَتْيَسُ مِنْ تُيُوسِ البَيَّاعِ[(٣)]

---

(١) انظر : الزمخشري : المفصل ٢٣٢ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٣/ ٥٠ ، وابن جماعة (محمد ابن إبراهيم ٧٣٣هـ : شرح الكافية ، تحقيق : محمد عبدالنبي عبدالمجيد ، دار البيان ــ القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٧م) ٣٤٧ ، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ٤١ .

(٢) المثل عند : السدوسي ٦٦ ، والأصبهاني ١/ ٦٩ و ٧٠ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ١٢ و ٢٠٠ ، والميداني ١/ ٨٦ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٠ . قال الزمخشري : " أي : أحذق برعية الإبل ومصلحتها ، وهو أحد بني حنتم بن عدي بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة ، ويقال لهم الحناتم " . وقال الميداني : " قالوا : ومن كلام حنيف الدال على إبالته قوله : من قاظ الشرف، وتربع الحزن ، وتشتى الصمان ؛ فقد أصاب المرعى . فالشرف في بلاد بني عامر ، والحزن من زبالة مصعداً في بلاد نجد ، والصمان في بلاد بني تميم " .

(٣) المثل عند : الأصبهاني ١/ ١٠١ ، والميداني ١/ ١٤٩ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٨ . قال الأصبهاني : " حكاه محمد بن حبيب ولم يفسره ، فسألت عنه أبا الحسن النسابة الأصبهاني ، فذكر أنه البياع بن عبد ياليل ابن غيرة بن سعد بن ليث بن بكر ، وبنته ريطة بنت أم أبي أحيحة سعيد بن العاص ، ويعيرون به " .

أَرْجَلُ مِنْ خُفٍّ(١) أَشْمَسُ مِنْ عَرُوسٍ(٢)

أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ(٣)

قال سيبويه : « وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال : (أفعل منه) ونحو ذلك ، وقد قالوا : فلان آبل منه ، كما قالوا : أحنك الشاتين »(٤)

ومع ذلك فقد حاول بعض النحاة البحث عن أفعال لبعض هذه الأسماء .

فعن الاسم الأول قال ابن مالك : « وكذا الصحيح أن (آبل) من قولهم : أَبِلَ الرجل أَبَالَة ، وأَبَل أَبَلاً(٥) ؛ إذا دَرِبَ بسياسة الإبل والقيام عليها ، فلا شذوذ فيه أصلاً »(٦) .

وعن الاسم الأخير قال الأشموني : « وشذ بناؤه من وصف لا فعل له ، كـ(ألصُّ من شظاظ) ، هكذا قال الناظم وابن السراج ، لكن حكى ابن القطاع : (لَصَّص) بالفتح ؛ إذا استتر ، ومنه (اللص) بتثليث اللام ، وحكى غيره (لصَصَه) ؛ إذا أخذه بخفية(٧) »(٨) .

والذي يطمئن إليه الباحث هو التعويلُ على أمن اللبس ، فمتى أمن اللبس جاز ، وإلا فلا .

---

(١) المثل عند : الأصبهاني ١/ ٢٠٩ و ٢١١، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٤٧٣ و ٥٠٠، والميداني ١/ ٣١٥ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٣٨ . (خف) : يعنون به خف البعير .

(٢) المثل عند : الأصبهاني ١/ ٢٣٦ ، والزمخشري : المستقصى ١٩٧ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٣٨ .

(٣) المثل عند : أبي عبيد ٣٦٦، والأصبهاني ٢/ ٣٦٩ ؛ والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ١٨٠ ، والميداني ٢/ ٢٥٧ ؛ والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٢٨ ، وابن منظور (شظظ) . قال العسكري : " (شظاظ) : رجل من بني ضبة، كان يصيب الطريق، مر بنميرية تعقل بعيراً لها، وتعوذ بالله من شر شظاظ ، فشغلها شظاظ بالكلام ، فلما غفلت استوى عليه ، وكان على حاشية له ، فتركها لها " .

(٤) سيبويه ٤/ ١٠٠ .

(٥) انظر : ابن منظور (أبل) .

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ٣/ ٥١ .

(٧) ذكر الجوهري وابن منظور في معجميهما فعلاً لـ(اللص) .

(٨) الأشموني ٣/ ٤٣ - ٤٤ .

صياغته من ثلاثي مزيد :

قال الجامي : « وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد؛ ليمكن بناء (أفعل) و(فعلى) منه ؛ إذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه — مع المحافظة على تمام حروفه — متعذر ؛ لأن هذه الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلاثة أحرف ، ومع إسقاط بعضها يلزم الالتباس ، فإنه لا يعلم أنه مشتق من الرباعي ، أو من الثلاثي المجرد ، أو المزيد فيه ، فإن هذه الحروف الثلاثة تحتمل أن تكون تمام حروف ثلاثي مجرد ، أو بعض حروف رباعي مجرد كلها أصول ، أو تكون من حروف المزيد فيه ، إما من أصوله ، أو من زوائده ، أو ممتزجاً منهما ، فلا يتبين ما هو المشتق منه ، فلا يتعين المعنى »(١) .

وقد خالف هذا الشرطَ عددٌ من أسماء التفضيل ، منها :

(أَخْيَلُ) من الاختيال ، و(أَوْلَم) من إيلام الوليمة ، و(أَحْوَلُ) من الاحتيال، و(أَشبَهُ) من الإشباه ، و(أفسَدُ) من الإفساد ، و(أَنجبُ) من الإنجاب ، و(أفلَسُ) من الإفلاس .

وردت هذه الأسماء فيما يزيد على عشرين مثلاً عربياً ، منها :

أَخْيَلُ مِنْ غُرابٍ(٢) أَوْلَمُ مِنَ الأَشْعَثِ(٣)

---

(١) الجامي ٢/ ٢١٢ .

(٢) المثل عند : الأصبهاني ١/ ١٧٠ و ١٩٢، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٤١٢ و ٤٣٩، والميداني ١/ ٢٦٠ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١١٣ . قال الميداني : " لأنه يختال في مشيته " .

(٣) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٤١٥ و ٤٢٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٣٢٩ و ٣٤٨ ، والميداني ٢/ ٣٧٩ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٤٣٩ . قال الميداني : " (الأشعث) : هو ابن قيس ابن معدي كرب الكندي، وكان من حديثه أنه ارتد في جملة أهل الردة، فأتي به أبو بكر ﷺ أسيراً ، فأطلقه رغبة منه في شرفه ، فخرج من عند أبي بكر ، ودخل السوق ، فاخترط سيفه ، ثم لم تلقه ذات أربع إلا عرقبها ، من بعير وفرس وبقر ، ومضى ، فدخل داراً من دور الأنصار ، فصار الناس حشداً إلى أبي بكر ﷺ ، فقالوا : هذا الأشعث قد ارتد ثانية ، فبعث أبو بكر ﷺ إليه ، فأشرف من السطح ، وقال : يا أهل المدينة ، إني غريب ببلدكم ، وقد أولمت بما عرقبت ، فليأكل كل إنسان ما وجد ، وليغد عليَّ من كان له قِبَلي حق ، فلم تبق دار من دور المدينة إلا دخلها من ذلك اللحم ، ولا رؤي يوم أشبه بيوم الأضحى من ذلك اليوم ، فضرب أهل المدينة به المثل " .

أَحْوَلُ مِنْ ذِئْبٍ[١] أَشْبَهُ مِنَ المَاءِ بِالمَاءِ[٢]

أَفْسَدُ مِنَ السُّوسِ[٣] أَنْجَبُ مِنْ أُمِّ البَنِينَ[٤]

أَفْلَسُ مِنِ ابْنِ المُذَلَّقِ[٥]

وورد (أضيع) من الإضاعة ، وذلك في قول عمر بن الخطاب ﷺ : « إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلاةُ ، مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ »[٦] .

ولوجود هذه الشواهد وغيرها ذهب عدد من النحاة إلى جواز الصياغة من الثلاثي المزيد ، ثم اختلفوا في مدى الجواز على ثلاثة أقوال :

الأول : الجواز مطلقاً ، نقل هذا الرأي عن الأخفش ، وهو رأي حمزة الأصبهاني ، حيث قال : « ففيما حكاه المازني نقض لما حظره الجرمي ، ورخصة لأن يقول القائل في أكثر الأفعال : هو أفعل من كذا ، ولا يلتفت إلى عدة حروف الفعل ، وإن زادت على ثلاثة أحرف »[٧] .

---

(١) المثل عند : الأصبهاني ١/ ١٣٤ و ١٦١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٤٣ و ٤٠١ ، والميداني ١/ ٢٢٨ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٩٠، وابن منظور (حول) . قال الميداني : " هذا من الحيلة، يقال : تحول الرجل ؛ إذا طلب الحيلة " .

(٢) المثل عند : الأصبهاني ١/ ٢٣٦، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٦٣ و ٥٣٨، والميداني ١/ ٣٩٠ .

(٣) المثل عند : الأصبهاني ١/ ٣٢٧ و ٣٢٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٨٨ و ١٠٤ ، والميداني ٢/ ٨٤ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٧١ .

(٤) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٣٩٢ و ٤١١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٢٩٩ و ٣٢٥ ، والميداني ٢/ ٣٥٠ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٨٢ . قال الميداني : " (أم البنين) : هي ابنة عمرو بن عامر فارس الضحياء ، ولدت لمالك بن جعفر بن كلاب : أبا براء ملاعب الأسنة عامراً ، وفارس قرزل طفيل الخيل، وربيع المقترين ربيعة، ونزال المضيف سلمى، ومُعَوِّذ الحكماء معاوية " .

(٥) المثل عند : الأصبهاني ١/ ٣٢٧ و ٣٣٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٨٩ و ١٠٧ ، والميداني ٢/ ٨٣ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٧٥ . قال الميداني : " (ابن المذلق) : يروى بالدال والذال ، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة ، لم يكن يجد بيتة ليلة ، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس " .

(٦) رواه مالك (الإمام مالك بن أنس ١٧٩هـ : الموطأ ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ـ القاهرة ، د.ت) ١/ ٦ ، والبيهقي ١/ ٤٤٥ .

(٧) الأصبهاني ١/ ٥٩ .

الثاني : جواز الصياغة من المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) ، وهذا اختيار ابن مالك ، ونسبه لسيبويه والمحققين من أصحابه .

قال ابن مالك : « وإن كان المزيد فيه على وزن (أفعل) لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر .

هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ، يشهد لذلك قوله في باب التعجب :" وبناؤه أبداً من (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) و(أفعل)"[1] هذا نصه ، فسوّى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها »[2] .

الثالث : جواز الصياغة من (أفعل) إذا كانت همزته لغير التعدية ، نحو (أغفى) ، وعدم الجواز إذا كانت للتعدية ، نحو (أعطى) ، وهذا رأي ابن عصفور[3] .

والذي يطمئن إليه الباحث في هذا الشرط أيضاً التعويلُ على أمن اللبس ، فمتى أمن اللبس جاز ، وإلا فلا .

صياغته من المبني للمجهول :

قال الزمخشري : « والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول »[4] .

ولكن العرب قد صاغت من المبني للمجهول عدداً من أسماء التفضيل ، منها : أشغل ، وأشهر ، وأحمد ، وأجَنّ ، وأحمى ، وأزهى ، وأشهى ، وأكسى .

وقد وردت هذه الأسماء فيما يقارب الأربعين من الأمثال العربية ، منها :

أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ[5]   **أَشْهَرُ مِنَ الفَرَسِ الأَبْلَقِ**[6]

---

(١) سيبويه ١/ ٧٣ .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ٣/ ٤٦ - ٤٧ .

(٣) انظر : ابن عصفور : المقرب ١/ ٧٣ .

(٤) الزمخشري : المفصل ٢٣٣ .

(٥) المثل عند : أبي عبيد ٣٧٤ ، وابن سلمة ٨٦ ، والأصبهاني ١/ ٢٣٦ و ٢٦٠ و ٢/ ٤٠٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٦٤ ، والبكري ٥٠٣ ، والميداني ١/ ٣٧٦ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٩٦ .

(٦) المثل عند : أبي عبيد ٩٢، والأصبهاني ١/ ٢٣٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٣٨ ، والميداني ١/ ٣٧٩ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٩٩ .

العَوْدُ أَحْمَدُ[١]	أَجَنُّ مِنْ دُقَّةٍ[٢]
أَحْمَى مِنْ أَنْفِ الأَسَدِ[٣]	أَزْهَى مِنْ غُرابٍ[٤]
أَشْهَى مِنَ الخَمْرِ[٥]	أَكْسَى مِنَ البَصَلِ[٦]

ومثلها صياغة (أخوف) من (خِيفَ) في عدد من الأحاديث ، كقول رسول الله ﷺ : « **لَفِتْنَةُ بَعْضِكُمْ أَخْوَفُ عِنْدِي مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ** »[٧]، وقوله ﷺ : « **غَيرُ ذَلِكَ أَخْوَفُ عِنْدِي عَلَيْكُمْ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْ تُصَبَّ عَلَيْكُمُ الدُّنْيا صَبّاً** »[٨]، وقول خالد بن الوليد ﷺ : « **فَمَا مِنْ ذُنُوبِي شَيْءٌ أَخْوَفُ عِنْدِي مِنْ تَسْفِيهِي عَمَّاراً** »[٩] ، وقول بعض الصحابة ﷺ : « **فَمَا كَانَ يَومٌ أَخْوَفَ عِنْدِي أَنْ يُلْقَى عَلَيَّ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ يَوْمِي ذَلِكَ** »[١٠] ؛ فالفتنة في الحديث الأول ، والمشار إليه بـ(غير ذلك) في الحديث الثاني ، و(شيء) في الحديث الثالث ، و(يوم) في الحديث الرابع بـ مخوفة ، وليست خائفة ، فالصياغة من الفعل المبني للمجهول في هذه الأحاديث كلها .

---

(١) المثل عند : أبي عبيد ١٦٩ ، والأصبهاني ٢/ ٤٥٤ و ٤٥٦ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٤١ ، والبكري ٢٥٢ ، والميداني ٢/ ٣٤ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٣٥ ، وابن منظور (عود) .

(٢) المثل عند : الأصبهاني ١/ ١٠٧ و ١١٩ ، والميداني ١/ ١٨٧ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٥٣ .

(٣) المثل عند : الأصبهاني ١/ ١٣٥ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٤٣ و ٤٠٨ ، والميداني ١/ ٢٢٩ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٨٧ .

(٤) المثل عند : أبي عبيد ٣٦٠، والأصبهاني ١/ ٢١٣ و٢/ ٢١٤ و ٤٤٧، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٠٧، والبكري ٤٩١ ، والميداني ١/ ٣٢٧ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٥١ ، وابن منظور (زها و غرب) .

(٥) المثل عند : الأصبهاني ١/ ٢٣٦ و ٢٦٢ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٣٨ و ٥٦٦ ، والميداني ١/ ٣٨٩ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٩٩ . قال الميداني : " أشهى : أفعل من المفعول، يقال : طعام شهي أي مشتهى ".

(٦) المثل عند : أبي عبيد ٣٧٠ ، والأصبهاني ٢/ ٣٦١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ١٣٧، والميداني ٢/ ١٦٩، والزمخشري : المستقصى ١/ ٢٩٥ ، وابن منظور (كسا) . يضرب لمن لبس الثياب الكثيرة .

(٧) رواه أحمد ٥/ ٣٨٩ ، وابن حبان ١٥/ ٢١٨ .

(٨) رواه أحمد ٥/ ١٧٨ .

(٩) رواه الطبراني ٤/ ١١٢ ، والحاكم ٣/ ٤٣٩ .

(١٠) رواه الحاكم ٣/ ٢٤ .

ولكثرة هذه الشواهد ذهب ابن مالك إلى جواز صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول عند أمن اللبس ، فقد قال : « وعندي أن صوغ فعل التعجب و(أفعل) التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع ، بل يحكم باطراده ؛ لعدم الضائر ، وكثرة النظائر »(١) .

وهذا هو الذي يطمئن إليه الباحث في هذا الشرط .

كون فاعله على (أفعل ، فعلاء) :

قال سيبويه : « هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله : وذلك ما كان (أفعل) وكان لوناً أو خلقة ، ألا ترى أنك لا تقول : (ما أحمره) ، ولا (ما أبيضه)، ولا تقول في الأعرج : (ما أعرجه) ، ولا في الأعشى : (ما أعشاه) ، إنما تقول : (ما أشد حمرته) ، و(ما أشد عشاه) . **وما لم يكن فيه (ما أفعَلَه) لم يكن فيه (هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ)** »(٢) .

وعلل ابن مالك سبب المنع من ذلك بقوله : « لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) لم يُبنَ منه (أفعل) تفضيل ؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر »(٣).

وهذا الشرط يشمل نوعين من الأسماء ـــ كما يتضح من كلام سيبويه ـــ هما :

١. **ما يدل على العيوب والعاهات :**

وقد صاغت العرب من هذا النوع أسماء التفضيل (أحمق) و(أرعن) و(أخرق) ، التي وردت في عدد كبير من الأمثال العربية ، تقارب الثلاثين مثلاً ، منها :

أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَةَ(٤)

---

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ٣/ ٤٥ .

(٢) سيبويه ٤/ ٩٧ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٤٥ .

(٤) المثل عند : الأصبهاني ١/ ١٣٥ ؛ والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٤٢ و ٣٨٥ . والميداني ١/ ٢١٧ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٨٥ ، وابن منظور (هبنق) . قال الميداني : " هبنقة : هو ذو الودعات ؛ واسمه يزيد بن ثروان ، أحد بني قيس بن ثعلبة ، وبلغ من حمقه أنه ضل له بعير ، فجعل ينادي : من وجد بعيري فهو له ، فقيل له : فلم تنشده ؟ قال : فأين حلاوة الوجدان ! ومن حمقه أنه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف ، وهو ذو لحية طويلة ؛ فسئل عن ذلك ؛ فقال : لأعرف بها نفسي ، ولئلا أضل ، فبات ذات ليلة ، وأخذ أخوه قلادته ، فتقلدها ، فلما أصبح ورأى القلادة في عنق أخيه ؛ قال : يا أخي ، أنت أنا ، فمن أنا ؟ " .

أَرْعَنُ مِنْ هَوَاءِ البَصْرَةِ(١)

أَخْرَقُ مِنْ حَمَامَةٍ(٢)

ولوجود هذه الشواهد ذهب الكسائي وهشام والأخفش(٣) إلى جواز صياغة اسم التفضيل مما يدل على العيوب والعاهات من فعل (أفعل ، فعلاء) .

واختار ابن مالك هذا الرأي ، ولكنه خصصه ــ نظراً لما ورد من الشواهد ــ بما يفهم عسراً أو جهلاً(٤) .

وهذا الرأي هو الذي تؤيده الأمثال العربية المذكورة آنفاً .

٢ . **الألوان** :

وكما صاغت العرب اسم التفضيل من العيوب صاغته من الألوان من فعل (أفعل ، فعلاء) .

وقد ورد ذلك في عدد من الأمثال العربية ، فمنها :

أَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ(٥)	أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الغُرابِ(٦)
أَسْوَدُ مِنَ السَّبَجِ(٧)	أَحْمَرُ مِنَ العَنْدَمِ(٨)

---

(١) المثل عند : الميداني ١/ ٣١٧ . وقال في شرحه : " الرعن : الاسترخاء والاضطراب ، وإنما وصفوا هواءها بذلك؛ لاضطراب فيه ، وسرعة تغيره ، وأما قولهم : البصرة الرعناء ؛ فلكثرة مد البحر وعكبكه بها " .

(٢) المثل عند : أبي عبيد ٣٦٦ ، والأصبهاني ١/ ١٧٣ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/٤٣١ ، والميداني ١/ ٢٥٥، والزمخشري : المستقصى ١/٩٩ . قال الميداني : " لأنها لا تحكم عشها ، وذلك أنها ربما جاءت إلى الغصن من الشجرة ؛ فتبني عليه عشها في الموضع الذي تذهب به الريح وتجيء ، فبيضها أضيع شيء ، وما ينكسر منه أكثر مما يسلم " .

(٣) انظر رأيهم عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ٤٣ .

(٤) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .

(٥) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٤٣٨ .

(٦) المثل عند : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٣/ ٥٢ ، وابن منظور (حنك) ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٣.

(٧) المثل عند : الأصبهاني ٢/ ٤٣٨ . و(السبج) : خرز أسود .

(٨) المثل في : المصدر السابق . قال ابن منظور (عندم) : " قال أبو عمرو : العندم شجر أحمر ، وقال بعضهم : العندم دم الغزال بلحاء الأرطى ؛ يطبخان جميعاً حتى ينعقدا ، فتختضب به الجواري " .

أخْضَرُ مِنَ السِّلْقِ(١)

كما ورد في عدد من الأحاديث ، ومنها :

قول رسول الله ﷺ : « حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ »(٢) ، وقول أبي هريرة ﷺ : « أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَارِ »(٣) .

ولذلك ذهب الكسائي وهشام(٤) إلى جواز صياغة اسم التفضيل من جميع الألوان .

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز الصياغة من البياض والسواد فقط ، وقد أوضح الأنباري أدلتهم بقوله : « وقد احتجوا بأن قالوا :

إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس ، أما النقل فقد قال الشاعر(٥) :

إذا الرِّجَالُ شَتَوا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ   فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وقال الشاعر(٦) :

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ

وأما القياس ؛ فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرها ، من الحمرة والصفرة والخضرة ، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها »(٧) .

---

(١) المثل في : المصدر السابق . قال ابن منظور (سلق) : " السلق نبت له ورق طوال ، وأصل ذاهب في الأرض ، ورقه رخص يطبخ " . وهو أخضر كما هو مشاهد .

(٢) رواه البخاري ٥/ ٢٤٠٥ ، ومسلم ٤/ ١٧٩٣ ، وأحمد بن حنبل ٣/ ٢٣٦ ، وابن حبان ١٤/ ٣٦٥ .

(٣) رواه مالك ٢/ ٩٩٤ .

(٤) انظر رأيهما عند : أبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ٤٣ .

(٥) انظر البيت عند : الفراء ٢/ ١٢٨ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٦/ ٩٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٨ ، والإسفراييني ٤٨٣ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٣ ، والبغدادي : الخزانة ٨/ ٢٣٠ .

(٦) انظر البيت عند : ابن السراج ١/ ١٠٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٦/ ٩٣ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٨ ، والإسفراييني ٤٨٣ ، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٣ ، والسيوطي : الاقتراح (تحقيق وشرح : محمود فجال ، دار القلم ـ دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م) ١٢٩ ، والبغدادي : الخزانة ٨/ ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ .

(٧) الأنباري : الإنصاف ١/ ١٤٨ - ١٥١ .

والذي يطمئن إليه الباحث هو تعميم الجواز عند وضوح المعنى المراد ، فلا يصح المنع مع كثرة الشواهد وتنوعها ، ولا يصح التخصيص بمثل ذلك القياس الخارج عن اللغة ، المخالف للشواهد .

ومن هذا العرض السريع لهذه المسألة يتضح بجلاء عدمُ جواز إطلاق الشذوذ أو الخطأ على الأمثال العربية التي خالفت هذه القاعدة ـ كما هو شائع في كتب النحو ـ فقد زادت بمجموعها على مائة مثل .

ولذلك قال حمزة الأصبهاني مدافعاً عن هذه الأمثال : « وإنما قدمت ما حكيته من قياس النحويين ، ومجاز اللغويين ؛ لئلا يطعن طاعن بقياس النحو على مثال مَثَل شذ عن قياسهم ، ولتقوى مُنَّةُ المتسعين في مجاز اللغة ، والمسامحين للعرب فيما تكلموا به على الجِبِلَّة »(١) .

---

(١) الأصبهاني ١/ ٥٩ .

تناوب صيغتي الجمع (مفاعل) و (مفاعيل)

يرى البصريون عدم جواز نيابة صيغة (مفاعل) عن صيغة (مفاعيل) ولا العكس إلا في ضرورة الشعر(١) .

قال أبو حيان : « ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل (مفاعيل) ، ولا زيادتها في مثال (مفاعل) إلا في الضرورة »(٢) .

ولكن المثلين العربيين :

إنَّ المَعَاذِيرَ يَشُوبُها الكَذِبُ(٣)

إنَّ في المَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الكَذِبِ(٤)

قد خالفا هذه القاعدة ؛ فـ(المعاذير) جمع (المعذرة) ، فالأصل أن تجمع على (المعاذر) ، و(المعاريض) جمع (المِعْرَض) ، فالأصل أن تجمع على (المعارض) ، فزيدت الياء فيهما في هذين المثلين .

وقد وافق هذين المثلين في مخالفةِ القاعدة عددٌ من الشواهد النثرية والشعرية .

فمن الشواهد النثرية : قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾(٥) ، وقوله سبحانه : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾(٦) ؛ فـ(مفاتح) جمع (مفتاح) ، والأصل أن يجمع على (مفاتيح) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾(٧) ؛ فـ(معاذير) جمع (معذرة) ، والأصل أن تجمع على (معاذر) .

---

(١) انظر : ابن عقيل : المساعد ٣/ ٤٧٠ ، والأشموني ٤/ ٥٢ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ١١٩ .

(٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٥ .

(٣) المثل بهذه الرواية عند : أبي عبيد ٦٤ ، والبكري ٧٤ ، والميداني ١/ ١٢ ، وبرواية (المعاذير يشوبها) عند : الزمخشري : المستقصى ١/ ٣٤٧ ، وبرواية (المعاذير قد يشوبها) عند : الميداني ٢/ ٢٩٦ .

(٤) المثل عند : البكري ٤ ، والميداني ١/ ١٣ . قال الميداني : " التعريض : ضد التصريح ، وهو أن يلغز كلامه عن الظاهر، فكلامه معرض ، والمعاريض جمعه، والمندوحة : السعة . يضرب لمن يحسب أنه مضطر إلى الكذب " .

(٥) الأنعام ٥٩ .

(٦) القصص ٧٦ .

(٧) القيامة ١٥ .

ومنها : قول رسول الله ﷺ : « مَفَاتِحُ الغَيْبِ خَمْسٌ »(١) ، وقوله ﷺ : « إِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَطُوفَ بِالبَيْتِ العَتِيقِ آمِناً ، وَأَنْ يَدْفَعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَفَاتِحَ الكَعْبَةِ ... »(٢) ، وقد قيل للنبي ﷺ : « إِنْ شِئْتَ أَعْطَيْنَاكَ مَفَاتِحَ الأَرْضِ وَخَزَائِنَهَا ، لا يَنْقُصُكَ ذَلِكَ عِنْدَنَا شَيْئاً فِي الآخِرَةِ »(٣) ، وقوله ﷺ : « وَمَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مَعَاذِيرَ مِنَ اللهِ »(٤) ، وقول عمر ﷺ : « مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِمَا أَعْلَمُ مِنْ مَعَارِيضِ القَوْلِ مِثْلَ أَهْلِي وَمَالِي ثم مِثْلَ أَهْلِي وَمَالِي » ، وقول ابن عباس ﷺ : « مَا أُحِبُّ لِي بِالمَعَارِيضِ كَذا وَكَذا »(٥) .

ومن الشعرية قول لحيان بن حلية المحاربي(٦) :

أَلا إِنَّ جِيرَانِي العَشِيَّةَ رائِحٌ ... دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ

فـ(منادح) جمع (مندوحة) ، والأصل أن يجمع على (مناديح) .

ولم يهمل البصريون كل هذه الشواهد ، بل حاولوا توجيه بعضها .

قال النحاس في توجيه الآيتين الأولى والثانية : « و(مفاتح) جمع (مِفْتَح) ، هذه اللغة الفصيحة ، ويقال (مِفتاح) ، والجمع (مفاتيح) »(٧) ، ولكنه لم يملك للآية الأخيرة إلا أن قال : « جمع على غير قياس عند سيبويه ؛ لأن (عذراً) ليس جمعه (معاذير) ، وإنما (معاذير) جمع (مِعْذار) »(٨) .

وقال العكبري : « (مفاتح) هو جمع (مَفْتَح) ، والمفتح : الخزانة ، فأما ما يفتح به فهو (مفتاح) ، وجمعه (مفاتيح) ، وقد قيل (مِفْتَح) أيضاً »(٩) .

---

(١) رواه البخاري ٤/ ١٦٩٣ ، وابن حبان ١٣/ ٥٠٤ .
(٢) رواه البيهقي ٩/ ٣١ .
(٣) رواه ابن أبي شيبة ٦/ ٣٢٧ .
(٤) رواه الطبراني ١/ ٢٨٥ ، وقال الهيثمي ٨/ ١٩ : " ورجاله رجال الصحيح " .
(٥) روى الأثرين : ابن أبي شيبة ٥/ ٢٨٢ .
(٦) انظر البيت عند : ابن جني : المحتسب ٢/ ١٥٤ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ١١٩ .
(٧) النحاس ٢/ ٧١ . وقد ذكر هذا الجمع : ابن منظور (فتح) ، والفيروزآبادي (فتح) .
(٨) المصدر السابق ٥/ ٨٢ .
(٩) العكبري : التبيان ١/ ٥٠٢ .

وقال الميداني عن المثل الثاني « و(المعاريض) جمع (المِعْراض) ، يقال : عرفت ذلك في معراض كلامه ، أي : في فحواه »[١] .

ولكن الكوفيين أبوا هذه التوجيهات ، وتمسكوا بهذه الشواهد ؛ فذهبوا إلى جواز تناوب صيغتي (مفاعل) و(مفاعيل) وشبههما[٢] .

وقد وافقهم في ذلك ابن مالك ؛ فقال : « تجوز مماثلة ما ماثل (مفاعيل) لـ(مفاعل) ، وكذا العكس »[٣] .

وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث؛ لتنوع الشواهد المؤيدة له، مع ما نقل عن العرب من جمع (مصباح) على (مصابح) ، و(محراب) على (محارب) ، و(درهم) على (دراهيم)[٤] . والله أعلم .

---

(١) الميداني ١/ ١٣ . وقد ذكر هذا الجمع : ابن منظور (عرض) .

(٢) انظر رأيهم في : أبي حيان : ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٥ ، وابن عقيل : المساعد ٣/ ٤٧٠ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ١١٩ .

(٣) ابن مالك : التسهيل ٢٧٩ .

(٤) انظر : السمين الحلبي ٤/ ٦٥٩ ، وابن منظور (درهم) .

صيغة (فواعل)

قرر النحاة عدم جواز جمع (فاعل) ـ إذا كان صفة لمذكر عاقل ـ على صيغة (فواعل) إلا في ضرورة الشعر(١) .

قال المبرد : « وما كان من الأسماء على (فاعل) فكان نعتاً ؛ فإن جمعه (فاعلون) ، فإن أردت أن تُكَسِّر المذكر ؛ فإن تكسيره يكون على (فُعَّل) وعلى (فُعَّال) ، ولا يجوز أن يجمع على (فواعل) وإن كان ذلك هو الأصل ؛ لأن (فاعلة) تجمع على (فواعل) ، فكرهوا التباس البناءين ، وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل »(٢) .

وقد خالف هذه القاعدةَ التصريفيةَ قولُ العرب في المثل :

هَالِكٌ في الهَوَالِكِ(٣)

فقد جُمِع فيه (هالك) ـ وهو صفة لمذكر عاقل ـ على صيغة (فواعل) .

ويوافق هذا المثل في مخالفة القاعدة : ما نقل عن العرب من جمع (فارس) على (فوارس) ، و(ناكس) على (نواكس) ، و(غائب) على (غوائب) ، و(شاهد) على (شواهد) ، و(ناشئ) على (نواشئ) ، و(رافد) على (روافد) ، وكلها صفات للعقلاء(٤) .

---

(١) انظر : سيبويه ٣/ ٦١٤ - ٦١٥ ، والزجاجي : الجمل ٣٧٦ ، والأعلم الشنتمري : تحصيل عين الذهب ٥٤٥ ، وابن الحاجب : الإيضاح شرح المفصل ١/ ٥٤٥ ، والأردبيلي (محمد بن عبدالغني ٦٤٧هـ : شرح الأنموذج في النحو ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م) ١٣٧ .

(٢) المبرد : المقتضب ٢/ ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) المثل في : المصدر السابق ٢/ ٢١٦ ، والزجاجي : الجمل ٣٧٦ ، وابن منظور (هلك) ، والميلاني ١٣٨ ، والأشموني ٤/ ١٤١ ، والأزهري ٢/ ٣١٣ . يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة .

(٤) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ١/ ٤٥٠ - ٤٥١ ، والميلاني ١٣٨ - ١٣٩ ، والبغدادي : الخزانة ١/ ٢٠٤ - ٢٠٧ .

وقد وردت بعض هذه الكلمات في الشعر ، فمن ذلك قول الفرزدق(١) :

وَإِذا الرِّجَالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

وقول ابن جذل الطعان(٢) :

تجاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ ... إلى مَالِكٍ أَعْشُو إلى ذِكْرِ مَالِكِ
فَأَيْقَنْتُ أَنِّي ثَائِرُ ابنِ مُكَدَّمٍ ... غَدَاةَ إذٍ أَوْ هَالِكٌ في الهَوَالِكِ

فحاول النحاة توجيه هذه الشواهد ، ومن توجيهاتهم :

١. أن بعض هذه الألفاظ خاص بالرجال ؛ ولذلك فإنه لا يلتبس بالنساء .

قال سيبويه : « قالوا (فوارس) كما قالوا (حواجر) ؛ لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم ، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا (فواعل) كما قالوا (فُعْلان) »(٣) .

٢. أن هذه الألفاظ محمولة على إرادة الطائفة أو الفرقة ؛ فتكون مؤنثة .

قال الرضي : « لا دليل في جميع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون (الهوالك) جمع (هالكة) أي : طائفة هالكة ، وكذا غيره ، كقولهم (الخوارج) أي : الفرق الخوارج ، كقوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾(٤) أي : طوائف الملائكة »(٥) .

وهذا ما يطمئن إليه الباحث ؛ لقرب إرادة الطائفة أو الفرقة من معنى هذه الشواهد ، بل إن بيت الفرزدق قد يكون فيه التأنيث مقصوداً لمعنى بلاغي ، وهو تشبيه أولئك الرجال بالنساء في الضعف والاستكانة عند رؤيتهم الممدوح .

---

(١) البيت له في ديوانه ١/ ٣٠٤ ، وهو عند : سيبويه ٣/ ٦٣٣ ، والمبرد : المقتضب ٢/ ٢١٧ ، والزجاجي : الجمل ٣٧٧ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ٥٦ ، والبغدادي : الخزانة ١/ ٢٠٤ .

(٢) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ٥٦ ، وابن منظور (هلك) ، والميلاني ١٣٩ ، والأزهري ٢/ ٣١٣ .

(٣) سيبويه ٣/ ٦١٤ - ٦١٥ .

(٤) الصافات ١ .

(٥) الرضي : شرح الشافية ٢/ ١٥٤ .

التصغير للتعظيم

منع البصريون مجيء التصغير لغرض التعظيم(١) .

قال الأعلم : « اعلم أن التصغير يجيء على وجوه : منها تقليل ما يجوز أن يتوهم كثيراً ، أو تحقير ما يجوز أن يتوهم عظيماً ، أو تقريب ما يجوز أن يتوهم بعيداً .

وقال بعض النحويين : قد يكون التصغير لتعظيم الأمر ، وليس الأمر كما ظنوا »(٢) .

وقد خالف رأيَ البصريين في هذه المسألة عددٌ من الأمثال العربية ، هي :

إنَّ العَصَا مِنَ العُصَيَّةِ(٣) — بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي(٤)

صَارَ خَيرَ قُوَيْسٍ سَهْماً(٥) — جُدَيْدَةٌ في لُعَيْبَةٍ(٦)

أَنا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ(٧)

---

(١) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ١١٤ ، والرضي : شرح الشافية ١/ ١٩١، وأبا حيان : ارتشاف الضرب ١/ ٣٥١ ، والجاربردي (أحمد بن الحسن ٧٤٦هـ : شرح الشافية ، عالم الكتب — بيروت ، د.ت) ١/ ٧٤ ، وانظر : السيد عبدالحميد (التنوير في التصغير، مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة ، د.ت) ٣٠ - ٤٢ ، فقد بحث المسألة بحثاً مستفيضاً .

(٢) الأعلم الشنتمري ٢/ ٩١٦ - ٩١٧ .

(٣) المثل عند : ابن سلمة ١٨٩ و ٣٠٤ ، والأصبهاني ١/ ٢٢٩ و ٢٣٠ ، والميداني ١/ ١٥ .

(٤) المثل عند : الميداني ١/ ٩٢ و ١٦٤ .

(٥) المثل برواية (أشد من قويس سهماً) عند : الأصبهاني ١/ ٢٣٦ و ٢٦١ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٣٨ و ٥٦٦، وابن منظور (قوس) ، وبرواية (كونوا خير قويس سهماً) عند : البكري ١٧٩ و ١٨٠ ، وبرواية (صار خير قويس) عند : أبي عبيد ١٢٠ ، والميداني ١/ ٣٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٣٨ ، وبرواية (هم خير قويس) عند : البكري ٤٧٣ ، وبرواية (خير قويس) فقط عند : المفضل الضبي ٦٠ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٤٢٠ .

(٦) المثل عند : الميداني ١/ ١٧٠ .

(٧) المثل عند : أبي عبيد ١٠٣ ، والأصبهاني ٢/ ٣٦٨ ، والميداني ١/ ٣١ و ٢/ ٣٩٤ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٧٧ ، وابن منظور (رجب) و (عذق) . قال الميداني في شرحه : " الجذيل : تصغير الجذل ، وهو أصل الشجرة ، والمحكك : الذي تتحكك به الإبل الجربى ، وهو عود ينصب في مبارك الإبل ، تتمرس به الإبل الجربى ، والعذيق : تصغير العذق ، وهو النخلة ، والمرجب : الذي جعل له رجبة ، وهي دعامة تبنى حولها من الحجارة ، وذلك إذا كانت النخلة كريمة ، وطالت ، تخوفوا عليها أن تنقعر من الرياح العواصف " .

قال الميداني عن المثلين الأول والأخير : « والعصية : تصغير تكبير ، مثل (أنا عذيقها المرجب وجذيلها المحكك) ، والمراد: أنهم يُشبِهُونَ أباهم في جودة الرأي »(١) ، وقال عن المثل الثاني : « اللَّتيا : تصغير التي ، وهي عبارة عن الداهية المتناهية ، وهذا تصغير يراد به التكبير »(٢) ، وقال عن المثل الثالث : « يقال هذا في موضع التفضيل »(٣) ، وقال عن المثل الرابع : « هذا تصغير يراد به التكبير ، أي : جد سُتِر في لَعِب »(٤) .

ووافق هذه الأمثالَ في مخالفة رأي البصريين عددٌ من الشواهد النثرية والشعرية .

فمن الشواهد النثرية قول رسول الله ﷺ : « **ثمَّ فِتْنَةُ الدُّهَيْمَاءِ لا تَدَعُ أَحَداً مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ إلاَّ لَطَمَتْهُ لَطْمَةً** »(٥) .

قال ابن الأثير : « هي تصغيرُ الدَّهْماء ، يريد الفِتْنة المُظْلمةَ ، والتَّصغير فيها للتَّعظِيم »(٦) .

ومنها قول عمر ﷺ عن ابن مسعود ﷺ : « **كُنَيْفٌ مُلِيَ عِلْماً** »(٧) ، أي : الوعاء العظيم ؛ لأنه في سياق المدح .

ومن الشواهد الشعرية قول لبيد(٨) :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ

فـ(دويهية) تصغير (داهية) بقصد تعظيمها .

---

(١) الميداني ١/ ١٥ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٦٤ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٨٩ .

(٤) المصدر السابق ١/ ١٧٠ .

(٥) رواه الإمام أحمد بن حنبل ٢/ ١٣٣ ، وأبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ : السنن، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ـ بيروت ، د.ت) ٤/ ٩٤ .

(٦) ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبدالكريم ٦٠٦هـ : النهاية في غريب الأثر ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) ٢/ ١٤٦ .

(٧) رواه الطبراني ٩/ ٣٤٩ ؛ وانظر : الهيثمي ٦/ ٣٠٣ ، والذهبي ١/ ٤٩١ .

(٨) البيت له في ديوانه ٢٥٦ ، وهو عند : الأعلم الشنتمري : النكت ٢/ ٩١٦ ، وابن الشجري ٢/ ٣٨٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ١١٤ ، والأشموني ٤/ ١٥٧ ، والإسفراييني ١٤٠ .

ومنها قول أوس بن حجر(١) :

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأسِ لم تَكُنْ ... لِتَبْلُغَهُ حَتىّ تَكِلَّ وَتَعْمَلا

فـ(جبيل) تصغير (جبل) بغرض التعظيم .

ومنها قول الشاعر(٢) :

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْناً ... كَنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعارا

(بريقاً) تصغير (برق) بغرض التعظيم .

وقد أوّل البصريون بعض هذه الشواهد ، محاولين إخراجها عن غرض التعظيم .

قال الرضي عن بيت لبيد : « ورُدَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها ، وتهاونهم بها ؛ إذ المراد بها الموت ، أي : يجيئهم ما يحتقرونه ، مع أنه عظيم في نفسه ، تصفر منه الأنامل »(٣) ، وقال عنه ابن عصفور : « والمراد بتصغير الداهية أنها خفية لا يُعلم سببها ، وإن كان فعلها عظيماً ؛ لأنها تأتي على ما عظم من المخلوقات ، فصُغِّرت بالنظر إلى خفائها »(٤) .

وأما بيت أوس فقد قال عنه ابن يعيش : « المراد أنه صغير العرض ، دقيق الرأس شاق المصعد ؛ لطوله وعلوه »(٥) .

وقال ابن عصفور عن البيت الأخير : « يريد بالبرق المذكور أنه محبوب ، إما لكونه ظهر على أثر جدب ، وهو دليل المطر ، وإما لكونه لاح من أفق محبوبه ، فيكون من باب (أخي) »(٦) .

---

(١) البيت له في ديوانه (تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم ، دار بيروت – بيروت ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م) ٨٧ ، وهو عند : ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ١١٤ ، وابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٣٣ ، وابن عقيل : المساعد ٣/ ٤٩٢ ، والبغدادي : شرح شواهد الشافية ١/ ١٩٢ .

(٢) انظر البيت عند : سيبويه ٣/ ٢٥٤ ، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٥٩ و ٤٣٤ ؛ وابن منظور (مجس) .

(٣) الرضي : شرح الشافية ١/ ١٩١ .

(٤) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٣٥ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ١١٥ .

(٦) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٣٥ .

ولم يقبل الكوفيون هذه التأويلات ، فقالوا بجواز مجيء التصغير لغرض التعظيم ، واعتمد هذا الرأيَ عدد من النحاة ، ممن جاء بعدهم[١] :

وهذا الرأي هو الذي يطمئن إليه الباحث ؛ لكثرة وتنوع الشواهد الدالة عليه ، مع وضوح المعنى ، فلا حاجة للتكلف بهذه التأويلات ، فما لا يحتاج إلى تأويل — مع الاعتماد على النقل الصحيح — أولى مما يحتاج إليه ، لا سيما إذا كان المعنى واضحاً ؛ فقد قال ابن مالك — في مسألة أخرى — : « والمحاولة على الفائدة . فبأي شيء حصلت حكم بجوازه »[٢] .

---

(١) انظر : الميداني ١/ ١٧٠ ؛ وابن الشجري ٢/ ٣٨٤ ؛ والإسفراييني ١٤٠ .

(٢) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ ١٦٤ .

تصغير الترخيم

اشترط الفراء وثعلب لصحة تصغير الترخيم أن يكون المصغر علماً ، ونُسِبَ هذا الرأي للكوفيين(١) .

وقد أوضح دَلِيلَهم الرضيُّ بقوله : « اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغيرَ ترخيم إلا العلمُ ؛ لأن ما أُبْقِيَ منه دليلٌ على ما أُلقِيَ ؛ لشهرته »(٢) .

ولكنَّ جملةً من الأمثالِ العربية قد وردت مخالفةً لرأيِ هؤلاء النحاة ، وتلك الأمثالُ هي:

أَفْرَطَ لِلْهِيمِ حُبَيْناً أَقْعَسَ(٣) — يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ(٤)

لا أَفْعَلُ كَذا مَا غَبا غُبَيْسٌ(٥) — عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ(٦)

كُسَيْرٌ وَعُوَيْرٌ وَكُلٌّ غَيرِ خَيرٌ(٧)

---

(١) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٠ ، وابن عقيل : المساعد ٣/ ٥٣٠ ، والأشموني ٤/ ١٧٠ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ١٥٢ .

(٢) الرضي : شرح الشافية ١/ ٢٨٣ .

(٣) المثل عند : الميداني ٢/ ٨١ . قال في شرحه : " أفرَطَ : قدَّمَ وعجل، والهيم : جمع أهيم وهيماء، وهي العطاش من الإبل، وحبيناً : تصغير أحبن مرخماً ، يقال : رجل أحبن : إذا كان به السقي ، وهو الاستسقاء ، والأقعس : الذي دخل ظهره، وخرج صدره، أي : قدَّم لسقي الإبل العطاش رجلاً عاجزاً . يضرب لمن استعان بعاجز " .

(٤) المثل في : المصدر السابق ٢/ ٤١٤، وأبي حيان : ارتشاف الضرب ١ / ٤٠٠ ، وقد استدل به في هذه المسألة . بليق (تصغير أبلق) : فرس كان يسبق ومع ذلك يعاب . يضرب في ذم المحسن .

(٥) المثل عند : العسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٨٠ و ٢/ ٢٨٢ ، البكري ٥١١ ، الميداني ٢/ ٢٣٩ ، الزمخشري : المستقصى ٢/ ٢٥٠ . قال الميداني : " قال بعضهم : غبيس : تصغير أغبس مرخماً ، وهو الذئب ، وغَبَا : أصله : غَبَّ ، أي : ما دام الذئب يأتي الغنم غِبّاً " .

(٦) المثل عند : أبي عبيد ٢٩٠، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠، والميداني ٢/ ١١٢، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٦٠ . قال الميداني : " أي : عرف هذا القَدرَ وإن كان أحمق ، ويروى : (عرف حميقاً جملُه) أي أن جمله عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس ، ويقال : معناه : عرف قَدْرَه ، ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ، ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ، ويظلمه " .

(٧) المثل عند : أبي عبيد ٢٦٣، والضبي (أبي عكرمة عامر بن عمران ٢٥٠هـ: الأمثال،تحقيق: رمضان عبدالتواب، مجمع اللغة العربية ــ دمشق، ١٩٧٤م) ١١٠، وابن سلمة ١٧٨، والعسكري: جمهرة الأمثال ٢/ ١٥١، والبكري ٣٧٨، والميداني ٢/ ١٤٧، وابن منظور (عور) . عوير : تصغير أعور مرخماً، والمثل لامرأة، أرادت أن أحد زوجيها مكسور، والآخر أعور . يضرب في الشيء يكره ويذم من وجهين، لا خير فيه البتة .

جَاءَ بِأُمِّ الرُّبَيْقِ عَلى أُرَيْقٍ(١)   ما سَقَانِي مِنْ سُوَيْدٍ قَطْرَةً(٢)

فقد ورد تصغير الترخيم في هذه الأمثال لغير أعلام ، فـ(حجين) تصغير (أحجن) ، و(بليق) تصغير (أبلق) ، و(غبيس) تصغير (أغبس) ، و(حميق) تصغير (أحمق) ، و(عوير) تصغير (أعور) ، و(أريق) أصله (وريق) تصغير (أورق) ، و(سويد) تصغير (أسود) .

ولورود هذه الشواهد الكثيرة ، لم يشترط جمهور النحاة أن يكون المرخم في التصغير علماً(٣) .

وهذا الرأي هو الأقوى ؛ لكثرة الشواهد المؤيدة له .

---

(١) المثل عند : أبي عبيد ٣٤٨ ، والأصبهاني ٢/ ٤٨٤ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٤٧ ، والبكري ٤٧٧ ، والميداني ١/ ١٦٩ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٤١ ، وابن منظور (أبق) و(ربق) . قال أبو عبيد : " أم الربيق : الداهية ، وهذا التركيب يدل على شيء يختلط بالشيء ، ويدور به كالربقة ، وربقت فلاناً في هذا الأمر ، أي : أوقعته فيه ، حتى ارتبق وارتبك ، فكأن أم الربيق داهية تختلط وتدور بالناس حتى يرتبقوا ويرتبكوا فيها ، وأما أريق : فأصله وريق ، تصغير أورق مرخماً ، وهو الجمل الذي لونه لون الرماد " .

(٢) المثل عند : الميداني ٣/ ٢٩٢ . قال في شرحه : " سويد : تصغير أسود مرخماً ، يريد : الماء ، يقال للماء والتمر : الأسودان . يضرب لمن لا يواسيك بشيء " .

(٣) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ١٣٧ ، والسلسيلي ٣/ ١٠٦٢ ، وعز الدين ابن جماعة (محمد بن أحمد ٨١٦هـ) : حاشية على شرح الجاربردي على الشافية : عالم الكتب – بيروت ، د.ت) ١/ ٩٦ ، والأشموني ٤/ ١٧٠ ، و السيوطي : همع الهوامع ٦/ ١٥٢ .

التقاء الساكنين

التقاء الساكنين لا يكون في الوصل إلا في حرف لين مع مدغم متصل . هذا رأي أكثر النحويين(١) .

وقد خالف هذه القاعدةَ النحويةَ المثلُ العربي :

الْتَقَتْ حَلْقَتا البِطانِ (٢)

فقد التقت فيه الألف من (حلقتا) مع اللام من (البطان) ، وهما ساكنان ، وهذا ما لا يجيزه النحاة .

وقد وافق هذا المثلَ في مخالفة القاعدة النحوية عدد كبير من القراءات القرآنية ، منها :

قراءة نافع ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾ (٣) ، بسكون الياء من (محيايْ)(٤) ، وفيها اجتمع ساكنان : الألف والياء الأخيرة ، وقراءة حمزة ﴿ فَمَا اسْطَّاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾(٥)، بتشديد الطاء وسكون ما قبلها(٦)، وقراءة قالون وأبي جعفر ﴿ وَهُمْ يَخْصِّمُونَ ﴾(٧)، بفتح الياء وإسكان الخاء وتشديد الصاد(٨)،

---

(١) انظر : العكبري : اللباب ٢/ ٦٨ ؛ والخوارزمي ٤/ ٢٨٧ ، والسيوطي : همع الهوامع ٦/ ١٧٦ .

(٢) المثل عند : أبي عبيد ٣٤٣ ؛ والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ١٨٨ ، والميداني ٢/ ١٨٦ ؛ والزمخشري : المستقصى ١/ ٣٠٦ ؛ وابن منظور (بطن) . قال الميداني : " البطان للقتب : هو الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا التقتا فقد بلغ الشد غايته . يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية " .

(٣) الأنعام ١٦٢ .

(٤) القراءة عند : ابن مجاهد ٢٧٤ ؛ والنحاس ٢/ ١١١ ، وابن خالويه : إعراب القراءات السبع ١/ ١٧٤ ؛ والفارسي : الحجة (للقراء السبعة ؛ تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون ــ دمشق ، ط١ ؛ ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م) ٣/ ٤٤٠ ؛ وأبي شامة (عبدالرحمن ابن إسماعيل ٦٦٥هـ : إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، تحقيق : محمود جادو ، الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة ، ١٤١٣هـ) ٣/ ١٦٢ ؛ وابن الجزري ٣/ ٧٠ .

(٥) الكهف ٩٧ .

(٦) القراءة عند : ابن الباذش ٢/ ٦٩٣، وأبي حيان: البحر ٦/ ١٦٥، وابن الجزري ٣/ ١٧٢، والصفاقسي ٢٨٣ .

(٧) يس ٤٩ .

(٨) القراءة عند : أبي حيان : البحر ٧/ ٣٤٠ – ٣٤١ ، وابن الجزري ٣/ ٢٦٤ ، والصفاقسي ٣٣٣ .

وقراءة أبي عمرو ويعقوب ﴿ شَهْرُ رَّمَضَانَ ﴾(١)، بإدغام الراء الأولى في الثانية(٢)، فاجتمع ساكنان، وقراءة قالون والحسن البصري وشعبة ﴿ فَنِعْمَّا ﴾ (٣) ، بتشديد الميم وسكون العين(٤)، وقراءة الأعرج ﴿ وَإِيَّايْ فَارْهَبُونِ ﴾ (٥) ، بسكون الياء في (إياي)(٦)، وقراءة ابن جماز ﴿ يَا حَسْرَتَايْ ﴾ (٧) ، بسكون الياء(٨) ، وقراءة الجحدري وابن أبي إسحاق والحسن البصري ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايْ ﴾ (٩) ، بسكون الياء(١٠) ، وقراءة الحسن البصري ﴿ حَاشْ لِلَّهِ ﴾ (١١) ، بسكون الشين(١٢) ، وقراءة تروى عن نافع وورش ﴿ يَا بُشْرَايْ ﴾ (١٣) ، بسكون الياء(١٤)، وقراءة المفضل عن عاصم ، وابن محيصن والحسن ﴿ وَنِعْمَتِيْ الَّتِي ﴾ (١٥) ، بسكون الياء من (نعمتي)(١٦) .

---

(١) البقرة ١٨٥ .

(٢) القراءة عند : البنا ١/ ٤٣١ .

(٣) البقرة ٢٧١ .

(٤) القراءة عند : أبي حيان : البحر ٢/ ٣٢٤ ، وابن الجزري ٢/ ٤٤٤ .

(٥) البقرة ٤٠ .

(٦) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٣ ، والعكبري : إعراب الشواذ ١/ ١٥٥ .

(٧) الزمر ٥٦ .

(٨) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ٢/ ٢٣٩ .

(٩) طه ١٨ .

(١٠) القراءة عند : ابن جني : المحتسب ٢/ ٤٩ ، والزمخشري : الكشاف ٢/ ٥٣٣ ، والقرطبي ١١/ ١٨٦ ، وأبي حيان : البحر ٦/ ٢٣٤ .

(١١) يوسف ٣١ ، ٥١ .

(١٢) القراءة عند : العكبري : إعراب الشواذ ١/ ٧٠١ .

(١٣) يوسف ١٩ .

(١٤) القراءة عند : الزمخشري : الكشاف ٢/ ٣٠٩ ، والعكبري : إعراب الشواذ ١/ ٦٩١ ، وأبي حيان : البحر ٥/ ٢٩٠ .

(١٥) البقرة ٤٠ .

(١٦) القراءة عند : ابن خالويه : مختصر البديع ٥ ، والبنا ١/ ٣٩٠ .

وقد اعترض عدد من النحاة على ذلك المثل العربي وهذه القراءات[١] ، وأنكروا صحة بعضها ، وجعلها بعضهم لحناً[٢] .

قال أبو علي الفارسي : « إسكان الياء في (محياي) شاذ عن القياس والاستعمال ، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في (محياي) ، وأما شذوذه عن الاستعمال ، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم ، ... وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع أو حكي له (التقت حلقتا البطان) بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة ، وحكى غيره (له ثلثا المال) ... ومثل هذا ما جوزه يونس في قوله : (اضربانْ زيداً ، اضربنانْ زيداً) »[٣] .

والحق أنه ليس بشاذ عن الاستعمال ، كيف وقد ورد فيه كل هذه الشواهد التي سبق ذكرها ، وغيرها مما لا يتسع المقام لذكره[٤] ، ولذلك فقد رد الصفاقسي على من اعترض عليه من النحاة[٥] ، وجوَّزه يونس[٦] ، بل قد نقل أبو حيان عن الكوفيين القياس عليه[٧] ، ونقل غيره احتجاجهم به لمذهبهم في (اضربانْ زيداً ، اضربنانْ زيداً)[٨] ، وزاد الخوارزمي فنسبه لبعض البصريين أيضاً[٩] .

---

(١) انظر : الزجاج : معاني القرآن ٢/ ٣١٢ ، والخوارزمي ٤/ ٢٨٧ ، والرضي : شرح الكافية ٤/ ٤٩٢؛ والموصلي : شرح الكافية ٢/ ٢٨١ . وقد دافع عنها ابن خالويه في الحجة ٢٣٢ - ٢٣٣؛ ورد على من اعترض عليها .

(٢) انظر : النحاس ٢/ ١١١ .

(٣) الفارسي : الحجة ٣/ ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٤) انظر : عضيمة (محمد عبد الخالق) : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (مطبعة حسان ـ القاهرة ، د.ت) : القسم الثاني ٤/ ٧٦٤ - ٧٧٠ ، فقد أورد عدداً منها .

(٥) انظر : الصفاقسي ١٥٠ - ١٥٤ .

(٦) انظر رأي يونس عند : العكبري : اللباب ٢/ ٦٨ ؛ والخوارزمي ٤/ ٢٨٨ ، والرضي : شرح الكافية ٤/ ٤٩٢ .

(٧) انظر : أبا حيان : ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢٠ . وانظر : الخوارزمي ٤/ ٢٨٨ .

(٨) انظر : الأنباري : الإنصاف ٢/ ٦٦ ، والعكبري : اللباب ٢/ ٦٨ .

(٩) انظر : الخوارزمي ٤/ ٢٨٨ .

وهذا ما جعل الشيخ عبدالخالق عضيمة يعتمده ، ويكثر من شواهده ، ويقول : « والحاصل أن الحق الذي لا شك فيه ، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه أن الجمع بين الساكنين جائز ؛ لورود الأدلة المتضافرة به ، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع ، وورد عن العرب ، وحكاه الثقات عنهم ، واختاره جماعة من أئمة اللغة »[١] .

وهذا الذي اختاره الشيخ عبدالخالق عضيمة ومَن قبله من العلماء هو الذي يطمئن الباحث إليه ، ولا يسعه إلا الموافقة عليه .

التغير في بنية الكلمة

يمكن العثور على بعض الأمثال العربية التي تخالف بنيةُ بعضِ كلماتها الصيغةَ التصريفيةَ الواجبة ؛ لغرض من الأغراض اللفظية ، كالمزاوجة والتخفيف .

فمن تلك الأمثال :

صَنْعَةَ مَنْ طَبَّ لمنْ حَبَّ(١) جاءَ بالضِّيحِ وَالرِّيحِ(٢)

حَنَّتْ وَلا تَهَنَّتْ وَأَنَّى لَكِ مَقْرُوعٌ(٣) كُسَيْرٌ وَعُوَيْرٌ وَكُلٌّ غَيرُ خَيرٌ(٤)

تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ(٥) اسْقِ رَقاشِ إِنَّها سَقَّايَةٌ(٦)

---

(١) المثل عند : أبي عبيد ٢٣٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٩ و ٩١ ، والميداني ١/ ٣٩٧ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ١٤٤ ، وبرواية (من حب طب) في : ابن سلمة ١١٤، والعسكري : جمهرة الأمثال ٢/ ٢٢٨ ، والميداني ٢/ ٣٠٢ ، والزمخشري: المستقصى ٢/ ٣٥٤. قال الميداني : " أي: اصنع هذا الأمر لي صنعة حاذق لإنسان يحبه . يضرب في التنوق في الحاجة ، واحتمال التعب فيها "

(٢) المثل برواية (بالضح والريح) عند : أبي عبيد ١٨٨، وابن سلمة ٢٤، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٢١ ، والميداني ١/ ١٦١ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٣٩ ، وابن منظور (ضحح) ، وقد ذكر رواية (بالضيح والريح) : الزمخشري : المستقصى في الموضع نفسه ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ١٤ ، وأبو حيان : ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٨ . الضِّح : ما برز للشمس ، والريح : ما أصابته الريح ، والمعنى : جاء بما ظهر وما خفي . يضرب مثلاً للذي جاء بالمال الكثير أو العدد الكثير .

(٣) المثل عند : المفضل الضبي ٧٩ ، وأبي عبيد ٤٨ ، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٣٤٢ و ٣٨٠، والبكري ٣٧، والميداني ١/ ١٩٢ ، والزمخشري : المستقصى ٢/ ٦٦ ، وابن منظور (فرع) ؛ ويروى المثل (حنت ولات هنت) . قال الميداني : " كانت الهيجمانة بنت العنبر بن عمرو بن تميم تعشق عبشمس بن سعد ، وكان يلقب بمقروع ، فأراد أن يغير على قبيلة الهيجمانة ، وعلمت بذلك الهيجمانة ، فأخبرت أباها ، فقال مازن بن مالك بن عمرو : حنت ولات هنت، أي : اشتاقت وليس وقت اشتياقها [وعلى رواية (تهنت) أي : ولا تهنأت العيش] ، ثم رجع من الغيبة إلى الخطاب ، فقال : وأنى لك مقروع ؟ أي : من أين تظفرين به ؟ . يضرب لمن يحن إلى مطلوبه قبل أوانه " .

(٤) تقدم تخريج هذا المثل قريباً ص ١٨٦ من هذا البحث .

(٥) تقدم تخريج هذا المثل ص ١٥٧ من هذا البحث .

(٦) المثل عند : أبي عبيد ١٣٨، والعسكري : جمهرة الأمثال ١/ ٥٦، والميداني ١/ ٣٣٣ ، والزمخشري : المستقصى ١/ ١٧٠، وابن منظور (رقش). رقاشِ (مبني على الكسر) : اسم امرأة . يضرب في الإحسان إلى المحسن .

قال الميداني عن المثل الأول : « وإنما قال (حَبَّ) ؛ لمزواجة (طَبَّ) ، وإلا فالكلام (أَحَبَّ)، وقال بعضهم : (حَبَبْتُه ، وأَحْبَبْتُه) لغتان، وهذا وإن صح شاذ نادر؛ لأنه لا يجيء من باب (فَعَل، يَفْعِل) بكسر العين في المستقبل من المضاعف فعلٌ يتعدى إلا أن يشركه (يَفْعُل) بضم العين، نحو (نَمَّ الحديثَ ، يَنِمُّه ، ويَنُمُّه) و(شَدَّ الشيءَ، يَشِدُّه، ويَشُدُّه) و(عَلَّ الرجلَ، يَعِلُّه، ويَعُلُّه) ، وكذلك أخواتها ، و(حَبَّه ، يَحِبُّه) جاءت وحدها شاذة ، لا يشركها (يَفْعُل) بالضم »(١) .

وقال ابن عصفور عن المثل الثاني : « وكذلك قالوا (الضِّيحُ والرِّيح) ، فأبدلوا (الحاءَ) (ياءً) ؛ اتباعاً لـ(الريح) ، والأصل (الضِّحُ) »(٢) .

وقال ابن منظور عن المثل الثالث : « وأما ما حكاه أبو عبيد من قول المتمثل من العرب : (حَنَّتْ ولا هَنَّتْ وأنَّى لكِ مقروعٌ) ؛ فأصله الهمز [أي : هَنَأَتْ] ، ولكن المثل يجري مجرى الشعر ؛ فلما احتاج إلى المتابعة أزوجها (حَنَّتْ) »(٣) .

وعن المثل الرابع قال الميداني : « (كُسَيْر) تصغير (كَسِير) ، يقال : شيءٌ كَسِيرٌ ، أي : مكسور، وحقه (كُسَيِّر) مشدد الياء ، إلا أنه خفف ؛ لازدواج (عُوَيْر) »(٤) .

وقال الأعلم الشنتمري عن المثل الخامس : « ويقال : (تسْمَعُ بالْمُعَيْدِيّ) ، وهو تصغير (مَعَدِّيّ) بتشديد (الدال) ، وكان حكمه أن تقول : (مُعَيْدِّيّ) ، ولكنهم خففوا (الدال) ؛ لأنه مثل »(٥) .

---

(١) الميداني ١/ ٣٩٧ .

(٢) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٤ .

(٣) ابن منظور (هنأ) .

(٤) الميداني ٢/ ١٤٧ .

(٥) الأعلم الشنتمري : النكت ٢/ ١٠٤٧ .

وذكر ابن عصفور أنه مخفف الياء أيضاً شذوذاً ، فقال : « كما قالوا (تسمع بالمعيدي) فخففوا ، والأصل (المعيديّ) ، وتكون الياءان للنسب على حدهما في (كُرْسِيّ) ، ويكون هذا مما رفض أصله ؛ لأنه لم يسمع مثقلاً قط »(١) .

والقياس في المثل الأخير أن يقال : (سَقَّاءة) ؛ فإبدال الياء همزة واجب هنا ؛ لأن الياء وقعت بعد ألف عارضة ، ولذلك قال الأشموني : « لأنه لما كان مثلاً ، والأمثال لا تغير أشبه ما بني على هاء التأنيث ، ومنهم من يقول : (سَقَّاءة) بالهمز ، كحاله في غير المثل »(٢) .

فقَصْدُ الحلية اللفظية واضح في كل هذه الأمثال ، وهي مراعاة الازدواج في الأمثال الأربعة الأولى ، والتخفيف في المثلين الأخيرين ، ولذلك فلا يحتاج الباحث إلى تكلف إيجاد تأثير لهذه الأمثال على القواعد التصريفية ، بل تعامل معاملة الضرورة في الشعر .

قال ابن عصفور : « وألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر ، لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم »(٣) .

ثم بَيَّنَ ابن عصفور أن مثل ذلك قد وقع في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ونثر الكُتَّاب ، فقال : « وقد جاء مثل ذلك أيضاً في فواصل القرآن ؛ لتتفق ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾(٤)، وقال : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾(٥)، فزيادة الألف في (الظنونا) و(السبيلا) بمنزلة زيادة الألف في الشعر للإطلاق .

---

(١) ابن عصفور : الممتع (في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط٤ ، ١٣٩٩ هـ) ١/ ٩٢ .

(٢) الأشموني ٤/ ٢٨٦ .

(٣) ابن عصفور : ضرائر الشعر ١٣ .

(٤) الأحزاب ٦٧ .

(٥) الأحزاب ١٠ .

وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: « ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيرَ مَأْجُورات »(١)؛ والأصل موزورات؛ لأنه من الوزر، فأبدلوا (الواوَ) (ألفاً)؛ اتباعاً لـ(مأجورات).

ولكون السجع يجري مجرى الشعر ساغ لأبي محمد الحريري أن يقول: « فألفيت فيها أبا زيد السروجي يتقلب في قواليب الانتساب، ويخبط في أساليب الاكتساب »(٢)، فأشبع الكسرة في (قواليب)؛ اتباعاً لـ(أساليب) »(٣).

---

(١) رواه ابن ماجه ١/ ٥٠٢، والبيهقي ٤/ ٧٧.

(٢) الحريري (أبو محمد القاسم بن علي: المقامات الأدبية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ــ القاهرة. ط٣، ١٣٦٩هـ ــ ١٩٥٠م) ١٤.

(٣) ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٤ - ١٥.

الخاتمة

الخاتمة

أحمد الله تبارك تعالى على ما يسر من إنجاز هذا البحث ، وأشكره سبحانه على ما أعان وبَلَّغَ مِن نتائجه المُهِمَّةِ المتعَدِّدَة ، وهو المسؤول مِن فضله أن يجعلها آراء سديدة وموفقة ، فقد مَنَّ ـ جَلَّ شَأنه ـ على هذه الدراسة بالكثير من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يلي :

نتائج الفصل الأول :

١. الاطمئنان إلى وصول الأمثال بصيغها وصفاتها كما نطقها العرب غالباً ، فينبغي أن يكون الاحتجاج بها أقوى من الاحتجاج بكثير من الشواهد غيرها؛ لما قد تتعرض له تلك الشواهد من التحريف والتغيير .

٢. عدم جواز التعميم في الحكم بالضرورة أو غيرها على الأمثال العربية المخالفة للقواعد، بل يُنظَر في كل شاهد بدِقَّة وروية ، ويحكم عليه بالحكم اللائق به.

٣. الأصلُ في الأمثالِ العربية ـ كغيرها من شواهد اللغة العربية ـ موافقةُ القواعد النحوية والتصريفية .

٤. ما خالف القواعد النحوية أو التصريفية من الأمثال قسمان :

أ. خاضع للضرورة ، فلا يصح الاحتجاج به في مخالفة القاعدة .

ب. غير خاضع لها ، فيعامل معاملة غيره من شواهد اللغة العربية ، ويؤثر على القواعد النحوية والتصريفية، فيشارك مع غيره من الشواهد في ضبط تلك القواعد ؛ لتزداد به دقة وتماماً .

٥. على الرغم من ثبات صيغ الأمثال كما نطقها قائلوها ، إلا أن هناك عوامل أدت إلى تغير عدد منها ، وتعدد رواياتها ، من هذه العوامل : أمية العرب ، وكثرة الاستعمال ، واختلاف لهجات العرب .

٦. تعدد روايات الأمثال يزيد في مادة الاحتجاج اللغوي أنواعاً من الصيغ أو الكلمات .

٧. على الرغم من أهمية الأمثال لم تلق الاهتمام اللائق بها من النحاة .

٨. اضطرب النحاة في الاستشهاد بالأمثال ، فإذا وافقت القاعدة استشهدوا بها ، وإذا خالفتها ردوها ؛ لمجرد كونها أمثالاً .

نتائج الفصل الثـــاني :

١. تأييد لغة القصر في الأسماء الخمســـــة .
٢. تقدير الحركات كلها على الياء لغة من لغـــات العـــرب الفصيحـــة ، الـــتي يجـــوز استعمالها في النثر والنظـــم .
٣. جواز مجيء المبتدأ جملة ، ولكنه قليل في الاســـتعمال العـــربي ، فينبغـــي ألا يقـــاس عليه إلا عند أمن اللبس ، والتأكد من وضوح المعـــنى المـــراد .
٤. جواز الإخبار بالزمان عن اسم عين ، ولكنه قليـــل في الاســـتعمال العـــربي .
٥. العرب ترفع الخبر في عامة حديثها ، إلا أنهـــا قـــد تنصبـــه عنـــد عـــدم اللبـــس ؛ فنصبـــه فصيـــح ، إلا أنـــه لقلتـــه في كلامـــهم لا يحســـن القيـــاس عليـــــه؛ حتى لا تضطرب القواعد ، وتلتبس المعــــاني .
٦. حذف حرف النفي من (زال) جائز قليل الشواهد؛ ولذلـــك فـــالأولى عدمـــه ؛ حتى لا يقع اللبـــس .
٧. عمل (ما) مع تقدم خبرها لغة من لغات العـــرب القليلـــة .
٨. نَصْبُ (عسى) الاسمَ المفردَ لغةٌ مـــن لغـــات العـــرب القديمـــة الـــتي تجاوزهـــا الاستعمال العـــربي .
٩. اقتران خبر (كاد) بـــ(أن) ، وتجرد خبر (عسى) منها جائزان ، إلا أنَّ التجـــرد مع (كاد) والاقتران مع (عسى) أكثر وأشهر في الاستعمال العربي .
١٠. نصب (ليت) للاسم والخبر جميعاً لغة قليلة من لغـــات العـــرب .
١١. جواز حذف مفعولي أفعال القلوب اقتصاراً (لغـــير دليـــل) .
١٢. تَعَدِّي فعلِ الضميرِ المتصلِ إلى ضمـــيره المتصـــلِ لا يمتنـــع إلا إذا كـــان التعـــدي مباشراً ، أما إذا كان بحرف جر فإنه جـــائز .
١٣. جواز حذف الفاعل عند اتضاح المعـــنى .
١٤. التوسع بقلب الإعراب موجود عند العرب عنـــد فـــهم المعـــنى ، ولكنـــه ليـــس المفضلَ عندهم في الكلام ، فالإنسان لا يهدف مـــن كلامـــه إلى مجـــرد الإفـــهام ، بل يرمي إلى سرعة إيصال المعـــنى المـــراد ، مـــع عـــدم التشويـــش في الأذهـــان ،

ولا شك أن اضطراب الإعـــراب ــ وإن فــهم منــه المعـــنى ــ ليــس بــالمريح للمتلقي ، ولا بالمفضل عند السامع ، ولذلك فهو مع قبولـــه مكــروه .

١٥. جواز تعريف الحال عند أمن الالتبـــاس بالصفـــة .

١٦. جواز مجيء الحال من المنـــادى .

١٧. جواز تقديم الحال على عامله مع صاحبه الظـــاهر والمضمـــر .

١٨. جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بدون (قـــد) ، ولا يحتـــاج لتقديرهـــا .

١٩. جواز اقتران الفعل المضارع المثبت والمنفي بـــالواو في جملـــة الحـــال ، مـــن غـــير حاجة إلى تأويل مبتدأ؛ لما فيه من التكلف ، مع إمكان قياســـه بالجملـــة الاسميـــة، فكما أن جملة الحال الاسمية تقترن بـــالواو ؛ لورودهـــا عـــن العـــرب ، فكذلـــك جملة الحال الفعلية يصح أن تقترن بـــالواو ؛ لورودهـــا عـــن العـــرب كذلـــك ، ولا داعي حينئذ إلى تحويلها بالتقدير إلى جملة اسمية ، إلا أنهـــا مـــع ذلـــك قليلـــة الورود عن العـــرب .

٢٠. مجرور (رب) لا يلزم وصفه ، وما تتضمنه (رب) من معـــنى القلـــة أو الكـــثرة يقوم مقام الوصف ، وهو المسوغ للابتداء بـــالنكرة بعدهـــا .

٢١. للكاف الجارة ثلاثة أحوال : حال تتعين فيه الحرفية، وحال تتعـــين فيـــه الاسميـــة، وثالث تجوز فيه الحرفية والاسميـــة .

٢٢. العرب قد تخالف القياس المطـــرد ؛ اعتمـــاداً علـــى ظـــهور المعـــنى ، كحـــذف ما تضاف إليه (حيـــث) ، ولكـــن ذلـــك في نـــادر مـــن كلامـــها ، ولذلـــك لا يصح القياس عليه ؛ خشيةَ التباس المعاني ، واضطـــراب القواعـــد .

٢٣. الأصل في (قَطُّ) اســـتعمالها في النفـــي ، ويجـــوز بقِلَّـــة اســـتعمالها في غـــيره ؛ لوروده في الشواهد الفصيحـــة ، ولا ســـيما إذا كـــانت في حـــيز الاســـتفهام ؛ لأن الاستفهام قريب من النفي ، بل وقرينه في كثير مـــن الأحكـــام .

٢٤. نصب المفعول بـــ(أفعل) التفضيل جائز يصـــح القيـــاس عليـــه ، إلا أنـــه قليـــل في الاستعمال العربي ، ولذلك فالأفضل تعديته بحرف الجـــر خشيـــة الالتبـــاس .

٢٥. ترجيح رأي الكوفيـــين في جـــواز حـــذف حـــرف النـــداء إذا كـــان المنـــادى اسم جنـــس .

٢٦. ترجيح رأي البصريين في عدم جواز ندبة النكرة .

٢٧. جواز توكيد الفعل المضارع عند اقترانه بـ(ما) الزائدة ، وجواز القياس على ذلك .

٢٨. تأييد ثبوت اللغة التي ذكرها عدد من النحاة عن بعض العرب في صرف ما لا ينصرف ، ولاسيما إذا كان على صيغة منتهى الجموع .

٢٩. ترجيح رأي الكوفيين في جواز النصب بـ(أن) المحذوفة بلا بدل .

٣٠. ترجيح الرأي القائل بجواز دخول (لو) على الاسم مع تقدير الفعل .

نتائج الفصل الثالث :

١. جواز صياغة اسم التفضيل مع اختلال بعض الشروط التي ذكرها النحاة ، ولكن عند وضوح المعنى المراد .

٢. ترجيح رأي الكوفيين في جواز تناوب صيغتي (مفاعل) و(مفاعيل) وشبههما .

٣. ترجيح رأي الكوفيين أيضاً في جواز مجيء التصغير لغرض التعظيم .

٤. تأييد رأي جمهور النحاة في عدم اشتراط كون المرخم في التصغير علماً .

٥. ترجيح الرأي القائل بأن الجمع بين الساكنين جائز .

هذا وليس للباحث في أغلب هذه النتائج إلا الاختيار من آراء النحاة ، فما كان من سداد في ذلك فبتوفيق الله تبارك وتعالى ، وما كان من نقص فمن تقصير الباحث .

وختاماً أسأل المولى الحكيم ، أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به النفع العميم .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس المحتويات